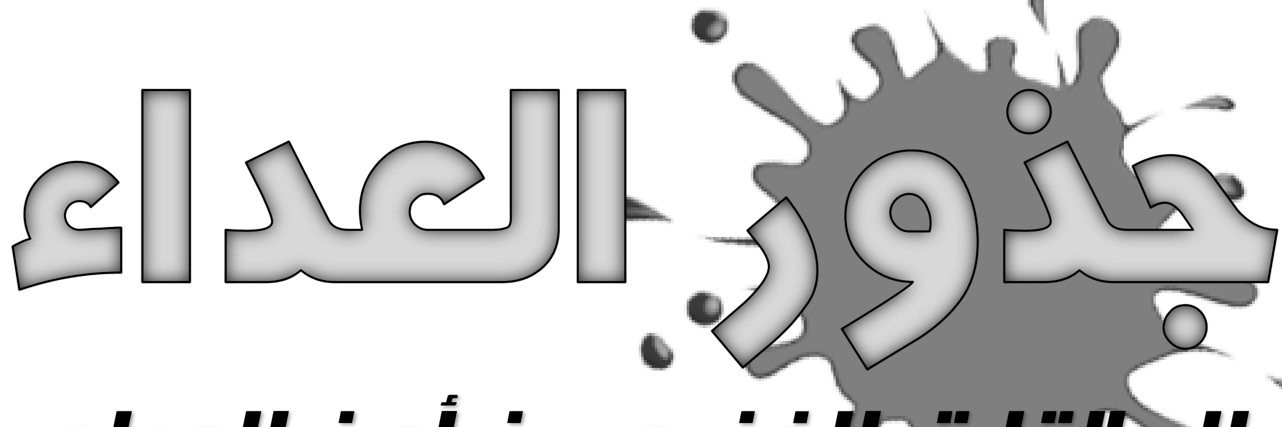


جذور العداء

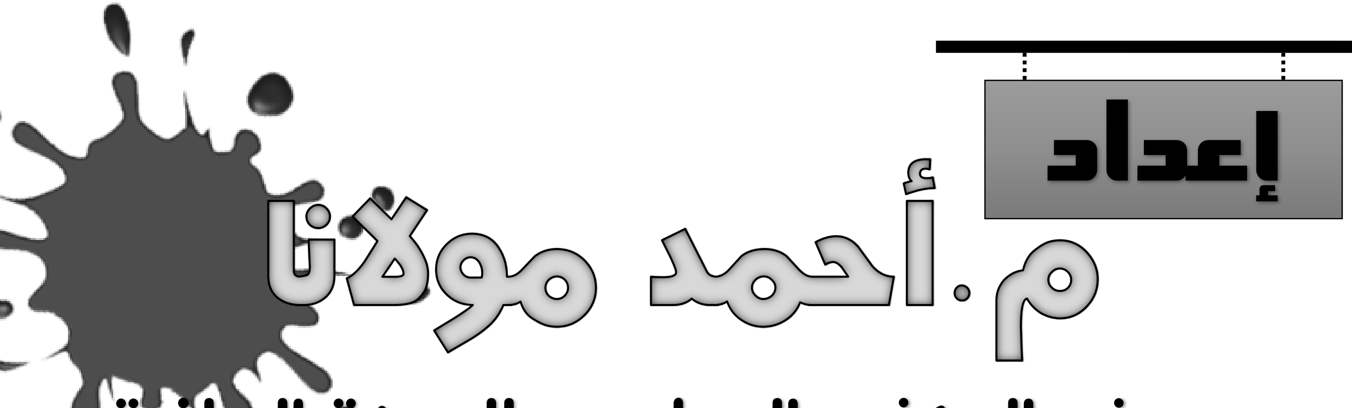
العلاقات الخفية بين أمن الدولة والاحتلال الانجليزي

م.أحمد مولانا
عضو المكتب السياسي للجبهة السلفية

من إصدارات الجبهة السلفية



العلاقات الخفيه بين أمن الدوله والاحتلال الانجليزى



عضو المكتب السياسي للجبهة السلفية

بسم الله الرحمن الرحيم

جذور العداء

العلاقات الخفيه بين أمن الدوله والاحتلال الانجليزى

الطبعة الأولى

٢٠١٣ - ١٤٣٤

رقم الإيداع: ٢٠١٣/٢١٩٣

- للتواصل مع المؤلف

a.mawlana84@yahoo.com

إهداء

إلى الأخ الحبيب

أحمد الرفاعي

اعتقله طغاة أمن الدولة ٥ سنوات

وقتله المجرمون في أحداث العباسية عام ٢٠١٢

أهمية الدراسة

" لا يمكن المحافظة على النظام في القطر المصري إلا بتأديب أهله بواسطة أستاذ من الأجانب وبالسوط الوطني "

تقرير دوفرين عام (١٨٨٣)

اهتمت أجهزة الاستخبارات الغربية بدراسة أحوال العالم الإسلامي عموما والحركات الإسلامية خصوصا، ولعبت الجامعات الغربية ومراكز الدراسات دور الواجهة، فاستعانت بالعديد من الباحثين العرب لدراسة تاريخ الحركات الإسلامية ورموزها وأساليب مواجهتها، ومن هذه الدراسات:

١- (**جماعات التكفير في مصر ... الأصول التاريخية والفكرية**)[١]؛ وهي دراسة أعدها **د/ عبد العظيم رمضان** عام (١٩٨٩) لحساب الأكاديمية الأميركية للآداب والعلوم بجامعة شيكاغو بتمويل من مؤسسة (**جون وكاثرين ماك أرثر**).

وجاءت الدراسة ضمن سلسلة دراسات تستهدف (دراسة مضمون الحركات الأصولية التاريخي، والمعاصر، وطبيعتها الاجتماعية، والدينية والنتائج التي يمكن أن ترتب على تمكنها من الوصول إلى الحكم في بلادها وتأثيرها على الحياة السياسية والاقتصادية والتشريعية والثقافية)[٢].

٢- (**حسن البنا ... متى؟ وكيف؟ ولماذا؟**)[٣] وهى دراسة أعدها **د/ رفعت السعيد** لحساب جامعة **لايبزج بألمانيا الشرقية**، تحت إشراف المستشرق **(لوثر راتمان)** عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وعميد جامعة برلين.

---

(١) الدراسات مليئة بالمغالطات التاريخية حيث غلب عداء كاتبها للتيار الإسلامي على المنهج العلمي.

(٢) انظر: كتاب "جماعات التكفير في مصر .. الأصول التاريخية والفكرية" – (عبد العظيم رمضان) – الهيئة المصرية العامة للكتاب ط.[١٩٩٥]– [ص:٥-١٠].

(٣) (حسن البنا ... متى؟ وكيف؟ ولماذا؟) – (رفعت السعيد) – دار الطليعة الجديدة ط.[١٩٩٧].

٣- (**الوجه الآخر للحركة الإسلامية**)[١]، وهي دراسة أعدها **د/ مصطفى كامل** السيد عام (٢٠٠٢) لحساب مركز (**كارينجي للسلام**) المحسوب على اليمين الأميركي ضمن سلسلة أبحاث تتعلق بمخططات الهيمنة الأميركية على الشرق الأوسط.

وقد تناولت الدراسة آخر تطورات الحركة الإسلامية بمصر عموما، والإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية خصوصا، مع التركيز على دراسة تجربة مراجعات الجماعة الإسلامية وآثارها المستقبلية.

وفي مقابل الاهتمام الغربي المتزايد بدراسة الحركات الإسلامية، نجد نقصا شديدًا في الدراسات التي تتناول أدوات الغرب وأساليبه التي يستعملها في مواجهة التيارات الإسلامية.

وتحاول هذه الدراسة سد ثغرة تاريخية بالغة الخطورة، إذ تتناول دور الاحتلال البريطاني في تأسيس جهاز الأمن السياسي بمصر، ونظرًا لأن الظروف المحيطة بنشأة الأفراد والجماعات والمؤسسات تمثل ركيزة أساسية في بنائهم النفسي وتكوينهم الفكري ويظهر أثرها في خياراتهم الواقعية وممارساتهم العملية، فإن دراسة هذه المرحلة التاريخية تمثل أهمية كبيرة إذ تساعد على فهم الأدوار التي قام بها **جهاز الأمن السياسي المصري** عبر تاريخه الطويل في قمع الحركات الوطنية والإسلامية بمختلف توجهاتها داخل مصر وأحيانا خارجها.

---

(١) ملخص دراسة الوجه الآخر للحركة الإسلامية – التقرير الاستراتيجي الثاني لمجلة البيان اللندنية.

لقد ظل **جهاز أمن الدولة** يمثل أحجية، يخشى المصريون الاقتراب منها، ويعجز المتخصصون عن فك طلاسمها، إلى أن جاءت ثورة ٢٥ يناير، فاقتُحمت مقراته وسقطت ملفاته ووثائقه في أيدي الثوار، وانكشف المستور من أساليب الجهاز وطرق عمله، ولكن بقيت العديد من الفجوات التاريخية المتعلقة بنشأة الجهاز وطبيعة علاقته:-

١. بالمحتل البريطاني منذ نشأة الجهاز حتى ثورة يوليو (١٩٥٢).

٢. بالمخابرات الأميركية خلال مرحلة إعادة تأسيسه بعد نجاح ثورة يوليو (١٩٥٢)

ولردم هذه الفجوات التاريخية، استعنت بعشرات الكتب والمراجع، والتي شملت مذكرات الساسة وقادة العمل السري، ورؤساء أجهزة المخابرات والمباحث، ورسائل ماجستير ودكتوراه غير منشورة تتناول التاريخ المعاصر لجهاز الشرطة.

لجأت أحيانا أثناء تناول بعض الأحداث كثورة (١٩١٩)، واغتيال **الأستاذ/ حسن البنا** للتوسع نسبيا في سرد المعلومات لإعطاء صورة تقريبية عن ممارسات أجهزة الأمن السياسي آنذاك، ولم أتناول بشكل تحليلي أساليب عمل الأمن، لأن هذه الأساليب تطورت بمرور الوقت حتى وصلت لذروتها في نهاية عهد **مبارك**، وقد سبق أن تناولتها بالتحليل في كتاب **(العقلية الأمنية في التعامل مع التيارات الإسلامية ... دراسة تحليلية ... أمن الدولة المصري نموذجًا).**



الفصل الأول

موجز تاريخ جهاز الأمن السياسي المصري

تمثل أجهزة الأمن السياسي أهمية كبيرة، إذ يناط بها توفير المعلومات لصناع القرار وحماية الوطن والمواطنين من المخاطر والتهديدات، إلا إن الأنظمة المستبدة تسخرها لقهر الشعوب والبطش بخصومها السياسيين، ونتيجة لزيادة رقعة الاستبداد وترسيخ حكم الفرد على يد **(محمد علي)** (١٨٠٥-١٨٤٨)، ازداد الاهتمام بمنظومة الأمن السياسي، ومرت بعدة تطورات إلى أن هيكلها الإنجليز إثر حادثة اغتيال **بطرس غالي** عام (١٩١٠)، حيث أسسوا (**مكتب الخدمة السرية للعمل السياسي**) لحماية كبار السياسيين المصريين، ثم أرسلت انجلترا عام (١٩١١) **حسن رفعت** أحد أكبر أعوان الإنجليز بالبوليس المصري إلى روسيا القيصرية ليتعلم أساليب قمع الحركات الوطنية بجهاز الأمن الروسي (**التشيكا**)، وفي أعقاب ثورة (١٩١٩) أعاد الإنجليز تنظيم جهاز الأمن السياسي، فأنشأوا جهازًا جديدًا على المستوى المركزي يتبع إدارة عموم الأمن العام اسمه القسم المخصوص، بالإضافة إلى جهاز فرعي على مستوى المحافظات اسمه (**قلم الضبط فرع ب**)[١]، وعرف باسم **القلم المخصوص**، وشملت دائرة اهتمامات أجهزة الأمن السياسي مراقبة ومتابعة:

- نشاط الوطنيين الذين يقومون بأعمال المقاومة المسلحة ضد البريطانيين.
- حزب الوفد والأحزاب الأخرى الناشئة.
- النشاط الطلابي في الجامعات والمدارس والمعاهد.
- الأزهر والحركة الطلابية بداخله ومشايخه وعلماؤه.
- العمال والحركة العمالية والنشاط النقابي والنشاط الشيوعي.

---

(١) تمييزًا له عن (قلم الضبط فرع أ) المختص بمكافحة الجريمة الجنائية.

- الجاليات الأجنبية.
- النشاط التبشيري.
- النشاط السياسي العربي.
- قياس الرأي العام وتحليله من وجهة النظر الأمنية.

ومع استمرار حوادث الاغتيالات ضد الإنجليز وأعوانهم، وإعلان بريطانيا عام (١٩٢٢) إنتهاء الحماية على مصر، أُعلِن عن إنشاء جهاز جديد للأمن السياسي يتولى رعاية مصالح الرعايا الأجانب سمي **بالإدارة الأوربية**، وصار **القسم المخصوص** تابعًا لمدير **الإدارة الأوربية** فيما يختص بشئون الأجانب.

ونظرًا للعداء الأيدلوجي بين **بريطانيا والثورة البلشفية**، وقيام اليهود المقيمين بمصر بتكوين خلايا شيوعية سرية في مطلع العشرينات، خصص **القسم المخصوص** عام (١٩٢٤) قسمًا لمكافحة النشاط الشيوعي، وفي عام (١٩٣٠) أنشئ **مكتب العمل** ليتولى نشر شبكة مرشدين في المصالح الحكومية لرصد النشاطات المعارضة للملك والاحتلال، وبإنشاء مكتب العمل صار **جهاز الأمن السياسي** يتشكل من **القسم المخصوص والقلم المخصوص والإدارة الأوربية وفرع مكافحة الشيوعية ومكتب العمل**.

وفي عام (١٩٣٧) ألغيت **الإدارة الأوربية** وفقا لبنود معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا عام (١٩٣٦)، ورحل الإنجليز عن جهاز الأمن السياسي، وظل تلامذتهم من رجال المخصوص يواصلون مسيرة دعم المحتل الأجنبي والنظام الحاكم، وبدأت أقسام المخصوص في التوسع لتلبي احتياجات الإنجليز، ففي عام (١٩٣٧) أنشئ **(مكتب الشئون العربية)** لمتابعة شئون العرب المناهضين للاحتلال، ثم أنشئ في نفس العام

بوليس حرس الجامعات؛ وفي عام (١٩٤٤) أنشئ (**مكتب مكافحة النشاط الصهيوني**) بعد اغتيال وزير المستعمرات البريطانية **اللورد موين** في القاهرة على يد أفراد عصابة شتيرن اليهودية.

خاض المخصوص بعد إنتهاءِ الحرب العالمية الثانية عام (١٩٤٥) حرب تكسير عظام مع جماعة الإخوان المسلمين توجت باغتيال المخصوص لمرشد الجماعة **الأستاذ/ حسن البنا.**

وفور قيام ثورة (١٩٥٢) حُلَّ جهاز المخصوص وقُبض على قياداته، وأُنشئ **جهاز المباحث العامة** في أغسطس (١٩٥٢) ليتولى شئون الأمن السياسي، وبدأ الجهاز الجديد عمله ب (١٢٤) ضابط[1] من أشهرهم:-

[**حسن طلعت** ، **وممدوح سالم** ، **وأحمد رشدي** ، **وحسن أبو باشا** ، **والنبوي إسماعيل** ، **وسعد الشربيني**]، وتولت المخابرات المركزية الأميركية تدريب ضباط المباحث العامة الجدد على فنون مكافحة الجاسوسية والمراقبة وتأمين المنشآت والشخصيات الهامة وفنون التحقيق والاستجواب وجمع الأدلة وأساليب التفاوض إلى آخر فروع العمل المخابراتي، وسرعان ما تمت الاستعانة بالكثيرين من ضباط المخصوص.

منح مجلس قيادة الثورة جهاز المباحث العامة المزيد من الصلاحيات والسلطات، فتغول الجهاز على حساب المجتمع، ووصل رجاله لأعلى المناصب، وتولى العديد من قياداته منصب وزير الداخلية:

(١) من بينهم ٦ من ضباط المخصوص.

- **ممـــــــدوح سالــم** (١٩٧١ – ١٩٧٥).
- **السيـــــــد فـهمي** (١٩٧٥- ١٩٧٧).
- **النبـــوي إسماعيـــل** (١٩٧٧- ١٩٨٢).
- **حســـــن أبو باشـا** (١٩٨٢- ١٩٨٤).
- **أحــمـــــد رشـــدي** (١٩٨٤- ١٩٨٦).
- **عبد الحليم موســى** (١٩٩٠- ١٩٩٣).
- **حبيـــب العادلـــي** (١٩٩٧- ٢٠١١).

وتولى آخرون من ضباط الجهاز مناصب الوزراء والمحافظين ومديري الأمن، وبعد حركة التصحيح التي قام بها السادات في ١٥ مايو (١٩٧١) وأطاح فيها برجال عبد الناصر من المناصب الرئيسية بالدولة، ألقي القبض على رئيس المباحث العامة اللواء حسن طلعت، وتغير اسم الجهاز إلى **مباحث أمن الدولة** مع بقاء كافة كوادره في وظائفهم، وبعد ثورة ٢٥ يناير (٢٠١١) قبض على رئيس جهاز أمن الدولة اللواء حسن عبد الرحمن، وصار اسم الجهاز **قطاع الأمن الوطني**، مع بقاء أغلب كوادر أمن الدولة في الجهاز الجديد.



الفصل الثاني

الأمن السياسي

(١٨٠٥ – ١٨٢٢)

تمثل الفترة التاريخية الممتدة من بداية عهد **محمد علي** إلى بداية الاحتلال البريطاني فترة هامة في تاريخ الشعب المصري، إذ بعد فشل الحملة الفرنسية في تثبيت أقدامها على الأراضي المصرية، واضطرارها للانسحاب عام (١٨٠١)، وفشل محاولة الإنجليز بقيادة **الجنرال فريزر** لاحتلال مصر عام (١٨٠٧)، بدأت الدول الغربية في تنفيذ مخطط لإضعاف مصر اقتصاديًا واجتماعيًا باستخدام أساليب القوة الناعمة[1]، بعد أن حطموها عسكريا في معركة نافارين عام (١٨٢٧).

فوُضع الاقتصاد المصري تحت الرقابة المالية الغربية في عهد **الخديوي إسماعيل**، ووضعت الإرساليات التنصيرية الأجنبية رحالها في المدن المصرية المختلفة، وأخذت الإرساليات تبني مستشفيات تكسب بها قلوب الفقراء، ومدارس تفسد بها عقول الأطفال، وتخرج أجيال جديدة ضعيفة الصلة بعقيدتها وحضارتها ومنبهرة بحضارة الغرب، وزاحمت المحاكم المختلطة المحاكم الشرعية، وعندما تراكمت أسباب الضعف الداخلي، عاود الإنجليز شن هجومهم العسكري عام (١٨٨٢).

وخلال تلك المرحلة التاريخية زادت جرعات الاستبداد السياسي، وتسارعت جهود نشر العلمانية، وتفاقمت عمليات نهب ثروات الشعب المصري على يد رعايا الدول الغربية المحتمين بمظلة الامتيازات الأجنبية، وفي تلك الأجواء مرت منظومة الأمن السياسي بعدة تطورات أبرزها:

---

(١) للتوسع انظر: كتاب "تاريخ النهب الاستعماري لمصر" [١٧٩٨-١٨٨٢] – (جون مارلو)- الهيئة العامة للكتاب – ط. [١٩٧٦]، كتاب "استعمار مصر" (لتيموثي ميتشيل) – مدارات للنشر – ط. [٢٠١٢]، وكتاب "واقعنا المعاصر" (محمد قطب) – دار: الشروق، كتاب "الجذور التاريخية لإرساليات التنصير الغربية" [١٧٥٦-١٩٨٦] – د/ خالد محمد نعيم – "المختار الإسلامي" ط. [١٩٨٨] – كتاب "ودخلت الخيل الأزهر" (محمد جلال كشك) – دار الزهراء العربي – كتب المؤرخ الفذ (عبد الرحمن الجبرتي).

لاظوغلي وديوان الوالي (١٨٠٥) :

عقب رحيل الحملة الفرنسية عن مصر عام (١٨٠١)، ثار الشعب على الوالي العثماني/ خورشيد باشا، واختار **نقيب الأشراف/ عمر مكرم الجندي الألباني/ محمد علي** ليتولى منصب الوالي عام (١٨٠٥)، وبدأ محمد علي بمجرد توليه المنصب في تأسيس نواة لجهاز الشرطة، فأنشأ عام (١٨٠٥) (**ديوان الوالي**) لضبط الأمن في القاهرة، وأشرف على إدارة الديوان **لاظوغلي**[(١)] (**الذراع اليمنى لمحمد علي**).

اعتمد **لاظوغلي** في عمله على رجال يجيدون اللغتين العربية والتركية، ويتنكرون في أزياء الباعة الجائلين، ويترددون على دور الأعيان لمعرفة أسرارهم وأحاديثهم ويدونون كل ما سمعوه في تقارير، يتم تجميعها وتلخيصها وعرضها على المسئولين، وقد قدر (**بوكني**) أحد رجال القنصلية الروسية في تقرير لبلاده عددهم ب٥٠ قواصًا (رجل شرطة سري)[(٢)].

وبعد استقرار محمد علي في الحكم، بدأ في ترسيخ حكم الفرد والتخلص من خصومه السياسيين ، فتمكن عام (١٨٠٩) بمساعدة بعض شيوخ الأزهر من التخلص من **الزعيم/ عمر مكرم** بنفيه إلى دمياط، ثم تمكن في ١ مارس (١٨١١) من التخلص من المماليك في مذبحة القلعة، ثم أخذ محمد علي في التوسع في استقدام الأجانب لتطوير مؤسسات الدولة، ومن ثم بدأ الوافدون الأجانب في الحصول على امتيازات تضمنت عدم خضوعهم للقوانين المصرية وخضوعهم لقوانين بلادهم، ونتيجة لتزايد الامتيازات

---

(١) يعتبر بمثابة وزير داخلية محمد علي، وتكريما لجهوده سمي الشارع الكائن به مقر وزارة الداخلية باسمه.

(٢) "البوليس في مصر" [١٨٠٥-١٩٢٢] – (عبد الوهاب بكر) – رسالة ماجستير غير منشورة – عام [١٩٧٧] – آداب عين شمس– [ص:٤٧٨].

الأجنبية قام محمد علي عام (١٨٣١) بإنشاء شرطة خاصة بالأوربيين في مدينة الإسكندرية قوامها ٦٠ رجلاً ممن يجيدون إحدى اللغتين الفرنسية أو الإيطالية ليقوموا بدوريات في الحي الأوربي والأسواق والجمارك.

← تأسيس القلم المخصوص:

وبعد أن تولى **سعيد باشا** (١٨٥٤–١٨٦٣) الحكم، أعلن عام (١٨٥٧) عن إنشاء نظارة (وزارة) الداخلية و (أصدر قرارًا بإصدار اللائحة العمومية فيما يخص ترتيب وضبط الأجانب، والتي نصت على إحداث قلم مخصوص فى كل من ضبطتى[(١)] جهاز أمن القاهرة والإسكندرية، يختص بترتيب الحراسات، ومباشرة إجراءات تفتيش الفنادق والمنازل المعدة لإقامة الأجانب، والاتصال بالقناصل الأجانب فيما يخص القضايا المتعلقة برعاياهم)[(٢)].

وفي عام (١٨٦٣) تم تكليف ضباط إيطاليين بإنشاء جهاز حديث للشرطة تم تسميته لأول مرة باللفظ الأوربي (بوليس)[(٣)] وكان من ضمن رجاله ضباط من سويسرا وإيطاليا.

وترتب على ازدياد الامتيازات الأجنبية منع (رجال الشرطة من التدخل في المنازعات التي تنشأ بين الأجانب، وفي حالة ارتكاب أحد الأجانب جناية أو جنحة لا يصح ضبطه إلا بمساعدة القنصل الذي يتبعه، ولا يجوز دخول مسكنه لتفتيشه أو معاينته ما

---

(١) جهاز الضبطية: هو الاسم القديم لجهاز المباحث حاليًا.

(٢) "البوليس المصري" [١٩٢٢-١٩٥٢] – (عبد الوهاب بكر) – مكتبة مدبولي – ط.[١٩٨٨] – [ص:٦١].

(٣) حل لفظ الشرطة محل لفظ البوليس رسميًا عام [١٩٥٩].

لم يحضر أحد مندوبي القنصل أو إذا وافق المتهم على ذلك كتابة، وكثيرًا ما كان القناصل يتذرعون بإبداء الحجج لتعطيل أو إرجاء إرسال مندوبهم حتى ولو كان طلب دخول المنزل صادرًا من القضاء)[١].

محاولات اغتيال الخديوي إسماعيل:

عندما تولى **الخديوي إسماعيل** الحكم (١٨٦٣-١٨٧٩)، خشي من نفوذ أخيه من أمه ووريثه على العرش **(مصطفى فاضل)**[٢]،فأستصدر فرمانا من السلطان العثماني عام (١٨٦٦) بتجريد شقيقه من ممتلكاته وأطيانه وأمواله، وقام بترحيله لتركيا، وجعل وراثة العرش في أبنائه بدلاً من أشقائه، وتبع هذا النزاع العائلي تعرض **الخديوي إسماعيل** لمحاولتي اغتيال[٣] بأساليب متطورة، ففي شهر إبريل عام (١٨٦٩) أُكتشف جهاز معبأ بالبارود أسفل مقعده بدار الأوبرا، وفي سبتمبر من نفس العام ألقيت قنبلتين على موكبه بميدان المنشية.

دفعت محاولات الاغتيال **الخديوي إسماعيل** للاهتمام بالأجهزة الأمنية وتسخيرها للتجسس وجمع المعلومات عن:

- أفراد عائلته وعلى رأسهم أخيه **مصطفى فاضل** وعمه **الأمير محمد عبد الحليم**.
- التيارات المعارضة له.
- علاقات أعدائه بالباب العالي بالأستانة.

---

(١) "الشرطة والنضال الوطني"[١٨٨١-١٩٨١]– مركز بحوث الشرطة ط[١٩٨٢]-[ص:٤٦].

(٢) كان أكثر أفراد عائلة (محمد علي) ثراء، وسميت منطقة (مصطفى كامل) بالإسكندرية باسمه لوجود قصره الفخم بها.

(٣) "البوليس السياسي في مصر" [١٩٣٧-١٩٥٢] – (محمد خيري طلعت) – رسالة دكتوراه غير منشورة عام [١٩٩٢] – [ص:١١،١٠].

وتضمنت تقارير الأمن (الاتصالات – التحركات – الأحاديث المتداولة – أقوال الصحافة – الصفات الشخصية للأفراد المتحرى عنهم وحالتهم النفسية)[١].

← تصفية وزير المالية (١٨٧٦):

وفى عام (١٨٦٨) عُين **إسماعيل باشا** صديق وزيراً للمالية، ولم يلبث أن أصبح الرجل الثاني في الدولة بعد الخديوي، وفي أبريل من عام (١٨٧٦) اشتدت الضائقة المالية بالبلاد نتيجة إثقال الميزانية بالقروض والديون الغربية، وبسبب تبذير الخديوي في النفقات، واتفقت انجلترا مع فرنسا على إرسال بعثة مشتركة تمثل الدائنين، وتفرض الرقابة الأوروبية على المالية المصرية، واشتهرت البعثة باسم **(جوشن وجوبير)**، وعندما أعتزم المندوبين الأوربيين **(جوشن وجوبير)** مقاضاة وزير المالية أمام المحاكم المختلطة عن العجز الواقع في الميزانية، رأى الخديوي أن الوزير إذا قدم للمحاكمة فإنه سيتورط معه في القضية، فرتب الخديوي محاكمة للوزير بتهمة التآمر على شخصه، وقبل أن تبدأ المحاكمة استدعاه إلي سراي عابدين، وتلطف في محادثته، ثم اصطحبه إلى سراي الجزيرة مظهرًا أنه رضي عنه، ثم قام الأمن بقتله، وألقوا جثته في النيل نوفمبر (١٨٧٦)، واستمرت المحاكمة الصورية ماضية في سبيلها، وحكمت بنفي الوزير المقتول غدرًا إلى دنقلة وسجنه بها.

---

(١) "البوليس في مصر" [١٨٠٥-١٩٢٢] (عبد الوهاب بكر) – رسالة ماجستير غير منشورة عام [١٩٧٧] آداب عين شمس – [ص:٤٨١].

الفصل الثالث

الاحتلال البريطاني عام١٨٨٢

حرصت بريطانيا على احتلال مصر لتحقيق عدة أهداف سياسية ودينية واقتصادية:[١]

. إضعاف الدولة العثمانية، بتمزيق الوحدة الجغرافية للعالم الإسلامي مما يعرقل محاولات تصدي الجيش العثماني للتوسعات البريطانية، ويسهل من عمليات توطين اليهود في فلسطين.

- فرض الهوية التغريبية العلمانية كبديل عن الهوية الإسلامية.
- نهب الثروات والمواد الخام والمحاصيل الزراعية الوفيرة.
- تأمين خطوط المواصلات إلى الهند.

وفي عام (١٨٨٢) اتخذت بريطانيا من الاشتباكات بين الأهالي والأوربيين بالإسكندرية ذريعة لتبرر هجومها على مصر، ففي ١١ يونيو (١٨٨٢) استأجر أحد المالطيين حمارًا يملكه المواطن **(سيد العجان)** بالإسكندرية، يتنقل به على ما جرت العادة في ذلك الوقت، ولما طالبه المالك بالأجر اختلفا على تقديره فطعن المالطي صاحب الحمار بسكين مما أسفر عن موته فهرع رفاق القتيل إلى مكان الحادث وحاولوا الإمساك بالقاتل الذي فر إلى أحد المنازل المجاورة، وأخذ المالطيون واليونانيون المقيمون بالقرب من مكان الحادث يطلقون النار على الأهالي من الأبواب والنوافذ، فسقط كثير منهم ما بين قتيل وجريح، وحينئذ سارت نفوس الجماهير طلبًا للانتقام، فراحوا يهجمون على كل من يلقونه من الأوروبيين ويعتدون عليه بالضرب، وامتد الهياج إلى الشوارع التي يقطنها الأوروبيون، وانتهى الاشتباك بين الأهالي والأوروبيون بقتل عدد كبير من الجانبين[٢] قدر

(١) لمزيد من التفصيلات انظر: كتاب "الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي" – (عبد الرحمن الرافعي) – دار المعارف ط.[١٩٨٣].
(٢) "الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي" – (عبد الرحمن الرافعي) – دار المعارف – ط. [١٩٨٣] – [ص:٢٦].

ب (١٦٣) قتيلاً من المصريين و ٧٥ قتيلاً من الأوربيين(١) وكان من بين المصابين في الحادث **المستر كوكسن** قنصل انجلترا فضلاً عن قنصلي اليونان وإيطاليا، وانتهزت إنجلترا الحادثة لتبرر احتلالها لمصر بذريعة حماية الأجانب المقيمين بها، وحماية **الخديوي توفيق** من تمرد **أحمد عرابي** ورفاقه ، فأخذ الأسطول البريطاني يوم ١١ يوليو (١٨٨٢) يدك مدينة الإسكندرية، ثم تمكنت بريطانيا من احتلال مصر بعد انتصارها على الجيش المصري في **معركة التل الكبير**، وأعلنت بريطانيا أنها دخلت مصر لفترة مؤقتة ، وأن السيادة على مصر مازالت للدولة العثمانية، وفي (١٨٨٢/٩/١٩) أصدر الخديوي الخائن توفيق (١٨٧٩- ١٨٩٢) مرسومًا بحل الجيش المصري تمهيدًا لمحاكمة قواده بسبب معارضتهم الخديوي ودفاعهم عن مصر أمام الغزو الإنجليزي .

← إعادة هيكلة البوليس عام ١٨٨٣:

تمثل آليات السيطرة على الدول [٢] بعد احتلالها أكبر معضلة تواجه الدول الغازية.

إذ كيف تتعامل الدولة الغازية مع القوى المناهضة للاحتلال؟ وكيف تجعل الشعب المحتل مستسلمًا لنهب ثرواته والاعتداء على حرماته؟

لذا اهتم الإنجليز بصياغة نظرية تمثل خارطة طريق للسيطرة على مصر وإخضاع شعبها، وصاغوها في عبارة مختصرة **(من يسيطر على المالية والجيش والشرطة يسيطر على مصر)**، لذا بمجرد بدء الاحتلال، آخذ التواجد البريطاني يزداد بجهاز الشرطة، وأرسلت بريطانيا في نوفمبر (١٨٨٢) سفيرها لدى **الأستانة اللورد/ دوفرين** لدراسة

(١) رجح (عبد الرحمن الرافعي) أن القتلى الأجانب كانوا ٣٨، بينما القتلى المصريين ١١ قتيل.

(٢) لنتأمل الفشل الأميركي في إدارة شئون العراق وأفغانستان بعد احتلالهما عامي [٢٠٠١] و [٢٠٠٣].

تنظيم أجهزة الدولة المصرية، وفي يناير (١٨٨٣) أصدر **الخديوي توفيق** قرارًا بتعيين **السير فالنتين بيكر** مفتشًا عامًا لقوات الشرطة، وفي ٦ فبراير (١٨٨٣) أرسل **دوفرين** تقريره النهائي للندن واقترح فيه

القضاء على أنصار الثورة العرابية من خلال تشكيل لجان تحقيق ومحاكم، كما اقترح إعادة تشكيل الجيش المصري تحت قيادة إنجليزية مع استبعاد العناصر التي شاركت في الثورة.

وأوصى دوفرين[١] بأربع توصيات لتنظيم جهاز الشرطة:

١. تعزيز قوات الشرطة على حساب تصفية قوات الجيش.

٢. إيجاد قوات خاصة لقوات الشرطة تتبع نظارة (وزارة) الداخلية ولا تخضع لقيادة الجيش ولا لنظارة الحربية.

٣. حصر قيادة قوات الشرطة في أيدي ضباط من البريطانيين وعناصر أوربية أخرى.

٤. عزل الشرطة عن الإدارة المصرية بسحب سلطة المحافظين والمديرين والمأمورين المصريين على قوات الشرطة.

كما طالب بخضوع جميع قوات البوليس لمفتش عام بريطاني يعاونه مساعدون بريطانيون وأوربيون.

---

(١) "الشرطة والنضال الوطني" [١٨٨١-١٩٨١]-[ص:٤٢].

← تصفية مؤسسات الدولة من العناصر الثورية:

فور بداية الاحتلال عموما وبعد توصيات **دوفرين** خصوصا، قام الإنجليز بحملات اعتقال واسعة لأنصار عرابي ومناهضي الاحتلال، وبلغ عدد من اعتقلوا ٢٩ ألف مصري من بينهم **أحمد عرابي**، **ووزير الحربية ورئيس الوزراء/ محمود سامي البارودي، وقائد الجيش طلبة عصمت**، فضلاً عن عدد كبير من الأعيان وقواد الجيش والشرطة و شيوخ الأزهر **كالشيخ عليش والشيخ حسن العدوي**، وحكم عليهم بأحكام متفاوتة بدءًا من الإعدام إلى النفي، كما شكلت لجنة للبحث في أسباب حوادث قتل الأجانب بالإسكندرية، واتهمت اللجنة عدداً من رجال الشرطة بالمشاركة في الأحداث، وأحالتهم للمحاكمة وقضت المحكمة بإعدام كل من ضابطي الشرطة **علي موسى وعلي عطية** والجندي **بلال يوسف**، بالإضافة للحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة ل٣٣ ضابط وجندي آخرين، ونفذ الحكم في الضابطين يوم ١٩ سبتمبر عام (١٨٨٣) أمام مقر عملهما بالإسكندرية على مرأى من الناس، وكان الهدف من تنفيذ الحكم بهذه الطريقة بث الفزع في نفس كل من يفكر في مقاومة المحتل البريطاني (١).

← بدء المقاومة السرية:

بالرغم من بطش الاحتلال البريطاني، سرعان ما بدأ الشباب المصري في تشكيل جمعيات سرية لمقاومة المحتل، وقاموا بإرسال خطابات تهديدية للخديوي والأمراء والقناصل الأجانب وحكمدارية البوليس والمتعاونين مع الاحتلال، فلجأ البريطانيون

---

(١) انظر: أسماء رتب المحكوم عليهم في كتاب "الشرطة والنضال الوطني" [١٨٨١-١٩٨١] – مركز بحوث الشرطة – ط.[١٩٨٢] – [ص:٣٢-٣٥].

لمراجعة قوائم المرتبطين بالثورة العرابية و أماكن ترددهم، ونجحوا في القبض على أفراد جمعية (**الانتقام**)[1] في يونيو (١٨٨٣)، وشكلت لمحاكمتهم محكمة فوق العادة أكثر قضاتها من البلجيكيين، وحكمت بالإفراج عن ٢٠ من أعضاء الجمعية بينهم الشاب سعد زغلول، ونفي قادتها للخارج بسبب عدم وجود قوانين مصرية آنذاك تعاقب على الانضمام للجمعيات السرية.

➜ إنشاء جهاز أمن الحدود:

سعت بريطانيا لإحكام سيطرتها على الشعب المصري، وعملت على إبعاد أي مؤثرات ثورية عن ذهنه، لذا عندما اتسعت رقعة الثورة المهدية بالسودان (١٨٨١-١٨٨٥)، حاول الإنجليز تفادي انتقالها إلى الأراضي المصرية، فأسسوا جهازًا للأمن السياسي أسموه بجهاز أمن الحدود، تركز جهده على مراقبة الحدود بين مصر والسودان، ثم امتد نشاطه في مرحلة لاحقة لمراقبة نشاط **الخديوي عباس حلمي الثاني** (١٨٩٢–١٩١٤) الذي كان يشجع الضباط المصريين على الثورة ضد الإنجليز قبل أن يوفق أوضاعه مع الاحتلال.

(١) "البوليس في مصر" [١٨٠٥-١٩٢٢] (عبد الوهاب بكر) – رسالة ماجستير غير منشورة آداب عين شمس [١٩٧٧] – [ص:٤٨٢].

انهيار نظام دوفرين لإدارة الشرطة:

سعى الإنجليز لتقوية قبضتهم على جهاز الشرطة، وحاولوا استغلال فشل النظام الذي وضعه دوفرين عمليا، فشجعوا رئيس الوزراء **نوبار باشا** على تقديم مقترحات جديدة لتنظيم الشرطة إلى الخديوي ،حيث (ساءت أحوال الأمن نتيجة لتفاقم الخلاف بين أجهزة الإدارة والشرطة، فقدَّم رئيس الوزراء **نوبار باشا** تقريرًا إلى الخديوي طالب فيه بإلغاء نظام الشرطة الذي وضعه دوفرين وتدعيم سلطة وزير الداخلية وأعوانه على أجهزة الشرطة، وإلغاء وظيفة **"مفتش عموم البوليس"** تبعًا لذلك، والاستعاضة عنه **بمستشار بريطاني للوزارة تكون صلته مباشرة بوزيرها**، مع تعيين ثلاثة من المعاونين يقومون بالتحقيقات وغيرها من الأمور التي يكلفهم بها الوزير؛ وفي ٣ نوفمبر (١٨٩٤) صدر أمر عال بإقرار هذه المقترحات، وتعيين **الدون جورست**(١) مستشارًا لوزارة الداخلية؛ وفي ٢٥ مارس (١٨٩٥) أصدرت وزارة الداخلية المنشور رقم (٢) بإخضاع الحكمداريين للمديرين، ومعاوني البوليس للمأمورين خضوعا تاما)(٢).

فصل الضباط الوطنيين:

حرص الإنجليز على تطهير جهاز الشرطة باستمرار من العناصر الوطنية، وكان الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل على رأس المعارضين للاحتلال البريطاني، فقام الإنجليز بفصل كل من له علاقة بالحزب الوطني من جهاز الشرطة، وعلى رأسهم قائد كلية الشرطة **(خليل حمدي)**، ففي (اجتماع الحزب الوطني في فندق الكونتننتال بتاريخ

---

(١) صار مندوبًا ساميًا [١٩٠٧-١٩١١].

(٢) "الشرطة والنضال الوطني" [١٨٨١-١٩٨١] - مركز بحوث الشرطة – ط. [١٩٨٢] – [ص:٤٥].

(١٩٠٧/٩/١٤) طالب المتحدثون باستقلال مصر، وكان من بين الحاضرين القائمقام خليل حمدي قائد كلية الشرطة، فأرسل المستشار البريطاني لوزارة الداخلية **(رونالد جراهام)** تقريرًا عن هذا الاجتماع والحاضرين فيه إلى وزير خارجية بريطانيا.

وركزت سلطات الاحتلال نظرها على القائمقام **خليل حمدي** واعتبرت وجوده في الوظيفة التي يشغلها مصدر خطورة؛ إذ من المحتمل أن يبث أفكار الحزب الوطني في عقول الطلبة، ففصل من الخدمة وألغيت وظيفته بأمر عمومي في (١٩٠٩/١/٢١).

وظل **خليل حمدي** مراقبًا بعد فصله من وظيفته، فلما نشبت الحرب العالمية الأولى، كان الإنجليز يتركون بعض الخطابات من الرعايا الألمان تتسرب إلى الوطنيين ويراقبون تصرفاتهم فإن أبلغوا بما ورد لهم تركوهم، وإذا حدث العكس سألوهم عن الخطاب فإذا كان فيه مأخذ، كان نصيب المرسل إليه الخطاب النفي، وهذا ما حدث **لخليل حمدي** حيث نفي مع ثلاثة آخرين إلى جزيرة مالطا ولم يفرج عنهم إلا في أكتوبر سنة ١٩١٩)[١].

(١) "الشرطة والنضال الوطني" [١٨٨١-١٩٨١] – مركز بحوث الشرطة – ط. [١٩٨٢] – [ص: ٥٠،٥١].

الفصل الثالث

الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢

تدفع العقيدة الإسلامية أبنائها لرفض الاحتلال الغربي والتبعية له، لذا أخذ نشاط الشباب المسلم يتزايد في تشكيل جمعيات سرية[١] تناهض الاحتلال وأعوانه، وبلغ عددها ٢٨ جمعية بحلول عام (١٩١٠)، من أبرزها جمعية "**التضامن الأخوي**"[٢] التي تأسست عام (١٩٠٥) على يد ٩ من طلبة الهندسة من أجل التعاون الدراسي، ثم امتد نشاطها ليشمل العمل السياسي والاجتماعي، وتأثرت الجمعية بأفكار الحزب الوطني الذي أسسه الزعيم مصطفى كامل، والذي طالب باستقلال مصر، ورفض إجراء أي عملية تفاوضية مع الإنجليز قبل جلائهم عن البلاد.

وضعت الجمعية برنامجًا لتكوين خلايا في المدارس الثانوية والعليا، وألفت أناشيد لتوعية الفلاحين بمعاناتهم تحت الاحتلال الإنجليزي، ورعت حملات لمقاطعة التجار الأجانب، كما قامت بإرسال بعض أعضائها للدراسة الجامعية بالخارج كي يكونوا قادة للمقاومة المحترفة بعد عودتهم، وتولى **الأستاذ/ شفيق منصور** قيادة شعبة القاهرة، بينما تولى **الأستاذ/ محمد جبريل** قيادة شعبة الإسكندرية، وكان من بين أعضاء الجمعية عدد من مشاهير الساسة فيما بعد **كمحمود فهمي النقراشي**[٣]، **وأحمد ماهر**[٤]، **وسليمان حافظ**[٥] بالإضافة لعدد من رجال الشرطة.

---

(١) "البوليس السياسي في مصر" [١٩٣٧-١٩٥٢] (محمد خيري) – رسالة دكتوراه غير منشورة – عام [١٩٩٢] – آداب عين شمس – [ص:١٣].

(٢) تناول (عبد العزيز علي) في مذكراته المنشورة بعنوان "الثائر الصامت" تفاصيل نشأة الجمعية والاغتيالات التي قامت بها.

(٣) وزير الداخلية ورئيس الوزراء، قتل عام [١٩٤٨] على يد النظام الخاص بجماعة الإخوان.

(٤) رئيس الوزراء قتل عام [١٩٤٥] على يد تنظيم ينتمي للحزب الوطني.

(٥) وزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء بعد ثورة [١٩٥٢].

ويلاحظ وضوح السمت الإسلامي في أسلوب عمل الجمعية: حيث كانت تتم مراقبة الأعضاء المرشحين للانضمام للجمعية للتأكد من أخلاقهم، وتؤخذ البيعة منهم بعد تعصيب أعينهم والذهاب بهم لمكان مجهول يتم فيه عمل كشف طبي سريع وإجراء اختبار يتضمن بعض الأسئلة العامة، يعقبه أداء البيعة على مصحف ومسدس، وترديد القسم التالي:

" أقسم بالله العظيم أن أهب نفسي ومالي وما أملك فداء لوطني، وأن أنفذ أوامر الجمعية دون تردد وبأمانة وإخلاص وألا أفشي سرها وألا أشرب الخمر ولا أغشى الفجور وإلا كان جزائي الإعدام، والله على ما أقول شهيد "

وكان كل عضو يتسمى باسم حركي ولا يترك في منزله ما يدل على علاقته بآخرين من أفراد الجمعية كالصور الفوتوغرافية وما شابهها، وكان العضو يصلي ركعتين تطوعًا قبل كل عملية ينفذها استعانة بالله واستعدادًا للقائه، ويصلي ركعتي شكر بعد تنفيذها، وكانت تتم مراقبة الشخصية المستهدفة وطرق مواصلاتها، وتُجرى عملية وهمية تدريبية قبل التنفيذ بيوم في ذات المكان المقرر القيام بالعملية فيه، ويظهر السمت الابتكاري في طرق تنفيذ عمليات الاغتيال:

ففي إحدى العمليات استعمل المنفذون موتوسيكل للتشويش على صوت إطلاق الرصاص في الشوارع المزدحمة، ووصل الحال بشعبة الإسكندرية إلى تجنيد اثنين من العاملين بالقسم المخصوص(١) للعمل لحساب الجمعية وموافاتها بآخر ما لدى الإنجليز

(١) جهاز الأمن السياسي آنذاك.

من معلومات، وعندما تعرض مأمور قسم الحضرة بالإسكندرية لبعض المعتقلين السياسيين بالأذى، قام أفراد الجمعية بضربه خارج السجن وكسروا ذراعه تأديبا له.

وفي عام (١٩٠٧) ضمت جمعية التضامن الأخوي لعضويتها، أحد أخطر أعضائها، **الصيدلي/ إبراهيم الورداني** -خريج جامعة لوزان بسويسرا-، والذي حاول توظيف خبراته لتصنيع المتفجرات والسموم، وسبق للورداني أن عمل كوكيل لفرع الحزب الوطني بالعباسية،

واشترك مع **الشيخ/ عبد العزيز جاويش** -رئيس تحرير جريدة اللواء- في **تأسيس جمعية نقابة العمال**.

وانطلاقًا من مفهوم الإخوة الإيمانية بين المسلمين ومبدأ الولاء والبراء، ساعدت **جمعية التضامن الأخوي** وبالأخص شعبة الإسكندرية المجاهدين الليبيين ضد الطليان، وأمدتهم بالمال والرجال والسلاح والطعام[1]؛ في الوقت الذي كان فيه أدعياء الليبرالية **كالوزير/ أحمد لطفي السيد** يدعون الشعب المصري للوقوف على الحياد، وعدم التورط في مساعدة الإخوة الليبيين علي التصدي للغزو الإيطالي.

← اغتيال بطرس غالي عام ١٩١٠:

رأى أعضاء جمعية التضامن الأخوي أن العمل المسلح ضد الإنجليز وأعوانهم، هو السبيل الأمثل لإفساد مخططات هيمنة المحتل البريطاني على مصر ونهبه لثرواتها، وبدأت

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر: كتاب "في ضوء القمر" مذكرات "قادة العمل الوطني السري والاغتيالات السياسية" [١٩١٠-١٩٢٥] – (محمد الجوادي) – مكتبة الشروق الدولية – ط. [٢٠٠٨].

الجمعية تبحث عن أبرز معاوني الاحتلال لتغتالهم، وفي تلك الآونة تزايدت مواقف **رئيس الوزراء بطرس باشا** غالي المساندة للمحتل البريطاني ومنها:-

١. اتفاقية السودان:

وقع **بطرس غالي** على اتفاقية السودان في ١٩يناير (١٨٩٩)، والتي أعطت لانجلترا حق رسمي في المشاركة مع مصر في إدارة شؤون حكم السودان.

٢. محكمة دنشواي[1]:

صدَّق **بطرس غالي** عام (١٩٠٦) عندما تولى منصب وزير العدل مؤقتًا، على أحكام محكمة دنشواي الخاصة بنظر اتهام ٢١ فلاح مصري بقتل ضابط بريطاني كان قد قتل بالاشتراك مع زملائه فلاحة مصرية أثناء صيدهم للحمام، وقضت المحكمة:

- بإعدام ٤ فلاحين.
- الأشغال الشاقة المؤبدة لاثنين.
- الحبس ١٥ سنة لواحد، و٧ سنوات لستة.
- الحبس سنة مع الشغل والجلد ٥٠ جلدة لثلاثة.
- الجلد ٥٠ جلدة لخمسة.

ونُفِّذت أحكام الإعدام والجلد أمام أهالي القرية في مثل الساعة التي وقعت فيها الحادثة بعد محاكمة استمرت ثلاثة أيام، وتم تنفيذ حكم الإعدام في المتهم الأول وبقي

(١) استخدم الزعيم/ (مصطفى كامل) هذا الحكم الجائر في التنديد بالسياسة البريطانية الاستعمارية، وكتب مقالاً في جريدة الفيجارو الفرنسية، تطرق فيه إلى جهاد المصريين في سبيل الاستقلال، وأبان أن حادثة دنشواي قد قضت على مزاعم المعتمد البريطاني في مصر اللورد/ (كرومر)، فيما كان يذيعه من أن الفلاحين المصريين يحبون الاحتلال الإنجليزي، مما دفع اللورد/ (كرومر) إلى الاستقالة في مايو [١٩٠٧].

معلقًا حتى تم جلد اثنين، ثم شنق الثاني وجُلد اثنين آخرين، وهكذا بالتوالي حتى انتهت المجزرة بعد ساعة كاملة

٣. إصدار قانون المطبوعات:

نتيجة تصاعد الغضب الشعبي ضد الإنجليز بعد حادثة دنشواي، وبدء المفاوضات السرية لمد امتياز قناة السويس والخوف من هجوم الصحافة على مشروع مد الامتياز؛ قام **غالي** في ٢٥ مارس (١٩٠٩) بإعادة العمل بقانون المطبوعات الصادر أثناء الثورة العرابية، والذي يعطي لوزارة الداخلية سلطات مطلقة تسمح لها بتعطيل أو مصادرة أي جريدة أو رسالة دورية بعد إنذارها مرتين، وتسبب إصدار القانون في اندلا ع مظاهرات احتجاجية، قام البوليس بتفريقها، وكان من بين المقبوض عليهم فيها **الصيدلي إبراهيم الورداني**، وكان من تداعيات تطبيق قانون المطبوعات حبس **الشيخ/ عبد العزيز جاويش** ٣ شهور وتغريمه ٤٠ جنيه لكتابته مقالاً عام (١٩٠٩) في ذكرى دنشواي قال فيه:

" إن بطرس غالي انتزع أرواحًا بريئة بقضائه ليقدمها للورد كرومر، كما عُطلت جريدة العلم التي أصدرها الزعيم/ محمد فريد لمدة شهرين لأنها طعنت في الدولة الإنجليزية ورجالها الموجودين بمصر ونسبت إليهم من المعايب والفظائع ما قد يبعث على تكدير صفاء العلاقات بين الاثنين " [(١)]، وفق ما ورد في بيان الحكومة بشأن أسباب تعطيل الجريدة.

---

(١) كتاب "٥ أيام هزت مصر" "التاريخ السري لمصر بالوثائق البريطانية والأميركية" – (محسن محمد)– ط[١٩٨٤] – [ص:٢٣٤].

٤. مد امتياز قناة السويس:

وافق غالي عام (١٩٠٩) على الدخول في مفاوضات مع الإدارة الإنجليزية لشركة قناة السويس لمد امتيازها أربعين سنة أخرى لينتهي الامتياز عام (٢٠٠٨) بدلاً من (١٩٦٨) مقابل ٤ مليون جنيه، وهو ما اعتبر بمثابة إهدار لأموال الشعب المصري وحقوقه السيادية.

➜ اغتيال رئيس الوزراء:

قررت جمعية التضامن الأخوي الانتقام من **رئيس الوزراء/ بطرس باشا غالي** وإفشال مشروع مد امتياز القناة، فقام **إبراهيم الورداني** بقتله في ٢٠ فبراير (١٩١٠).

قُبض على **الورداني** في مكان الحادث، ثم من خلال التحريات قبض على ٧ من زملائه من أعضاء الجمعية، ويلاحظ من استعراض وظائفهم أنهم من الحائزين على قدر عالي من التعليم وفقًا لمقاييس تلك الفترة:

١. **إبراهيم ناصف الورداني** – ٢٥ سنة – كيمائي (صيدلي).

٢. **علي مراد** – ٢٤ سنة – مهندس ري بالفيوم.

٣. **محمود أنيس** – ٢٨ سنة – مهندس ري بالمنيا.

٤. **شفيق منصور** – ٢٢ سنة – طالب بمدرسة الحقوق.

٥. **عبده البرقوقي** – ٢٤ سنة – طالب بمدرسة الحقوق.

٦. **عبد العزيز رفعت** – ٢٣ سنة – مهندس تنظيم.

٧. **عبد الخالق عطية** – ٢٤ سنة – محام.

٨. **محمد كمال** – ٢٢ سنة – طالب بالمهندسخانة.

٩. **حبيب حسن** – ٢٥ سنة — مدرس.

اتسمت التحقيقات بالالتزام بالقواعد القانونية، والابتعاد عن استخدام التعذيب، وأصر **إبراهيم الورداني** على أنه قام بالاغتيال بمفرده، كما، قال الآخرون أنهم شركاء في جمعية تعاونية لا علاقة لها بالسياسة، فأصدرت المحكمة حكمها بإعدام **الورداني** وبراءة الباقين، ورفض **المفتي/ محمد بكري عاشور** التصديق على حكم الإعدام، وأخذ بوجهة نظر الدفاع القائلة باختلال قوى المتهم العقلية، وضرورة إحالته إلى لجنة طبية، ولكن الصحافة البريطانية قالت:

" **إن موقف المفتي سببه رفض المفتي إعدام مسلم قتل كافراً** " [(١)]، واعتبرت المحكمة رأي المفتي استشاري غير ملزم، وأُعدم **الورداني** سراً في ٢٨ يونيو (١٩١٠)، وكانت آخر كلمات الورداني:

" **أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ...، وأن الحرية والاستقلال من آيات الله** "

ورثاه **الشيخ/ علي الغاياني** بقصيدة سماها "وطنيتي" قدم لها/ **محمد فريد وعبد العزيز جاويش**، وتسببت في الحكم بسجن قائلها سنة **وفريد** ٦ شهور **وجاويش** ٣ شهور، من أبياتها:

ماذا جرى في ساحة الديوان	**قتل الخئونَ مسدسُ الورداني**
طلقات نار أم طعان مهند	**فدوى نذير المـوت في الأركـان**

(١)كتاب: "٥ أيام هزت مصر" – "التاريخ السري لمصر بالوثائق البريطانية والأميركية" – (محسن محمد) – [ص:٢٩٢].

وكتب الطلبة على الحوائط (**يحيا الورداني**)، وبكى الناس في الشوارع عندما علموا بإعدامه، ولم يهاجم **الورداني** سوى بعض الأقباط الذين أعلنوا (أن مسئولية الجريمة تقع على **المعتمد البريطاني جورست** الذي سمح للوطنيين المتطرفين بالكتابة والخطابة وتهديد الاحتلال البريطاني ومؤيديه!!)[١]، وطالبوا بأن يكون رئيس الوزراء الجديد منهم، أو أن يكون لهم على الأقل عضو في الوزارة الجديدة[٢].

➜ تداعيات الاغتيال:

أدى اغتيال **رئيس الوزراء بطرس غالي**، إلى انتشار الهلع في صفوف داعمي مشروع مد امتياز قناة السويس، وعلى رأسهم **الأمير حسين كامل**[٣]، وسحبوا تأييدهم للمشروع، بل وانسحب بعضهم من الحياة السياسية مؤقتاً، إذ جاء في تقرير **المعتمد البريطاني جورست** " **المعتقد بوجه عام أن الأمير مكروه بنفس الدرجة التي كان عليها بطرس باشا تقريبا لتأييده اتفاق قناة السويس، وهو خائف من أن يلقى مصيرًا مماثلاً، وبذلك فضل أن ينسحب للحياة الخاصة** "[٤].

➜ إنشاء (مكتب الخدمة السرية للعمل السياسي) عام١٩١٠:

تحرص الدول الاستعمارية على توفير مظلة حماية للمتعاونين معها من أبناء الشعوب المحتلة، لضمان استمرار ولائهم، لذا فقد جن جنون الإنجليز عند اغتيال بطرس غالي،

---

(١)المصدر السابق [ص:٢٠١].

(٢)كانت وزارة بطرس غالي تتكون من ٦ وزراء أحدهم/ (سعد زغلول).

(٣) تولى الحكم بعد الخديوي/ (عباس حلمي الثاني)، ولقب بالسلطان (حسين كامل) [١٩١٤–١٩١٧].

(٤) كتاب: "٥ أيام هزت مصر التاريخ السري لمصر بالوثائق البريطانية والأميركية" – (محسن محمد) – [ص:٢١٣].

فكتب المعتمد البريطاني **الدون جورست** رسالة **للورد كرومر** المعتمد البريطاني السابق قائلاً:

" **كان اغتيال بطرس عملا فظيعا وخسارة لا تعوض في نظري** " ، وقال في رسالة ثانية لوزير خارجيته **إدوارد جراي** "**كان المصري الوحيد الذي اشعر دائما أنني استطيع وضع ثقتي فيه، ولا أستطيع التخلص من الإحساس بأنه كان ضحية ولائه لسياستنا في هذا البلد، وأن جريمته الحقيقية في نظر الوطنيين تتمثل في أنه خدمنا بإخلاص** "[1].

وخوفًا على حياة بقية أنصار الاحتلال، تزايد اهتمام الإنجليز بجهاز الأمن السياسي، فقاموا بإنشاء (**مكتب الخدمة السرية للعمل السياسي**) لحماية كبار السياسيين المصريين المتعاونين معهم، وتولى مسئوليته **(دونالد جراهام)** المستشار البريطاني بوزارة الداخلية، وتولى رئاسة مكتب القاهرة **(جورج فليبيدوس)**، والذي انطلق في مطاردة العناصر الوطنية، وكان المكتب يرسل تقاريره السرية أحيانًا إلى المندوب السامي وإلى السراي مباشرة دون أن تمر على وزير الداخلية.

وبعد نفي **الزعيم الوطني محمد فريد** للخارج عام (١٩١٢) تم إنشاء مكاتب خارجية لمكتب الخدمة السرية في لندن وباريس وجنيف لمتابعة نشاط الطلاب المصريين بالخارج، وذلك بتوجيهات شخصية من المندوب السامي آنذاك **اللورد كتشنر**.

---

(١) المصدر السابق: [ص:٢٠٣-٢٠٤].

← سن قوانين تجرم المقاومة:

أدى غياب تشريعات قانونية تجرم الانضمام للجمعيات السرية، إلى حصول المقبوض عليهم بتهمة الاشتراك في خلايا المقاومة السرية على أحكام بالبراءة، فسعى الإنجليز لسد هذه الثغرة القانونية من خلال الاستعانة بالجمعية التشريعية لسن قوانين ضد الجمعيات السرية، فصدر القانون رقم ٢٨ لسنة (١٩١٠)، والذي أضاف إلى قانون العقوبات المصري المادة ٤٧ مكرر، والتي تجرم الانضمام لجمعيات سرية.

كما تم تفعيل قانون النفي الإداري(١) الذي يعطي حق وضع المشتبه فيهم تحت رقابة البوليس مدة تصل ٥سنوات، أو نفيهم إلى جهة نائية كالواحات الداخلة مدة المراقبة، ووضع في قوائم المشتبه بهم ١٢ ألف مصري نفي منهم ٢٧٢ فرد ووضع تحت المراقبة٢٨١ آخرين.

← تزايد الاغتيالات(٢):

تمثل الفوراق الشخصية بين أعضاء الأجهزة الأمنية وأعضاء التنظيمات المسلحة دورًا هامًا في حلبة الصراع بينهما، لذا تسبب الفارق الثقافي والتعليمي بين أعضاء **جمعية التضامن الأخوي** وبين أفراد **مكتب الخدمة السرية** في فشل المكتب في أداء مهامه، كما ساعد تسلل الفساد المالي إلى **مكتب الخدمة السرية** على مزيد من الفشل، إذ قُبض على مسئول المكتب **(جورج فليبيدوس)** عام (١٩١٧) بتهمة تلقى رشاوى من

(١) انظر: المصدر السابق [ص:١٣٢].

(٢) "البوليس المصري" [١٩٢٢-١٩٥٢] – (عبد الوهاب بكر) – مكتبة مدبولي – ط [١٩٨٨]– [ص:٢٤،٢٥].

ضباط ومعتقلين سياسيين مقابل تسهيلات وخدمات قدمها لهم، وحكم عليه بالرفت والسجن ٥ سنوات ودفع غرامة مالية.

ونتيجة لفشل الأجهزة الأمنية في تعقب خلايا المقاومة، استمرت حوادث الاغتيال السياسي في التزايد حتى بلغت ١١حادثة خلال الفترة (١٩١٠-١٩١٩)، وشملت في أغلبها مسئولين مصريين متعاونين مع الاحتلال البريطاني، وهى:

- مصرع **بطرس غالي باشا** يوم (١٩١٠/٢/٢٠).
- حادثة شبرا في مايو (١٩١٢) لقتل **الخديوي ومحمد سعيد باشا** رئيس النظار السابق والمعتمد البريطاني **اللورد كيتشنر**.
- حادثة توزيع المنشورات الثورية في أغسطس (١٩١٢) للتحريض على قتل البريطانيين، وإشعال الحرائق، وقتل الخديوي، **ومحمد سعيد باشا** رئيس النظار السابق، **واللورد كتشنر**.
- محاولة اغتيال **السلطان حسين كامل** في (١٩١٥/٤/٨).
- محاولة اغتيال **السلطان حسين كامل** الثانية في (١٩١٥/٧/٩).
- محاولة اغتيال **إبراهيم باشا فتحي** وزير الأوقاف في (١٩١٥/٩/٤).
- محاولة اغتيال **محمد سعيد باشا** رئيس النظار (الوزراء) السابق في (١٩١٩/٦/١٠).
- محاولة لاغتيال كبار الموظفين المصريين المتعاونين مع الإنجليز في (١٩١٩/٢/١٢).

- حادثة إلقاء القنابل على **محمد سعيد باشا** رئيس النظار السابق وبعض كبار الموظفين في (١٩١٩/٦/٢٢).
- محاولة اغتيال **محمد سعيد باشا** في (١٩١٩/٦/٢٢).
- محاولة اغتيال **محمد سعيد باشا** في (١٩١٩/٩/٢).

دور ضباط الشرطة من أعضاء جمعية التضامن الأخوي(1):

لم تحل جهود الإنجليز المستميتة للسيطرة على البوليس وتطهيره من العناصر الوطنية ، من انضمام بعض رجال الشرطة إلى **جمعية التضامن الأخوي**، ولعبت هذه الكوكبة الوطنية من رجال الشرطة دورًا كبيرًا في تدريب أفراد الجمعية وحمايتهم، حيث كانت معظم اجتماعات شعبة الجمعية بالإسكندرية تعقد في أقسام الشرطة باعتبارها أكثر الأماكن أمنًا وبعدًا عن الشبهات، وقد قتل **الضابط مصطفى حمدي** عندما أصابته شظية إحدى القنابل أثناء تدريبه لأفراد الجمعية في صحراء حلوان عام (١٩١٩)، ولإبراز الدور الهام الذي لعبه ضباط الشرطة من أعضاء الجمعية نسلط الضوء على مجهودات **الضابط محمد فؤاد عثمان** في مساعدة رجال المقاومة:

كان **الملازم أول محمد فؤاد عثمان** يرأس نقطة شرطة (**كوم الحنش**) التابعة لمركز **كفر الدوار** بمديرية البحيرة، وهى تقع عند أقصى الحدود الغربية للمديرية، وعن طريقها استطاع كثير من المتطوعين المصريين التوجه إلى ليبيا للانضمام إلى القوات العثمانية التي كانت تستعد لمحاربة القوات البريطانية في مصر، كما أن بعض الأفراد كانوا يحضرون من

---

(١) "الشرطة والنضال الوطني" [١٨٨١-١٩٨١] – مركز بحوث الشرطة – ط [١٩٨٢] – [ص: ٥٥-٥٨].

ليبيا إلى مصر عن طريق هذه النقطة لمراقبة تحركات القوات البريطانية ثم العودة إلى ليبيا بعد ذلك لإبلاغ المعلومات التي يحصلون عليها إلى القوات التركية والقوات الليبية المشتركة معها برئاسة **السنوسي**، وكان **اليوزباشي محمد أبو زيد** مقلد الضابط بخفر السواحل قد انضم لقوات **السنوسي** بليبيا ثم عاد في سنة (١٩١٦) إلى مصر لجمع معلومات عن تحركات جيوش الحلفاء بمصر وأمدته **جمعية التضامن الأخوي** بالمعلومات المطلوبة، ولما حاولت المخابرات البريطانية القبض عليه، توجه بصحبة **أحمد رمضان زيان** عضو **جمعية التضامن الأخوي** إلى **الملازم أول محمد فؤاد عثمان** للمساعدة في إخفائه بعيدا عن أعين الإنجليز، فقام **محمد عثمان** بإخفائه في خيمة أحد البدو بدائرة نقطة **كوم الحنش**، وعلم ضابط المخصوص **البكباشي ألكسندر إنجرام** من التحريات بحضور **اليوزباشي أبو زيد مقلد** إلى الإسكندرية وتوجهه إلى مديرية البحيرة واختفائه بدائرة كوم الحنش، فقام على رأس قوة للبحث عنه، وأثناء مرور الضابط **محمد عثمان** بدائرة نقطته شاهد **إنجرام** وقوته متجهين نحو خيام البدو بالمنطقة فقام بتضليل **إنجرام** بأن جعله يسير في طريق آخر موحل بعيد عن خيام البدو، ثم قام بتهريب **مقلد** من الخيمة التي كان يقيم بها وعاد مسرعا إلى مقر نقطته حيث أثبت قيامه للمرور في وقت سابق وعودته منه وانتظر في نقطته، بينما كان **إنجرام** ورجاله يحاولون انتزاع حوافر جيادهم من المستنقع الذي تورطوا فيه.

ولم يبرح **إنجرام** المنطقة لتأكيد مرشديه له أن **مقلد** لا يزال بها، وجاء أحد ضباط المخابرات البريطانية متخفيا في زي عربي للبحث عن **مقلد** بكوم الحنش، ولما علم **محمد فؤاد عثمان** بذلك قام بالقبض عليه وأودعه سجن النقطة وأثبت في الدفاتر أنه صادف

أثناء مروره شخصا أجنبيا أحمر الوجه طويل القامة، وخشي أن يكون جاسوسا فقام بالقبض عليه ثم تباطأ في إخطار مركز الشرطة الذي يتبعه بالواقعة، وتأخر مأمور المركز وكان من المتعاونين مع الحركة الوطنية في إبلاغ المديرية، ولما أصاب القلق المخابرات البريطانية، بادرت بالاتصال بمدير البحيرة فأنبأها بوجود شخص أجنبي محجوز بنقطة **كوم الحنش** للاشتباه في أمره، فحضر من تعرف عليه وأطلق سراحه، واتضح أنه **(كيفن لفيك)** ضابط المخابرات البريطاني.

وشُكل مجلس تحقيق برئاسة كبير مفتشي وزارة الداخلية للتحقيق مع **الملازم أول محمد فؤاد عثمان** لحجزه ضابط المخابرات البريطاني بالنقطة، ولكنه استطاع أن يثبت براءته أمام المجلس إذ برر تصرفه بالغيرة على أمن البلاد، وسلامة القوات البريطانية.

شك **إنجرام** في مسلك **محمد فؤاد عثمان**، فحضر على رأس قوة كبيرة لمحاصرة منطقة خيام البدو وكان **محمد فؤاد عثمان** يمر بالمنطقة فلما شاهد القوة قادمة على بعد أسرع بنقل **مقلد** ومن معه إلى سجن النقطة التي يرأسها.

ولما يأس **إنجرام** من العثور على مقلد توجه إلى نقطة **كوم الحنش**، حيث بات ثلاث ليال في الاستراحة التي تعلو سجن النقطة وظل يواصل البحث عن **مقلد** طوال النهار في القرية وما حولها بعد أن ضرب حولها حصارًا قويا، ولم يدر بخلده على الإطلاق أن **مقلد** يقيم معه في نفس المبنى؛ بعد ذلك قام **محمد فؤاد عثمان** بتهريب **مقلد** إلى كوم حمادة حيث أخفاه حتى هدأ البحث، واستطاع **مقلد** أن يلحق بالمجاهدين في الصحراء الغربية، كذلك ساعد **الملازم أول محمد فؤاد عثمان** "**محمود أحمد**

إسماعيل" الضابط السابق بخفر السواحل والذي فصل من الخدمة لعصيانه أوامر رؤسائه من الضباط البريطانيين، في الهرب إلى الصحراء الغربية.

وقد أسفرت تحريات **إنجرام** عن **محمد فؤاد عثمان** وشكوكه فيه عن اتهامه بالاشتراك في مؤامرة لنسف **كوبري كفر الزيات** لعرقلة تحرك القوات البريطانية المتجهة إلى الإسكندرية للاشتراك في معارك الصحراء الغربية ضد المجاهدين فقبض عليه، وتقدم أحد البدو للشهادة ضده، وقدم كمية كبيرة من الديناميت؛ ولكن استطاع **عثمان** أن يثبت براءته في التحقيق، وحُكم على الشاهد بالسجن بتهمة إحراز مفرقعات وبتهمة البلاغ الكاذب، ثم صدر الأمر بنقل **الملازم أول محمد فؤاد عثمان** إلى مديرية الشرقية في ١١ أكتوبر (١٩١٦).

الفصل الخامس

ثـــــورة ١٩١٩

مثلت ثورة الشعب المصري عام (١٩١٩)، والتي رفعت شعار المطالبة بالاستقلال عن بريطانيا، أحد تداعيات الحرب العالمية الأولى، مما يستدعي إلقاء نظرة سريعة على أجواء اندلاع الحرب وتداعياتها المختصة بالشأن المصري[١]:-

← الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨):

سادت أجواء من التوتر بين القوى الكبرى نتيجة الخلافات على تقسيم الحدود ومناطق النفوذ، ثم اندلعت شرارة الحرب حينما أعلنت الإمبراطورية (النمساوية المجرية) الحرب على مملكة صربيا في يوليو (١٩١٤)، على إثر أزمة دبلوماسية نشبت بين البلدين بسبب اغتيال ولي عهد النمسا **الارشيدوق فرانز فرديناند** وزوجته من قبل طالب صربي يدعى **(جابريلو برينسيب)** أثناء زيارتهما لسراييفو.

قامت روسيا بتعبئة قواتها بعد يوم واحد من إعلان النمسا الحرب على صربيا، فعبئت ألمانيا قواتها في ٣٠ يوليو، ثم عبئت فرنسا قواتها في ١ أغسطس، أعلنت ألمانيا الحرب على روسيا بعد أن لم يتجاوب الروس مع طلب ألمانيا إلغاء التعبئة العامة للجيش الروسي، ثم أعلنت ألمانيا الحرب على فرنسا واجتاحت بلجيكا، مما دفع بريطانيا لدخول الحرب في ٤ أغسطس، ثم أعلنت بريطانيا الحرب على تركيا عندما انضمت إلى ألمانيا في ٥ نوفمبر، ثم أعلنت انجلترا في ١٨ ديسمبر (١٩١٤) فرض حمايتها على مصر وزوال السيادة التركية عنها، ثم أعلنت عزل **الخديوي عباس حلمي الثاني** (١٨٩٢

(١) للمزيد من التفاصيل حول ثورة ١٩١٩ انظر: كتاب "ثورة [١٩١٩] تاريخ مصر القومي" من [١٩١٤] إلى [١٩٢١] - (عبد الرحمن الرافعي) - دار المعارف - ط. [١٩٨٧].

– ١٩١٤)، الذي كان موجودًا بتركيا، وأقامت **الأمير حسين كامل** عم الخديوي سلطانا على مصر.

⬅ محاولة اغتيال السلطان حسين كامل :

أثار تولي **السلطان حسين كامل**(١٩١٤–١٩١٧) الحكم على حراب الإنجليز وقبوله حمايتهم على مصر شعورا عاما بالسخط عليه ، حتى أنه عندما زار مدرسة الحقوق (كلية الحقوق) في ١٨ فبراير (١٩١٥) فوجئ بغياب طلابها احتجاجا عليه ففصل بعضهم، واعتقل البعض الآخر، كما تعرض لعدة محاولات اغتيال من أبرزها عملية قامت بها **جمعية التضامن الأخوي** ونفذها **نجيب الهلباوي** :

ففي التاسع من يوليو (١٩١٥) ألقى **محمد نجيب الهلباوي** عضو شعبة الإسكندرية بجمعية التضامن الأخوي قنبلة أشعلها بفتيل سيجارته على عربة **السلطان حسين كامل** فلم تنفجر، بينما كان الموكب السلطاني يسير من قصر رأس التين بالإسكندرية إلى مسجد عبد الرحمن بن هرمز لأداء صلاة الجمعة، وأثناء الهرب ألقى **الهلباوي** عقب السيجارة على الأرض، وكان مكتوبًا عليه الحروف الأولى من اسمه (ن،هـ)، فألقى البوليس القبض على أصحاب مصانع السجائر بالإسكندرية وتعرف أحدهم على صاحب السيجارة **نجيب الهلباوي** الذي كان يصنع سجائره بمصنعه، فقبض على **نجيب** وزملائه **شفيق منصور**، **ومحمود عنايت** وآخرين، ولم يعترف زملاء **نجيب** بضلوعهم في الحادث، وفي (١٩١٦/٥/٨) حوكم **الهلباوي**، **ومحمد شمس الدين** الذي استأجر المنزل الذي ألقى **الهلباوي** القنبلة من شرفته، وصدر الحكم

بإعدامهما في (٣٠/٥/١٩١٦) ، وتلقى **الهلباوي** الحكم وهو يضحك غير عابئ به، ثم تدخل **السلطان حسين** ،فخُفف الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة.

← إنشاء المكتب العربي عام ١٩١٦:

مع اشتداد وتيرة الحرب، تسارعت خطوات توطين اليهود في فلسطين، وحرصت بريطانيا على تحطيم الدولة العثمانية التي تقف كحجر عثرة أمام الطموحات التوسعية البريطانية وطموحات اليهود في فلسطين، لذا استعمل الإنجليز سياسة (**فرق تسد**) وشجعوا **أتاتورك** في سعيه لإعلاء القومية التركية الطورانية، في ذات الوقت الذي شجعوا فيه العرب على رفع شعار القومية العربية، وفي عام (١٩١٦) أنشأ الإنجليز جهازًا جديدًا للأمن السياسي بمصر أسموه (**المكتب العربي**)، وكلفوه بمتابعة الحركة القومية العربية والعمل على احتوائها وتوجيهها ضد الدولة العثمانية، وتولى قيادته **(جورج هوجارث)** الأستاذ بجامعة أكسفورد، وعمل معه طاقم من أميز العلماء والضباط البريطانيين مثل**:** **دونالد ستورز**، **وجلبرث كلايتون**، ونجح المكتب في تشجيع أمير مكة **(الشريف حسين)** على تدشين، ومواصلة ما يعرف بالثورة العربية بالحجاز والشام والعراق ضد جيوش الدولة العثمانية، مما أعاق الجيش العثماني عن التصدي للجيش الإنجليزي، وسهل على الإنجليز احتلال القدس ودمشق عام (١٩١٨)، وكان من أشهر ضباط المكتب عالم الآثار **توماس لورانس** الشهير بلورانس العرب[(١)].

---

(١) للتوسع انظر: كتاب "أعمدة الحكمة السبعة" – للورانس العرب.

اندلاع الثورة:

مع اشتعال المعارك اشترك الجيش المصري مع الجيش البريطاني في الحرب ضد الجيوش العثمانية، في ٣ جبهات: الجبهة الشرقية (سيناء والشام) ، والجبهة الغربية (ضد قوات السنوسي) والجبهة الجنوبية بالسودان ، وانتهت الحرب العالمية الأولى عام (١٩١٨)، وأعلن الرئيس الأميركي **ويلسون** مبادئه التي تتضمن إعطاء حق تقرير المصير للشعوب، وحصلت الدول التي شاركت جيوشها في الحرب بجوار الحلفاء على الاستقلال ،فاشتدت مطالبة الشعبُ المصري بالحصول على استقلاله، ورفع حالة الأحكام العرفية التي فرضتها بريطانيا أثناء الحرب، والتي كان من ثمارها مصادرة ممتلكات الفلاحين من ماشية ومحصول لأجل المساهمة في تكاليف الحرب، وإجبار الفلاحين على زراعة المحاصيل التي تتناسب مع متطلبات الحرب، وبيعها بأسعار قليلة، وتجنيد مئات الآلاف من الفلاحين بشكل قسري للمشاركة في الحرب فيما سمي بـ **"فرقة العمل المصرية"** التي استخدمت في الأعمال المعاونة وراء خطوط القتال في سيناء وفلسطين والعراق وبلجيكا وفرنسا وغيرها، مما أدى لنقص السلع الأساسية بشكل حاد، وتدهور الأوضاع المعيشية للمصريين.

على إثر هذه التطورات السياسية المتسارعة، قام الوزير السابق **سعد زغلول** وبعض السياسيين بتشكيل وفد لمقابلة المعتمد البريطاني **(وينجت)**[1] لمطالبته بالسماح لهم بالسفر لحضور مؤتمر الصلح **بفرساي**، لعرض مطالب الشعب المصري على الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى.

---

(١) أقالت بريطانيا وينجت بسبب لقاءه مع (سعد زغلول) ورفاقه، وعينت بدلاً منه اللورد (اللنبي).

وحرصا على المصلحة الوطنية للبلاد، أظهر الحزب الوطني المتزعم للمعارضة الوطنية دعمه للوفد، إذ قال الزعيم **محمد فريد** في مذكراته " **إني اعتقد أن هذا الوفد لا يتأخر عن الاتفاق مع الإنجليز، لو وجد منهم صدرًا رحبًا، ولكننا لم نرد الآن الظهور بمظهر الشقاق، فأظهرنا رضانا عن هذا الوفد وتشجعينا له، مع اعتقادنا بعدم إخلاص معظم رجاله** "(١).

أبدى اللورد **وينجت** رفضه لمطالب الوفد، وأجاب بأنهم لا يمثلون عموم الشعب المصري المحب لبريطانيا حسب زعمه، فأخذ **سعد** ورفاقه في جمع توكيلات من المواطنين وذلك بقصد إثبات صفتهم التمثيلية كان نصها " **نحن الموقعين على هذا قد أنبنا عنا حضرات: سعد زغلول و... في أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلاً في استقلال مصر تطبيقاً لمبادئ الحرية والعدل التي تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى** "، ثم توالت الأحداث لتنتهي باعتقال **سعد زغلول** ورفاقه **محمد محمود وإسماعيل صدقي وحمد الباسل** ونفيهم إلى جزيرة مالطة في ٨ مارس (١٩١٩)، فاندلعت المظاهرات في اليوم التالي انطلاقا من كلية الحقوق بالقاهرة، ثم انتشرت لتشمل كافة أرجاء مصر، وحاول الإنجليز قمع المظاهرات بوحشية حتى أنهم أطلقوا النار يوم ١٤ مارس على المصلين بمسجد الحسين أثناء خروجهم من صلاة الجمعة فقتلوا ١٢ مصلي وأصابوا العشرات، ويوم ٢٣ مارس قامت قوة من الجيش البريطاني بقتل ١٠٠ مواطن في بلدة ميت القرشي، وفي ٣٠ مارس قتل الإنجليز ٣٠ مواطن بمدينة منيا القمح، كما قامت بريطانيا بتعيين **الجنرال اللنبي** مندوبا

---

(١) تولى عدد من رجال الوفد (سعد زغلول – إسماعيل صدقي – محمد محمود) رئاسة الوزراء في فترات لاحقة، وساهموا في البطش بالحركات المناهضة للاحتلال.

ساميا جديدا في ٢١ مارس مما اعتبر بمثابة تخويف للشعب المصري **فاللنبي** هو صاحب الانتصارات الشهيرة في الحرب العالمية الأولى، ورد المواطنون على وحشية الإنجليز بالهجوم على أقسام البوليس(١) وحرقها وإطلاق سراح المسجونين، والاستيلاء على أسلحة الجنود، وقطع خطوط السكك الحديدية، والهجوم على مستودعات طعام الجيش البريطاني، وكان وقود المظاهرات علماء ودعاة الأزهر وطلبة المدارس، ووصل عدد الحاضرين لإحدى المظاهرات بالأزهر ٨٠ ألف مواطن(٢)، مما أثار فزع بريطانيا.

ففي رسالة للمعتمد البريطاني **اللنبي** إلى وزير خارجيته **إيرل كيرزون** في ٤ إبريل عام (١٩١٩) قال: " **إن الحركة الوطنية التي كانت في بادئ الأمر حركة سياسية بحتة، بدأت الآن تتخذ طابعًا دينيًا، وجامع الأزهر هو مركز الاضطرابات الدينية، حيث تلقى فيه الخطب الدينية ليل نهار، وبالنظر إلى الطبيعة المقدسة للجامع الأزهر والمعترف بها في كافة أنحاء العالم الإسلامي فإنه من غير الممكن كبح جماح من يرتادونه بالقوة، وهناك من الشواهد ما يشير إلى أن الحركة بدأت تؤثر في سوريا وفلسطين بالإضافة إلى مصر، والخطر خطر حقيقي وجاد جدًا** " (٣).

تكشف برقية **اللنبي** السابقة عن إدراك الإنجليز لخطورة اكتساب الثورة للبعد الديني، وخطورة تأثير انتقال عدواها إلى شعوب الدول العربية المحتلة، مما دفع الإنجليز لاستعمال سياسة الإغراء بالمكتسبات، فأطلقوا سراح **سعد** ورفاقه في ٧ إبريل، وقرروا زيادة رواتب الموظفين، وأقالوا حكومة **رشدي باشا**، وسمحوا لسعد ورفاقه بالسفر لمؤتمر الصلح

(١) انظر: كتاب "٥٠عاما على ثورة [١٩١٩]" – مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة –[ص:١٩٣-٢٢٤].
(٢) انظر: المصدر السابق [ص:٣٦٧].
(٣) انظر: المصدر السابق [ص:٣٠٥].

بفرساي، ولكن الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى اعترفت بالحماية البريطانية على مصر بما فيها أميركا في تناقض سافر **لويسلون** مع مبادئه، وانتهت بذلك الثورة[١] المجيدة التي قتل فيها ما يقرب من ٣ آلاف مواطن مصري، وهو عدد كبير، علمًا أن عدد الشعب المصري آنذاك يقترب من ١٢ مليون.

➔ البوليس وقمع الثورة:

أدت السيطرة الإنجليزية على البوليس المصري، إلى قيام البوليس بدور بارز في قمع الثورة، ومن أبرز هذه الجهود:

١. تضييق رجال البوليس على حملة جمع التوكيلات قبل الثورة، مما حدا **بسعد زغلول** إلى إرسال رسالة لرئيس الوزراء **رشدي باشا** بتاريخ (١٩١٨/١١/٢٤) ورد فيها " **أتشرف بإخبار دولتكم أن رجال الحكومة لم يقتصروا على منع التوقيع على التوكيلات، بل تجاوزوه إلى مصادرة ما تم التوقيع عليه، فألفت انتباه سيادتكم إلى هذه المعاملة التي يأباها عدلكم ومبادئ العصر الحاضر** "[٢]، فرد عليه رئيس الوزراء بخطاب ورد فيه " **أتشرف بإحاطتكم علما أنه إذا كانت صدرت أوامر من جناب مستشار الداخلية(الإنجليزي) لمنع إمضاء التوكيلات، فلأن القطر لا يزال تحت سلطة الأحكام العرفية، ولأن مثل هذه التوكيلات قد اعتبرت مما يدعو إلى الإخلال بالنظام العام** ".

---

(١) قتل في أحداث الثورة ما يقرب من ٣آلاف مواطن مصري وفقا لتقديرات الرافعي، وقتل٣١ أوربي و٢٩ جندي إنجليزي.

(٢) المصدر السابق [ص:١٥٦].

٢. مثلت المنشورات أداة الدعاية الرئيسية للثوار، لذلك منع البوليس توزيعها وفقًا لتعليمات **مستر موريس** مدير إدارة الأمن العام[١]، كما حرص البوليس على البحث عن المطابع التي تصدرها، ونجح يوم (١٩١٩/٥/٣) في العثور على آلة طباعة المنشورات التابعة للحزب الوطني بمنزل عضو جمعية التضامن الأخوي **الدكتور إسماعيل صدقي**[٢].

٣. البطش بالثوار في المدن والقرى بالمشاركة مع الجيش البريطاني؛ ففي مدينة رشيد[٣] قُتل أحد المتظاهرين أثناء قيام مأمور المركز **محمد حجاب** بتفريق المظاهرات، فحاول الأهالي النيل من المأمور ففر خارج المدينة، ثم عاد بصحبة قوة من الجيش الإنجليزي ليلقي القبض على ٩٠ شخصًا اتهمهم بالاعتداء عليه، وشارك البوليس الجيش البريطاني في قمع مظاهرة بميدان المحطة بطنطا قُتل فيها ١٦ مواطن، وفُرض في كفر الشيخ على العمد تقديم عدد ثابت من الأهالي للجلد كل يوم طالما الاحتجاجات مستمرة، وكان نصيب مدينة كفر الشيخ ٧٥ شخص ونصيب مدينة سخا ٢٥، وعندما عجز عمدة سخا عن توريد العدد المطلوب تعرض للاعتقال، وفي ٢٠ مارس صدر إنذار من البريطانيين بأن كل حادث جديد من حوادث تدمير محطات السكك الحديدية يعاقب عليه بإحراق القرية التي هي أقرب من سواها من مكان التدمير، كما فُرض حظر التجوال على سكان المدن

(١) "البوليس السياسي في مصر" [١٩٣٧–١٩٥٢] (محمد خيري) – رسالة دكتوراه غير منشورة – عام [١٩٩٢] –آداب عين شمس– [ص:١٥].

(٢) د/ إسماعيل صدقي شخص مختلف عن (إسماعيل صدقي) المنفي لمالطة ورئيس الوزراء فيما بعد.

(٣) للمزيد من التفاصيل انظر: كتاب "ثورة [١٩١٩]– لـ (عبد الرحمن الرافعي).

من ٩ مساءًا إلى ٤ صباحا، ومُنع انتقال السكان بين القرى من الغروب إلى الشروق، وقام الإنجليز بتنفيذ تهديداتهم؛ ففي يوم ٢٥ مارس أحرقوا قريتي العزيزية والبدرشين بالجيزة بعد أن قتلوا عددًا من الأهالي واعتدوا على أعراض النساء وساقوا الأحياء منهم إلى بلدة الحوامدية ليحاكموا أمام القضاء العسكري بتهمة حرق محطات السكك الحديدية، وفي ٣٠ مارس اقتحم الإنجليز بلدة نزلة الشوبك وأحرقوا ١٤٠ منزل من بين ٢١٠ منزل كانت تتكون منهم القرية، فضلاً عن قتلهم لواحد وعشرين من أهالي القرية من بينهم عدد من النساء قتلن لمقاومتهن الاعتداء على أعراضهن(١).

ويظهر تقرير للمعتمد البريطاني عن أحداث يوم ٢٩ مايو مدى شراسة البوليس في قمع المظاهرات ففي " **يوم الأحد أظهر المتظاهرون ترددًا في فض مظاهراتهم فتعرضوا لمعاملة قاسية من جانب بوليس السراي...، وقد سُمع رجال البوليس بعد ذلك وهم يفاخرون بالإصابات التي أنزلوها بالمتظاهرين** "(٢).

٤. متابعة ردود الأفعال تجاه الثورة من أجل فهم أبعادها، ومدى إمكانية استمرارها، ففي تقرير لأحد المخبرين عن محتوى لقائه برئيس تحرير قبطي لإحدى الصحف جاء " **إن الأقباط اضطروا للانضمام إلى الحركة، لأنهم كانوا سيواجهون المصير الذي واجهه الأرمن(٣)؛ لو لم يفعلوا ذلك، أما الطلبة الذين يقومون الآن بأعمال الشغب، فإن لهم من النفوذ والتأثير أكثر ما**

---

(١) للمزيد من التفاصيل انظر: كتاب "ثورة [١٩١٩]" لـ (عبد الرحمن الرافعي) [ص:٢٩٥].

(٢)كتاب" ٥٠ عاما على ثورة[١٩١٩]" [ص:٣٦٥].

(٣) تعرض الأرمن لهجمات الثوار فقتل منهم ١٥شخص، مما دفعهم للإقامة بمعسكر أقامه لهم الجيش الإنجليزي بمصر الجديدة.

هو متصور، لقد سيطروا على الفلاحين بعد أن ادخلوا في أذهانهم أن سبب الثورة ديني، وأنهم سيحصلون على قطع مجانية من الأرض حين تسقط الحكومة "[١].

٥. توفير معلومات عن الثوار مما ساعد على محاكمتهم بعد الثورة، وتمثلت أقسى هذه المحاكمات في محاكمة الضالعين في حادثة دير مواس[٢]:

ففي يوم ١٧مارس (١٩١٩) أرسلت مديرية أمن أسيوط إشارة تليفونية إلى مراكز ونقط الشرطة على طول المديرية، تضمنت طلب حماية قطار يقل ثلاثة من كبار الضباط الإنجليز وخمسة جنود، فأخبر بعض رجال الشرطة الأهالي بأن الضباط الإنجليز القادمين في القطار من أسوان إنما هم في طريقهم للقاهرة ليسهموا في إخماد الثورة، فتحركت جماهير المواطنين من القرى والنجوع إلى محطة ديروط، ولما وصل القطار إلى المحطة اندفعت الجماهير إلى داخل عربات القطار، وقتلت الإنجليز الثمانية.

وردًا على الحادث قام الإنجليز بحملة اعتقالات واسعة طالت المئات، وقضت محكمة عسكرية في ١٧ مايو بالإعدام على ٥١ مواطن لاتهامهم بقتل البريطانيين الثمانية، ثم خفف الحكم عن ١٧، ونفذ حكم الإعدام في ٣٤ مصري.

تطهير البوليس من العناصر الثورية:

نتيجة للممارسات الوحشية للإنجليز، انضم عدد من رجال الشرطة إلى المواطنين في المظاهرات، واشتبكوا مع القوات البريطانية واستشهد بعضهم وأصيب البعض الآخر،

---

(١) المصدر السابق [ص:٣٥٤].

(٢) "الشرطة والنضال الوطني" [١٨٨١-١٩٨١] [ص:٦٩،٦٨].

وفي خطوة شبيهة لما حدث عقب الثورة العرابية، شُكلت محكمة عسكرية بريطانية لمحاكمة المتهمين بالمشاركة في أحداث الثورة وعددهم ٣٧٠٠ فرد[1] من بينهم ١٣من رجال الشرطة حكم على ١٠ منهم بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة عام، وعلى الثلاثة الباقين بالإعدام.

و (في ١٠ يونيو (١٩١٩) أعدم رميا بالرصاص **البكباشي محمد كامل** مأمور بندر أسيوط لاتهامه بالتحريض على مهاجمة البريطانيين وتسليحه الثوار ببنادق البوليس يوم ٢٣ مارس)[2].

---

(١) كتاب "ثورة [١٩١٩]" لـ (عبد الرحمن الرافعي) [ص:٢٦٢].

(٢) كتاب "٥٠ عاما على ثورة [١٩١٩]" – مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة – الأهرام ط. [١٩٦٩] – [ص:٣٧٥].

الفصل السادس

أجهزة الأمن السياسي

(١٩١٩-١٩٣٧)

إنشاء القسم المخصوص:

مثل اندلاع الثورة مفاجأة غير متوقعة للإنجليز، لذا بدأ الإنجليز فور إنتهاء أحداث الثورة في إعادة تقييم أداء أجهزة الأمن السياسي، ووضعوا مخططا جديدًا لتنظيم جهاز الأمن السياسي، وتولى مدير المخابرات في وزارة الحربية المصرية **الجنرال كلايتون** منصب مستشار وزير الداخلية للإشراف على خطط الأمن السياسي، وأنشأ الإنجليز جهازًا جديدًا يتبع إدارة عموم الأمن العام أسموه **القسم المخصوص**، وهو جهاز مماثل لجهاز موجود بالشرطة الإنجليزية (**سكوتلانديارد**)، ثم أنشأوا على مستوى المحافظات فروع تابعة له عرفت باسم (**قلم الضبط فرع ب**)[١]،واشتهرت باسم **القلم المخصوص**، ومنحوا الجهاز الجديد صلاحيات واسعة ليتمكن بدقة من رصد الرأي العام، والكيانات المؤثرة ، والنشطاء الذين أشعلوا الثورة، وليعمل على مواجهة موجة التذمر الواسعة في صفوف الشعب المصري، مما يحول دون اندلاع ثورات أخرى شبيهة.

وشملت دائرة اهتمامات القسم المخصوص مراقبة ومتابعة[٢]:

- نشاط الوطنيين الذين يقومون بأعمال المقاومة المسلحة ضد البريطانيين.
- حزب الوفد والأحزاب الأخرى الناشئة.
- النشاط الطلابي في الجامعات والمدارس والمعاهد.
- الأزهر والحركة الطلابية بداخله ومشايخه وعلماؤه.

---

(١) تمييزًا له عن (قلم الضبط فرع أ) المختص بمكافحة الجريمة الجنائية.

(٢) "البوليس السياسي في مصر" [١٩٢٢-١٩٣٦] (محمد خيري طلعت) – رسالة ماجستير غير منشورة عام [١٩٨٦][ص:١٠٣].

- العمال والحركة العمالية والنشاط النقابي والنشاط الشيوعي.
- الجاليات الأجنبية.
- النشاط التبشيري.
- النشاط السياسي العربي.
- قياس الرأي العام وتحليله من وجهة النظر الأمنية.

وللابتعاد عن رقابة الجهات القضائية، استخدم القسم المخصوص سجنا خاصا لا يخضع لإشراف النيابة، يسمى **السجن الأوربي**، لإيداع المتهمين السياسيين فيه، ويديره كل من **الملازم أول هولم والملازم نوبل**.

إعادة تكوين شعبة القاهرة بجمعية التضامن الأخوي:

بعد إنتهاء أحداث الثورة، سمح الإنجليز بقدر أوسع من الحريات لتنفيس الغضب المتزايد في نفوس المصريين، وبدأ حزب الوفد في اكتساب شعبية واسعة، مما دفع بعض أعضاء جمعيات المقاومة السرية للانضمام لصفوفه، أملاً في جني مكتسبات سياسية بعيدًا عن مخاطر العمل المسلح، وهو ما أدى إلى تفكك شعبة القاهرة **بجمعية التضامن الأخوي** عام (١٩١٩) نتيجة سفر بعض قياداتها للدراسة بالخارج، وانضمام البعض الآخر لحزب الوفد مثل رئيس الشعبة **شفيق منصور والنقراشي وأحمد ماهر**.

أصر باقي أعضاء الشعبة على مواصلة العمل المسلح، نتيجة عدم اقتناعهم بجدوى ممارسة العمل السياسي في ظل احتلال خارجي، وقاموا بإنشاء شعبة جديدة ضمت أعضاء جدد غالبيتهم من العمال، وبدأت الشعبة الجديدة بدءًا من (١٩١٩/١١/٢٠)

في تنفيذ سلسلة عمليات دموية وجريئة بلغ عددها ٤٦ عملية من أقواها قتل الحاكم العام البريطاني بالسودان **وسيردار** (قائد) الجيش المصري **(لي ستاك)** بشارع القصر العيني يوم (١٩/١١/١٩٢٤) انتقامًا من قيام الإنجليز بهدم الكلية الحربية بالخرطوم على رؤوس من فيها، ويلاحظ أن ٤١ عملية كانت ضد شخصيات إنجليزية، وهذا النمط يختلف عن الموجة الأولى من العمليات (١٩١٠-١٩١٩)، والتي استهدفت بالدرجة الأولى المصريين المتعاونين مع الاحتلال.

جدول عمليات جمعية التضامن الأخوي ضد الإنجليز (١٩١٩-١٩٢٤):

التاريخ	الحادث	ملاحظات
١٩١٩/١١/٢٠	محاولة قتل الكابتن **كومب** coomp	أطلق مجهول طلقة نارية على المجني عليه بينما كان يقود سيارة أثناء عبوره كوبري بولاق، لم يقبض على أحد.
١٩١٩/١١/٢٢	مقتل الكابتن **صامويل كوهين**. Samuel cohen	أطلق مجهول أربع طلقات نارية على المجني عليه عندما كان يسير في الخلفاء بشبرا، المجني عليه كان يسير مع ممرضة، وقد مات المجني عليه في الحال، لم يقبض على أحد.
١٩١٩/١١/٢٢	محاولة قتل **السرجنت ويلكوكس فورستر** w'llcooks forster وجنديين بريطانيين.	أطلق مجهول أربع طلقات نارية على المجني عليهم عندما كانوا يعبرون تقاطع العنابر، أصيب في فخده الأيمن **السرجنت فورستر**، لم يقبض على أحد.
١٩١٩/١١/٢٢	محاولة قتل الكابتن **ماردسون** Mardson **واللفتنانت روجرسون** Rogerson وضباط الجيش البريطاني.	بينما كان الأول والثاني عائدين من فندق شبرد، أطلق مجهول طلقة عليهما عندما كانا يسيران مع ضابطين من ضباط الجيش البريطاني، لم يقبض على أحد.
١٩١٩/١١/٢٥	محاولة قتل **أبوستولو سيرفابوبولو** Apostolol Servapopolo السائق بالجيش البريطاني.	أطلق مجهول ثلاثة طلقات نارية على المجني عليه عندما كان يقود السيارة على كوبري بولاق في طريق عودته من الجزيرة، لم يقبض على أحد.

١٩١٩/١١/٢٦	محاولة قتل **بـــانرز** Barnes **وآيرز** Ayers.	أطلق مجهول ســتة طلقات نارية على ظهر مبنى الجيش البريطاني بباب الحديد عندما كانا المجني عليهما يســيران مع فتاتين ومتجهين إلى شبرا، وقد أصيبا، لم يقبض على أحد.
١٩١٩/١١/٢٨	محاولة قتل **جيوجان** Giogan **وفلاهارثي** Flaharthy من جنود الجيش البريطاني.	أطلق مجهول عدة طلقات نارية على المجني عليهما عندما كلنا يســيران عند الســكة في الطريق إلى شبرا، لم يقبض على أحد.
١٩١٩/١٢/٢	محاولة قتل **درنيك ووتر** Drink Water **وآيجن** Aigen.	أطلق مجهول ســتة طلقات نارية على المجني عليهما في شارع عباس قريبا من محطة الليمون. لم يقبض على أحد.
١٩١٩/١٢/١٩	محاولة قتل ثلاثة من ضباط الصف البريطاني.	هاجم حوالي عشرين شخص من الوطنيين ثلاثة من ضــباط الصــف البريطاني في شــارع محمد علي واســتخدمت المدى في الحادث، لم يقبض على أحد.
١٩١٩/١٢/٤	التآمر لقتل الجنود البريطانيين.	تلقى البوليس في ١٩١٩/١٢/٤ عدة بلاغات عن قيام **عبــد الحليم البيلي بــك** بعقد لقاءات في مكتبه بهدف التآمر لقتل ضــباط بريطانيين، وأن أبناء **حفني بــك نــاصف** قد اختيروا لأداء هذه الجرائم، وقال المبلغ أن **صلاح الدين ناصف** هو الذي هاجم **الكابتن كوهين** في شــبرا، تم القبض على **عبد الرحمن البيلي**، **صــلاح الدين ناصف**،

		جلال الدين ناصف، **عصام الدين ناصف**، **أمين عز العرب**؛ كان مطلوب القبض على **عبد الحليم بك البيلي**؛ لكنه كان مريضا في ذلك الوقت. حامت الشبهات حول أبناء ناصف نظرًا لسكنهم في (شيكولاني) في شبرا، حيث هوجم الكابتن كوهين في (١٩١٩/١٢/١٢). أفرج عن **أمين عز العرب**، وأبعد عن بلدته تحت حراسة البوليس، واتخذت إجراءات مماثلة تجاه **عبد الحليم البيلي** بعد شفائه في فبراير (١٩٢٠)، وبالنسبة **لجلال وصلاح ناصف**، فقد بقيا بالسجن حتى سبتمبر (١٩٢٠) عندما أفرج عنهما مع **عبد الرحمن البيلي**.
١٩٢٠/٥/٢	محاولة قتل **سافيل** Savill **وفولتون** من جنود الجيش البريطاني.	أطلق مجهول عدة طلقات نارية عليهما من الخلف عندما كانا يسيران في شارع شبرا، لم يقبض على أحد.
١٩٢٠/٥/٦	قتل **هيدسون** headson ومحاولة قتل **مينت** mint.	أطلق مجهول عدة طلقات نارية عليهما في شارع أبي العلاء. قتل **هيدسون** وجرح **مينت**. قيد الحادث برقم ٧١٧ جنايات بولاق (١٩٢٠)، لم يقبض على أحد.

١٩٢٠/٥/٩	محاولة قتل **اللفتنانت فيرليست** Verelst.	أطلق مجهول عدة طلقات نارية عليه عندما كان يستقل سيارة أجرة في شارع العباسية. لم يقبض على أحد.
١٩٢٠/٦/٣	محاولة قتل المستر **مانكوس** Mankoss المترجم البحري السابق في الجيش البريطاني.	أطلق مجهول عدة طلقات نارية عليه في شارع عباس. لم يقبض على أحد.
١٩٢٠/١١/١٣	محاولة قتل الكابتن **نايت** night.	أطلق مجهول عدة طلقات نارية عليه عندما كلن يسير في الطريق العام بشبرا. قيد الحادث برقم ٤٢ جنايات شبرا. لم يقبض على أحد.
١٩٢١/١٢/٢٠	قتل الجندي البريطاني **بروكويل** Brockwell ومحاولة قتل زميله الجندي **سورتون** Sorton.	أطلق مجهول عدة طلقات نارية على ظهريهما بينما كانا يسيران في شارع السبتية قريبا من المحكمة الشرعية قتل الأول، وقيد الحادث برقم ١٠٦ جنايات بولاق ١٩٢١. لم يقبض على أحد.
١٩٢١/١٢/٣٠	قتل مستر **هاتون** Hatton الموظف بالسكك الحديدية.	أطلق مجهول النار عليه في شارع ابن الرشيد، وقتل في الحال. لم يقبض على أحد.
١٩٢٢/١/٢٢	قتل **مستر فانديدر هنشون** Vandeder Hutchon.	أطلق مجهول النار عليه أثناء سيره في شارع القبة الفداوية. لم يقبض على أحد.

١٩٢٢/١/٢٥	قتل الصف ضابط البريطاني **ستيل** Steel.	أطلق مجهول النار عليه في شارع الفجالة فقتله. قيد الحادث برقم٥٧٠ جنايات الأزبكية (١٩٢٢). لم يقبض على أحد.
١٩٢٢/٢/١٣	محاولة قتل الجندي البريطاني **كيرشو** Kershow .	أطلق مجهول عليه عدة طلقات نارية عند محطة كوبري الليمون. قيد الحادث برقم ٧٠٧ جنايات الأزبكية (١٩٢٢). لم يقبض على أحد.
١٩٢٢/٢/١٥	قتل **المستر هوبكنز** Hopkins	أطلق عليه مجهول عدة طلقات نارية عندما كان يسير في شبرا. قيد الحادث برقم ٣٤٤ جنايات شبرا (١٩٢٢). لم يقبض على أحد.
١٩٢٢/٢/١٧	قتل **الكابتن جوردون** Gordon	أطلق عليه مجهول عدة طلقات نارية في شارع مهمشة عند كوبري شبرا. قيد الحادث برقم ٣٤٨ جنايات شبرا (١٩٢٢). لم يقبض على أحد.
١٩٢٢/٢/١٨	محاولة قتل **المستر ألفريد براون** Alfred Brown	أطلق عليه مجهول عدة طلقات نارية في شارع القصر العيني. جرح هو وتابعه **عبد الدايم إبراهيم**. قيد الحادث برقم ٣٤٠ جنايات السيدة (١٩٢٢)، لم يقبض على أحد، (توفيا فيما بعد).
١٩٢٢/٢/١٨	محاولة قتل **المستر ادموند بيتش** Edmond Beesh الموظف بالسكك الحديدية العنابر.	أطلق عليه مجهول عدة طلقات نارية في المطرية. قيد الحادث برقم ٤٥٢ جنايات الوايلي (١٩٢٢)، لم يقبض على أحد.

١٩٢٢/٣/١١	محاولة قتل المستر **ماكنتوش** Makintosh الموظف بالسكك الحديدية.	أطلق عليه مجهول عدة طلقات نارية في الزيتون. قيد الحادث برقم ٥٣٣ جنايات الوايلي (١٩٢٢). لم يقبض على أحد.
١٩٢٢/٤/١	محاولة قتل الماجور **أندرسون** Anderson وخادمه **عبد الواحد الجبيلي.**	تآمر **زكي حنفي المغربي ومحمد دسوقي مصطفى وعلي فهمي علي وإبراهيم خليل ناظم** على قتل الماجور **أندرسون** يوم (١٩٢٢/٤/١)، ولما لم يغادر منزله، فإن الجريمة لم تحدث ومع ذلك فقد أخذوا خادمه **عبد الواحد الجبيلي** إلى جبل المقطم وقتلوه بقضيب حديدي ودفنوه في كهف هناك.
١٩٢٢/٤/١٦	محاولة قتل الجنديين البريطانيين **بيكر و تاونسند** , Baker Townsend	أطلق عليهما مجهول عدة طلقات نارية عند محطة كوبري الليمون. قيد الحادث برقم (١٠٨١) جنايات الأزبكية. لم يقبض على أحد.
١٩٢٢/٥/٢٤	قتل **البكباشي كيف** Cave.	أطلق مجهول عليه النار عندما كان في طريقه إلى منزله في شارع الفلكي. لم يقبض على أحد.
١٩٢٢/٧/١٥	محاولة قتل **الكولونيل بيجوت** piggot	أطلق عليه مجهول عدة طلقات نارية في شارع القاضي الفاضل الحادث برقم (١٩٧١) جنايات عابدين (١٩٢٢). لم يقبض على أحد.

١٩٢٢/٨/١٢	محاولة قتل **المستر براون** وعائلته Brown.	أطلق عليه مجهول عدة طلقات نارية في حدائق الأورمان بالجيزة. لم يقبض على أحد.
١٩٢٢/١٢/٢٧	قتل **المستر روبسون.** Robson	أطلق عليه مجهول عدة طلقات نارية في شارع الجيزة. لم يقبض على أحد.
١٩٢٣/٢/٧	قتل **المستر آمبلر** Ambler الموظف بالسكة الحديد.	أطلق عليه مجهول النار في شارع ترعة جزيرة بدران. لم يقبض على أحد.
١٩٢٣/٢/١٢	قضية إلقاء قنبلة.	ألقيت قنبلة على معسكر الجيش البريطاني المجاور لمتحف السكك الحديدية. قتل يوناني واحد وأصيب جنديان بريطانيان، لم يقبض على أحد.
١٩٢٣/٢/٢٧	قضية إلقاء قنبلة.	ألقيت قنبلة على خمسة جنود بريطانيين في شارع نوبار. أصيب الجنود الخمسة وثلاثة جنود مصريين أيضا، لم يقبض على أحد.
١٩٢٣/٣/٤	قضية إلقاء قنبلة.	ألقيت قنبلة على قيادة القوات البريطانية Eden Palace Hotel، لم يقبض على أحد.
١٩٢٣/٣/٢٤	قضية إلقاء قنبلة.	ألقيت قنبلة على محل أسماك في شارع بحرين. قتل مصري واحد وجرح بعض المدنيين المصريين وثلاثة جنود مصريين، لم يقبض على أحد.

١٩٢٣/٥/٥	قضـــية إلقـاء قنبلـة على جنود بريطانيين في شارع نوبار.	لم يقبض على أحد.
١٩٢٣/٥/٥	قضـــية إلقـاء قنبلة على ترام في ميدان الظاهر.	لم يقبض على أحد.
١٩٢٣/٥/١٦	قضـــية إلقـاء قنبلة على ترام في بولاق.	لم يقبض على أحد.
١٩٢٣/١٢/٢٠	محاولة قتل **اللفتنانت جاكسون** Jackson.	أطلق مجهول عدة طلقات نارية على المجني عليه في شارع محمد علي عندما كان يقود سيارته متجها إلى القلعة، لم يقبض على أحد.
١٩٢٤/١١/١٩	قضية قتل **السردار السير لي ستاك باشا** Lee Stack.	أطلق عدة أشخاص أعيرة نارية على سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان في شارع قصر العيني. قبض على المتهمين، وحوكموا أمام محكمة جنايات مصر في (١/ ٥/ ١٩٢٥)، وقضت بعقاب كلا من: **عبد الحميد عنايت، وإبراهيم موسى، ومحمود راشد، وعلي إبراهيم محمد، وراغب حسن، وشفيق منصور، ومحمود إسماعيل** بالإعدام، **وعبد الفتاح عنايت** بالأشغال الشاقة المؤبدة، **ومحمود حسن صالح** بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات ... (القضية ١١٠ جنايات السيدة ١٩٢٥).

تزامنا مع التطورات السياسية، وزيادة وتيرة عمليات الاغتيال السياسي، شهد جهاز الأمن السياسي تطورات عديدة، من أبرزها:-

← إنشاء الإدارة الأوربية[1]:

انتهت المباحثات بين رئيس الوزراء **(عبد الخالق ثروت باشا)** و **(اللورد اللنبي)** المعتمد البريطاني في مصر في يناير (١٩٢٢) إلى إصدار بريطانيا لتصريح من جانب واحد في ٢٨ فبراير (١٩٢٢) أعلنت فيه إنتهاء الحماية على مصر واستقلالها مع احتفاظ بريطانيا بصورة مطلقة بتأمين مواصلاتها في مصر والدفاع عنها من كل اعتداء أو تدخل أجنبي وحماية المصالح الأجنبية والأقليات والسودان، وإلغاء منصب **مستشار الداخلية** في مقابل أن يستعاض عنه باستمرار قيادة العناصر البريطانية لقوات البوليس في القاهرة والإسكندرية والقنال، وإنشاء **جهاز للأمن السياسي** في إدارة عموم الأمن العام يتولى رعاية مصالح الرعايا الأجانب، فتم إنشاء **جهاز الإدارة الأوربية** في مايو (١٩٢٢)، وصار **القسم المخصوص** تابعا لمدير **الإدارة الأوربية** فيما يختص بشئون الأجانب.

وقد سجلت إحالة **المستر مونتيث سميث** مدير الإدارة الأوروبية إلى المعاش، وتعيين **المستر كين بويد** بدلاً منه في (١٩٢٣/١/١)، بداية قيام **الإدارة الأوروبية** بدورها البغيض في الحياة السياسية المصرية، حيث شرعت في اتخاذ أعنف الإجراءات ضد حملة الاغتيالات التي كانت تحدث ضد الإنجليز، وأصبحت المسئول الوحيد عن

---

(١) انظر: كتاب "البوليس المصري" [١٩٢٢-١٩٥٢] – (عبد الوهاب بكر) – مكتبة مدبولي – ط. [١٩٨٨]-[ص:٢١-٢٣].

كل عمليات القبض والتحري في شأن هذه الحوادث، وبدأت تستولي على الكثير من اختصاصات وزارة الداخلية، كما أنها تمتعت بسلطات عرفية للتحريات لا تخضع لإشراف النيابة.

وكان من أبرز العاملين بها من الأجانب **القاضي "هيوهولمز"** صاحب الخبرة الطويلة في مواجهة الاضطرابات التي جرت بأيرلندا خلال وبعد الحرب العالمية الأولى، **والكسندر إنجرام** مسئول قسم المخصوص بالإسكندرية، والذي تولى عام (١٩٢٣) أعمال التحريات في الحوادث السياسية التي كان يتعرض لها الأجانب، بينما تولى **هيوهولمز** تقديم المشورة حول تقديم الأدلة المساعدة على تقديم المتهمين للمحاكمة وكافة المسائل القانونية فيما يتعلق بالقبض والاعتقال كما شارك في عمليات استجواب المحبوسين في القضايا.

← تبادل الاتهامات بين المسئولين البريطانيين(١):

أدت عمليات الاغتيال المتواصلة والفشل في كشف منفذيها إلى تبادل إلقاء المسئولية بين الضباط البريطانيين، ففي تقرير المعتمد البريطاني بمصر **اللنبي** الذي بعثه لوزير الخارجية البريطاني **اللورد بالفور** في ٢٤ يوليو (١٩٢٢)، برر **اللنبي** تزايد حوادث الاغتيال السياسي بخطأ سياسة التطهير في جهاز الأمن السياسي التي اتبعها حكمدار بوليس مدينة القاهرة **اللواء/ راسل باشا** ،عندما أطاح خلال عام (١٩١٧) **بجورج فيليبيدوس** مدير البوليس السياسي بالقاهرة ومعاونيه مستبدلاً إياهم بشرفاء، لكن تنقصهم المعلومات الدقيقة عن عالم مصر الخفي الذي كانت تحتاجه بريطانيا في

(١) انظر: المصدر السابق [ص:٢٥ – ٢٧].

ذلك الوقت، وقد سارع **اللنبي** عام (١٩٢٢) لتشكيل مكتب جنائي سياسي برئاسة **(المستر بنيت)** إلى جانب القسم المخصوص يضم مجموعة من الضباط البريطانيين والمصريين الموثوق فيهم في محاولة لاحتواء هذا السيل المتدفق من الحوادث السياسية.

⬅ أسباب عدم اكتشاف منفذي الاغتيالات(1):

سبب عدم اكتشاف الجهة القائمة بعمليات الاغتيال السياسي حرجًا بالغًا لمسئولي الأمن البريطانيين، ولتبيض الوجه قام البوليس بالقبض على عدد من الأبرياء الذين اعترفوا تحت التعذيب بالقيام بعمليات الاغتيال، وأُعدم أحدهم ويدعى نظير خليل وحكم على الباقين بالسجن مددًا متفاوتة، وأدى استمرار عمليات الاغتيال إلى وضع البوليس في موقف محرج بعد إعلانه توقيف الأفراد المتورطين في حملة الاغتيالات.

برر **اللواء توماس رسل** حكمدار بوليس القاهرة في تقريره إلى وزير الداخلية في يوليو (١٩٢٢) الفشل الذي مني به جهاز البوليس إزاء موجة الاغتيال السياسي قائلا:

" إن فشل البوليس حتى ذلك الوقت في الكشف عن مدبري هذه الجرائم السياسية يعود إلى الرفض الحاد للجمهور المصري لمساعدة السلطات، حيث يقوم شهود العيان المتواجدون في أماكن الاغتيالات بإعطاء بيانات تضليلية عن منفذي العمليات مما يسهل فرارهم ويصعب التعرف عليهم، وضرب رسل مثالًا بحادثة قتل البكباشي (المقدم)، ولفرد كيف بشارع الفلكي يوم (١٩٢٢/٥/٢٤)، حيث قرر أصحاب المحلات الموجودة بالشارع أنهم لم يسمعوا أو يروا شيئًا، كما قرر بواب مدرسة قريبة من الحادث أنه لم يشاهد

---

(١) "البوليس المصري" [١٩٢٢-١٩٥٢] – (عبد الوهاب بكر) – مكتبة مدبولي – ط [١٩٨٨] – [ص:٢٨-٣٠].

شيئا، وبعد سبعة أيام من الحادث سمع أحد مخبري البوليس أثناء جلوسه على مقهى قريب أن تلميذين شاهدا الحادث وأنهما أبلغا ثلاثة من موظفي المدرسة، ولكن الموظفين أخفوا المعلومات عن البوليس "

ويحصر رسل في ستة عناصر عوامل نجاح أجهزة البوليس في اكتشاف الجرائم، وهى:

١. خامة جيدة.

٢. تنظيم جيد لهذه الخامة.

٣. عمل مكتبي جيد.

٤. اعتمادات مالية وافرة.

٥. خبرة عملية.

٦. معاونة الجمهور.

وإنه مع توافر العناصر الخمسة الأولى، فإن عمل الجهاز دون العنصر السادس يصبح عديم الجدوى.

← نظرية "**عقل أوروبي و أيد مصرية**":

نتيجة الفشل في كشف حوادث الاغتيالات السياسية، غير الإنجليز سياستهم القائمة على إبعاد المصريين عن أجهزة الأمن السياسي بسبب الخوف من ضعف ولائهم، وتسريبهم للمعلومات السرية لأبناء جلدتهم من المقاومين، ولجأوا لتعميم نظرية **اللورد كرومر**(١) "عقل أوروبي وأيد مصرية "على أجهزة الأمن السياسي، فبدأوا في تطعيمها بعناصر مصرية من أبرزها **اليوزباشي سليم زكي**، وتكتسب هذه الخطوة خطورتها من سهولة قيام العناصر المصرية بالانخراط في صفوف المواطنين، ورصد المعلومات المتداولة عن عناصر المقاومة، مما يسهل الإيقاع بهم.

← سليم زكي الأب الروحي لأجهزة الأمن السياسي بمصر:

سليم زكي هو أول قائد مصري للقسم المخصوص، ويعد بمثابة الأب الروحي لأجهزة الأمن السياسي بمصر، ورد في ملف خدمته:

تخرج **سليم زكي** في البوليس في (١٩١٣/٧/١)، وفي عام (١٩١٥) انتدب للخدمة في الجيش، في (١٩١٥/١/١٥) وقع أسيرًا في يد القوات العثمانية، بينما كان بالخدمة بالبر الشرقي لمدينة بورسعيد، في (١٩١٧/٦/١) منح رتبة الملازم أول وهو في الأسر، عاد من الأسر في ٢٧ نوفمبر (١٩١٥)، وألحق ببوليس القاهرة في ٣٠ نوفمبر

---

(١) أول وأطول مندوب (سامي بريطاني) [١٨٨٣-١٩٠٧].

(١٩١٥)، في (٢٩/١/١٩٢٠) أصبح رئيسا للقسم المخصوص ببوليس القاهرة، ومنح نيشان النيل من الطبقة الخامسة لأدائه دورًا بارزًا في كشف قضية مقتل السردار[١].

قضية الاغتيالات الكبرى:

عرفت سلسلة العمليات الدموية والجريئة التي قام بها أعضاء **جمعية التضامن الأخوي** من عام (١٩١٩) إلى عام (١٩٢٤) ضد البريطانيين وأعوانهم باسم قضية الاغتيالات الكبرى.

ولحل لغز عمليات الاغتيال المتواصلة، بدأ ضابط المخصوص **إنجرام** في تنفيذ خطة بالغة الدهاء، حاول فيها استغلال التدهور النفسي الذي أصاب المحكوم عليهم في الحادثة الوحيدة التي ضبط فيها المتهمون، وهي قضية الشروع في قتل **السلطان حسين كامل**، للوصول إلى أسرار الحوادث التي لم ينجح البوليس في ضبط فاعليها.

ففي عام (١٩٢٣) زار ضابط الأمن السياسي **(إنجرام) نجيب الهلباوي** في سجن طره، ودار بينهما حوار ذكره **إنجرام** في التحقيقات قائلاً:

" في سنة(١٩٢٣) عندما كنت أعمل تحريات في قضايا الجرائم السياسية زرت الهلباوي في سجن طره واجتهدت في أن أجعله يساعدنا في هذه التحريات، وكنت أعرف من قبل أنه عضو في عصابة قتل وإذا كسبته الحكومة يمكن أن يعطينا معلومات ذات قيمة. قلت له:

أنه إذا أعطانا معلومات توصل إلى اكتشاف ومحاكمة الجناة السياسيين سأطالب بالإفراج عنه؛ وبلا شك سيأخذ مكافأة " .

---

(١) انظر: "البوليس المصري" [١٩٢٢-١٩٥٢] – (عبد الوهاب بكر) – مكتبة مدبولي – ط. [١٩٨٨] – [ص:٢٤٣].

ويكمل **(رسل)** حكمدار القاهرة فيقول:" **اتصل اليوزباشي سليم زكي بالهلباوي، وفي الحال وجده قد تعلم الحقيقة ، أي أنه كغيره كان أداة في أيدي مجموعة من الأوغاد الذين يتظاهرون بالوطنية، وحرضوه على ارتكاب جرائم الاغتيال السياسي، وتحمل لوحده المخاطر، بينما هم لم يتعرضوا لشيء فالنقراشي صار وزيرًا، وشفيق منصور صار نائبًا بالبرلمان**" .

وببريق (العفو – المال – الوظيفة الحكومية) استطاع **سليم زكي** خلال ثمانية أشهر إقناع **الهلباوي** بالعمل مع البوليس للكشف عن مرتكبي حوادث الاغتيال السياسي، وحدد **(رسل)** الأسلوب الذي سيكشف بمقتضاه **(الهلباوي)** عن مرتكبي حوادث الاغتيال، ويتلخص في استخدام **الهلباوي** لماضيه كبطل سياسي كمدخل إلى المشتبه فيهم حتى يكسب ثقتهم فيصبح عينًا للبوليس عليهم دون علمهم، وبالفعل أفرج عنه في ١١ فبراير (١٩٢٤)، وشرع **(الهلباوي)** في الاتصال بمن لهم سجل في الحوادث السياسية، وتردد نجيب على مكتب **المحامي شفيق منصور** النائب الوفدي بالبرلمان وقائد شعبته القديمة، ولكن **شفيق** لم يعره اهتماما، وبمكتب **شفيق منصور** التقى **الهلباوي بمحمود إسماعيل وعبد الفتاح عنايت**، وبدأ يشك في **محمود إسماعيل**، وتواصل مع **عبد الحميد وعبد الفتاح عنايت** متخذًا من زمالته لشقيقهما المتوفي **محمود** في محاولة اغتيال السلطان عام (١٩١٥) ستارًا، وقال لهما إن الاغتيالات السياسية وسيلة فعالة في تحقيق المطالب الوطنية، وتظاهر برغبته للعودة في القيام بذلك؛ ولكنه لطول إقامته بالسجون، وتغير أحوال البلد لا يجد من يعاونه، ولا يطمئن لأحد لا يعرفه، وأنه يود أن يواصل معهما رسالة شقيقهما محمود رحمه الله، فلما وقع حادث قتل السردار في ١٩ نوفمبر طلب منهما عقد لقائهما التالي بأحد الفنادق لإبعادهما عن أي مراقبة

نتيجة تكرر لقاءاتهم في المنزل وخشيته من مراقبة جهاز المخصوص لتحركاته، وفي الحجرة المجاورة لهما بالفندق تواجد **سليم زكي**، حيث استمع لهما وهما يعترفان **للهلباوي** بمشاركتهما في حادثة قتل السردار، وأنهما يرحبان بانضمام **الهلباوي** لهما، مما مكن الإدارة الأوروبية من أن ترفع تقريرها إلى النيابة العامة بعد أسبوع واحد فقط من الحادث، وورد فيه:

" **لقد تلقينا تقريرًا في ٢٧ نوفمبر (١٩٢٤) ذكر فيه أن اغتيال السردار قد خطط له بواسطة جمعية يرأسها (شفيق منصور)، وأن تفاصيل الاغتيال قد تم تنفيذها طبقًا لتعليمات هذه الجمعية وبعلم أعضاء لجنة الطلبة التنفيذية وآخرين، ومن بين المذكورين في القائمة المرسلة لنا مع التقرير إلى جانب شفيق منصور، أسماء المتهمين الأول والثاني عبد الفتاح عنايت وعبد الحميد عنايت** " . (١).

ومن خلال تقارير **الهلباوي** لجهاز الأمن السياسي، اكتشف ضباط الجهاز أن: **(عبد الفتاح عنايت)** هو أضعف قتلة السردار أعصابًا وأصغرهم سنًا؛ لذلك فقد اختير للإيقاع بالجماعة، فبعد اغتيال السردار مباشرة ألقي القبض على عدد كبير من المشتبه فيهم من أصحاب السوابق السياسية، ومنهم عضو جمعية التضامن الأخوي **محمود إسماعيل**، وأوعز البوليس إلى **جريدة المقطم** المؤيدة للاحتلال بنشر خبر مزور في الصفحة الأولى يوحي بأن **محمود إسماعيل** وشى بزملائه طمعًا في العشرة آلاف جنيه المرصودة لمن يدلي بمعلومات عن منفذي الاغتيال، فنشرت الجريدة الخبر في صفحتها الأولى تحت عنوان:

---

(١) "البوليس المصري" [١٩٢٢-١٩٥٢] – (عبد الوهاب بكر) – مكتبة مدبولي – ط. [١٩٨٨]- [ص:٤٣].

(محمود إسماعيل يقابل وزير الداخلية ويلقي باعترافات خطيرة في حادث مقتل السردار)، وأوصل **الهلباوي** لـ **عبد الفتاح وعبد الحميد عنايت** الجريدة في بيتهما، وطالبهما بسرعة الهروب، واقترح عليهما الهروب معًا لليبيا عن طريق الصحراء الغربية، وطلب منهما أن يكون معهما سلاح أثناء عملية الهروب للدفاع عن أنفسهم، فأخبراه أن السلاح موجود واصطحباه للمنزل الموجود به السلاح عند زميلهم **محمود راشد**، وكان السلاح هو ذاته المستخدم في قتل السردار، وعند سفرهم جميعا بالقطار لمرسى مطروح قام البوليس بمداهمة القطار في مدينة الحمام لتفتيش الركاب، وقبض على الثلاثة، وحققوا معهم بالقاهرة، وتوالت الاعترافات، وانهار **شفيق منصور** في التحقيقات حيث كان قد قطع علاقته بالجمعية بعد التحاقه بحزب الوفد وفوزه بعضوية البرلمان، فأعطى تفاصيل شعبتي القاهرة والإسكندرية التي شن أفرادهما عمليات الاغتيال من (١٩١٠) إلى (١٩١٩)، وكان من بينهم **محمود فهمي النقراشي**[(١)] **وأحمد ماهر**، وبدأت حملات اعتقال واسعة طالت أعضاء الجمعية قديمًا وحديثًا.

وانتهت المحاكمة في القضية رقم ١١٠ جنايات السيدة زينب لسنة (١٩٢٥) بالحكم على ٨ متهمين بالإعدام، ونفذ الحكم في ٧ منهم بتاريخ ٢٣ يوليو (١٩٢٥)، وهم: **[شفيق منصور - وعبد الحميد عنايت - وإبراهيم موسى - ومحمود إسماعيل - ومحمود راشد -وعلي إبراهيم - وراغب حسن]**، وخفف إلى المؤبد على المتهم الثامن **عبد الفتاح عنايت** نظرًا لصغر سنه ولإعدام شقيقه.

---

(١) اعتقل (النقراشي) لمدة سنة على خلفية التحقيقات.

← مواقف تاريخية لحظة الإعدام[1]:

سجلت لحظات الإعدام مواقف تاريخية لبعض أعضاء الجمعية تكشف عن عمق الالتزام بالإسلام في نفوسهم:

إذ قال **عبد الحميد عنايت** " **قمت بعملي أحسن قيام .. إنا لله وإنا إليه راجعون .. ربي أدخلني جنة النعيم** ".

أما **إبراهيم موسى** القناص الماهر الذي رفض الاعتراف حتى نهاية القضية بالرغم من مشاركته في جميع عمليات الاغتيال، والذي بالرغم من سوء حالته المالية وأبوته لأربع بنات كان يرفض استلام أموال من زملائه بدلاً عن أيام غيابه من عمله في السكة الحديد لتنفيذ الاغتيالات. فقال: " **إن قلبي مطمئن بالإسلام ونطق الشهادتين قبل إعدامه** ".

أما علي **إبراهيم** فأوصى بالتمسك بالإسلام والتبرؤ ممن خالف دين محمد عليه الصلاة والسلام. أما محمود إسماعيل. فقال: " **إن دمي على رأس من ظلمني ... ونطق الشهادتين** ".

← مصير الهلباوي الخائن:

وأما **نجيب الهلباوي** فاستلم ١٠ ألاف جنيه مقابل جثث إخوانه كمكافأة على خيانتهم، فضلاً عن الأموال التي تلقاها من قبل، إذ (قال في حوار المحكمة معه):

س: **أنت اشتغلت في القضايا دي بناء على إيه؟**.

---

(١) انظر: تفاصيل اللحظات الأخيرة للمحكوم عليهم بالإعدام في كتاب "الثائر الصامت" – (عبد العزيز علي) – دار المعارف – ط [١٩٨٠].

ن: اشتغلت فيها بناء على أنه ورد لي أربع طلبات من سليم أفندي زكي، وكنت أرفض وآخر جواب أرسله لي يقول لي فيه باسم حكومة جلالة الملك ... وحينئذ حضرت وقابلته وقلت له أنا لا أشتغل إلا بمبلغ كبير.

س: هل أعطيت هذا المبلغ ؟

ن : أيوة؛ والمبلغ كان يعطي لي تبع المصاريف ويمكن ثلاثين جنيه في الشهر، وقد يصل إلى أربعين جنيه في الشهر وذلك بحسب المصاريف اللي أصرفها)(١).

وقد حاول بعض الناجين من المحاكمات اغتيال **الهلباوي** فيما بعد، حيث سلم **عبد الخالق عنايت** أثناء زيارته لمصر زجاجة سم **لعبد العزيز علي** ليقتل بها **الهلباوي** وحاول **عبد العزيز** تتبع **الهلباوي**، ولكنه أفلت بالفرار والإقامة في قريته أبا الوقف بالصعيد، وظل **عبد العزيز** محتفظا بالزجاجة حتى سلمها لبعض أعضاء جماعة الإخوان المسلمين عام (١٩٦٤)، عند اشتراكه معهم في العمل ضد **عبد الناصر**.

← التدرج الوظيفي لسليم زكي ومقتله:

نتيجة لدوره البارز في إقناع **نجيب الهلباوي** بخيانة زملائه ووطنه، حاز **سليم زكي** على ثناء الإنجليز ورضاهم؛ فقال عنه حكمدار القاهرة **توماس رسل** في تقريره إلى المندوب السامي " سليم زكي هو أهم شخصية في المؤامرة بعد الهلباوي ... كانت عصابة القتل(٢) ورائه دائمًا، لكنها فشلت في الوصول إليه، حاولت وزارات كثيرة أن تحطمه لكنني نجحت لحسن الحظ في إنقاذه، لا أعرف أحدًا من المصريين في شجاعة زكي، عناده، وولائه للإنجليز، إنه يعرف أهل بلده

---

(١) "البوليس المصري" [١٩٢٢-١٩٥٢] . (عبد الوهاب بكر) . مكتبة مدبولي . ط [١٩٨٨] . [ص:٤١].

(٢) حاول أفراد جمعية التضامن الأخوي اغتياله، ولكن عملية الرصد لم تنجح في تحديد مواعيد ثابتة له.

جيدًا وهو يدرك أن انجلترا هي أملهم الوحيد... "، وأغدق الإنجليز عليه بالترقيات.

ففي أعقاب الحكم على متهمي قضية السردار رقي **سليم زكي** إلى رتبة الصاغ (١٩٢/٦/١)، وفي (١٩٢٥/١٠/٨) منح نوط الواجب الفضي وكان ما يزال مفتشا لفرقة البوليس السري ببوليس القاهرة؛ في (١٩٢٩/٦/١٦) منح رتبة البكباشي (مقدم)، وفي (١٥ /٨ /١٩٣١) منح رتبة القائمقام (عقيد)، وفي (١٩٣٩/٣/١) منح رتبة الأميرالاي (عميد)، وفي (١٩٤٠/٢/١) عين وكيلاً لحكمدار القاهرة، وفي (١٩٤٤/٦/١٥) منح نيشان النيل من الطبقة الثالثة، وفي (١٩٤٥/٧/٥) أصبح مفتشًا عامًا لبوليس الوجه البحري، وظل محتفظًا بوظيفته كوكيل لحكمدار القاهرة، وفي (١٩٤٥/٨/١) منح رتبة اللواء، وفي (١٩٤٦/٦/١٢) أصبح حكمدار البوليس، وفي (١٩٤٨/١٢/٤) لقى حتفه بقنبلة ألقيت عليه أثناء فضه لمظاهرات بجامعة القاهرة، وأُتهم النظام الخاص للإخوان بالوقوف وراء مقتله، بينما ذكر **حسن عزت**(١) في كتابه "أسرار معركة الحرية" أن الطالب **عبد القادر عامر** هو الذي ألقى عليه القنبلة التي قتلته.

---

(١) "البوليس السياسي في مصر" [١٩٣٧-١٩٥٢] – (محمد خيري طلعت) – رسالة دكتوراه غير منشورة – عام [١٩٩٢]– [ص:٣٧٢].

⬅ أساليب الإدارة الأوروبية لمواجهة المقاومة[1]:

خلال تلك الفترة التاريخية لم تكن أجهزة الأمن تلجأ للتعذيب أثناء التحقيقات، وكانت تلتزم غالبًا في أعمالها بالقوانين المنظمة لشون عملها، واستمرت أجهزة الأمن على هذا المنوال، حتى أواخر الأربعينات أثناء صدامها مع جماعة الإخوان المسلمين، حيث زادت جرعات العمل خارج القانون، ثم تحول الوضع ليصبح العمل خارج القانون هو الأساس بدءًا من ثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٢) وصولاً إلى ثورة ٢٥ يناير(٢٠١١).

استعملت **الإدارة الأوروبية** في صراعها مع خلايا المقاومة، عددًا من الأساليب الجديدة في العمل السياسي المضاد، منها متابعة وملاحقة المشتبه فيهم خارج البلاد وربط نشاطهم بالعمل السياسي في الداخل، وهو فكر بوليسي متقدم في ذلك الوقت من الزمان، حيث لم تكن علاقات التعاون البوليسي الدولي، قد وجدت مكانا لها بعد، فمن خلال مرافعة النائب العام في قضية مقتل السردار تبين أن:

الإدارة الأوروبية كانت تتابع **عبد الخالق عنايت** الأخ الثالث **لعبد الحميد وعبد الفتاح عنايت** منذ (١٩٢٣) عندما سافر إلى أوروبا لدراسة الطب، إذ قدمت الإدارة الأوروبية إلى النائب العام تقريرًا سريا من برلين يقول:

" عاد عبد الخالق عنايت في نهاية شهر يناير (١٩٢٥)، ومنذ عودته قام بزيارة مدن كثيرة في ألمانيا دون أي رقابة عليه، وهو غائب في الوقت الحالي عن برلين رغم أنه يتوقع عودته قريبا، يعتزم الذهاب إلى استوكهولم لحضور مؤتمر الطلبة الشرقيين، ومن هناك سيتوجه إلى موسكو

---

(١) "البوليس المصري" [١٩٢٢-١٩٥٢] – (عبد الوهاب بكر) – مكتبة مدبولي – ط.[١٩٨٨] – [ص:٤٥-٤٩].

إما في مايو أو يونيو، وهو ليس على صلة دائما بالشرقيين المقيمين هناك؛ لكنه على صلة بالمصريين من أعضاء الحزب الوطني المتطرف، يتردد عنايت على الفوضية السوفييتية، ومن خلالها يتلقى أموالاً من فيينا، ويتلقى أيضًا أموالاً من مصادر أخرى، ويقال أن الاشتراكيين الدوليين يشكون في أن يكون وطنيًا، وداعية إسلاميًا متحمسًا، وهو مثقف، ولكنه يكره البريطانيين والأجانب بمرارة ".

ومن الأساليب الجديدة التي طبقتها الإدارة الأوروبية في فترة العشرينيات، اعتراض خطابات المقبوض عليهم السرية إلى ذويهم ومحاميهم وتصويرها، ثم السماح لها بأن تأخذ طريقها المعتاد إلى من أرسلت إليهم، وكان المقبوض عليهم في قضية السردار يعتقدون أن مراسلاتهم إلى خارج السجن بما تحويه من أسرار تدينهم آمنة، وكان هذا الوضع هو أحد أسباب إفلات المشتبه فيهم في القضايا السابقة حيث كانوا ينسقون مع زملائهم بالخارج لطمس الأدلة، لكن الأسلوب الجديد كان يقضي بوضع المتهمين والمشتبه فيهم في (**سجن الأجانب**) تحت حراسة بريطانية وسجانين موثوق بهم متفق معهم مسبقًا على التظاهر بالتعاطف مع المقبوض عليهم، واكتساب ثقتهم حتى يطمأنوا إليهم ويسلموا إليهم مراسلاتهم السرية التي تمر أولاً على جهاز الأمن السياسي ليصورها تصويرًا فوتوغرافيًا، ثم يمررها بعد ذلك إلى من أرسلت إليهم لتكون بعد ذلك مفاجأة للمتهمين وهيئة الدفاع عنهم. وقد استخدم أسلوب التعقب بغير رجال البوليس، لأول مرة في تاريخ جهاز الأمن السياسي، في قضية السردار، حيث كان جميع مخبري البوليس في مصر معروفين؛ لذلك فقد أنشئت على عجل فرقة من أطفال الشوارع للقيام بأعمال

التعقب، ولم يتركوا حركة للشخص المتعقب إلا ورصدوها خلال دورة الساعات الثمانية التي كان يكلف كل فرد منهم بالقيام بها.

⬅ الأمن السياسي والتيارات الشيوعية:

في مطلع القرن العشرين بدأت موجات المد الشيوعي تضرب مصر، ثم ازدادت وتيرتها مع مطلع العشرينات، حيث بدأ اليهود المقيمون في مصر في تكوين خلايا شيوعية سرية.

وفي ٢٩ أغسطس (١٩٢١) أعلن اليهودي **جوزيف روزنتال** تأسيس الحزب الاشتراكي المصري، وانضم له عدد من المصريين من أشهرهم: [**سلامة موسى - وعزيز ميرهم**]، ونظرًا للعداء الأيدلوجي بين بريطانيا والثورة البلشفية، خصص القسم المخصوص قسمًا لمكافحة النشاط الشيوعي بمصر في (١٩٢٤/٤/١) برئاسة **سان جورج أنسون**، وتمكن القسم من ضبط ٥٠ قضية[١] خاصة بالشيوعيين بدءًا من تأسيسه حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو، ومن أبرز عمليات القسم:

(القبض يوم ٣٠ مايو (١٩٢٥) على أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وعلى رأسهم "**بهيل كوسي**" زوج ابنة **جوزيف روزنتال**، والذي حضر إلى مصر عام (١٩٢٤) تحت اسم (**قسطنطين فايس**) لإعادة تنظيم الحزب الشيوعي المصري، بالإضافة إلى باقي أعضاء اللجنة (**شالوم بولاك - ليون المكونين - رفيق جبور - شاكر عبد الحليم - إلهامي أمين - شعبان حافظ - ريدل هارسليك - وشارلوت روزنتال ابنة جوزيف روزنتال وزوجة بهيل كوس أو قسطنطين فايس - وبيومي مرسي الباسوسي - وسكالا ريوس يناكاكيس - وهارون واينبرج**)، وحكم عليهم

(١) "البوليس السياسي في مصر" – [١٩٣٧–١٩٥٢] – [ص:٢٠٢].

في ١٩ يناير (١٩٢٦) بمعاقبة (**شالوم بولاك - ليون المكونين**) بالسجن لمدة ثلاثة سنوات، وبمعاقبة (**رفيق جبور - شاكر عبد الحليم - إلهامي أمين**) بالسجن سنة واحدة وبحبس (**شعبان حافظ**) سنة واحدة، وبراءة باقي المتهمين)[١].

رصد وصول مندوب سوفييتي لبث الدعاية الشيوعية إلى مصر في يوليو (١٩٢٨)، ووضعه تحت المراقبة، ثم القبض عليه وعلى ثلاثة من زملائه في ديسمبر وإبعادهم إلى روسيا في باخرة سوفيتية.

الوصول إلى مقر الشيوعي **شعبان حافظ** الذي كان قد غادر مصر إلى روسيا السوفيتية، ثم دخل خلسة إلى مصر في سبتمبر (١٩٣٤)، فقبض عليه وسلم إلى نيابة الإسكندرية، فحكم عليه بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات.

← إنشاء مكتب العمل:

وفي عام (١٩٣٠) أنشأ رئيس الوزراء **صدقي باشا** مكتب العمل لمواجهة تصاعد الحركة الشيوعية، وتولى رئاسته **مستر جريفز**، ونشر **مكتب العمل** شبكة مرشدين في المصالح الحكومية لرصد النشاطات والشخصيات المعارضة[٢]، وبإنشاء **مكتب العمل** صار جهاز الأمن السياسي يتشكل من **القسم المخصوص** على المستوى المركزي **والقلم المخصوص** بالمحافظات **والإدارة الأوربية وفرع مكافحة الشيوعية ومكتب العمل**؛ وفي عام (١٩٣٥) نقلت تبعية **مكتب العمل** إلى وزارة التجارة والصناعة.

(١) للتوسع انظر: كتاب "أضواء على النشاط الشيوعي في مصر" [١٩٢١–١٩٥٠] – د. (عبد الوهاب بكر) – دار المعارف – ط [١٩٨٣].
(٢) المصدر السابق [ص:١٦٩].

قمع مظاهرات الطلبة عام ١٩٣٥:

نتيجة لاستمرار الاحتلال البريطاني في التلاعب بالأحزاب السياسية المصرية وإصراره على البقاء بمصر، اندفع الطلبة يوم الأربعاء ١٣ نوفمبر (١٩٣٥) من أبواب جامعة القاهرة في مظاهرة سلمية احتجاجًا على الاحتلال البريطاني، وللمطالبة بإعادة العمل بالدستور، ثم زحفوا نحو القاهرة لزيارة بيت الأمة، وعند عبورهم كوبري الإسماعيلية (التحرير الآن) اعترضتهم قوة من البوليس، وأطلق الجنود الإنجليز من قشلاق (معسكر) قصر النيل (مكان جامعة الدول العربية الآن) الرصاص على الطلبة فسقط عدد من الشهداء.

وفى اليوم التالي خرج الطلبة إلى الطريق العام في اتجاه كوبري عباس، وعندما وصلت المظاهرة إلى منتصف الكوبري انسحبت قوات بوليس الجيزة، وأثناء اجتياز الطلبة للكوبري فوجئوا بقوة انجليزية تطلق النار عليهم دون سابق إنذار فأصيب **الطالب محمد عبد المجيد مرسي** من كلية الزراعة برصاصة مباشرة في الصدر توفى على إثرها بمستشفى القصر العيني، وأرسلت الحكومة قوة إلى المستشفى استولت على جثة الشهيد، ونقلتها ليلاً إلى الإسكندرية، حيث يقيم والده، وذلك حتى تحول بين الطلبة، وبين تشييع جنازته.

واستمرت المظاهرات في التصاعد، فاستعمل الإنجليز قوات بلوكات النظام للسيطرة على طلاب الجامعة ومدارس الجيزة، وحاول **كين بويد** مسئول الإدارة الأوربية الضغط على الطلاب فطلب من رئيس الوزراء ما يلي[١]:-

- التأكيد على النائب العام حتى يستخدم منتهى الحزم مع المتظاهرين المقبوض عليهم، وعدم إطلاق سراحهم إلا بعد التحريات اللازمة، والتأكد من براءتهم.
- الضغط على وزير المعارف ليقوم بإبلا غ الطلاب بأنهم إذا استمروا في إضرابهم فسوف يتم فصلهم.
- إصدار قرار يسمح بمصادرة الصحف وتعطيلها.

كما تم إصدار قوانين تجرم بعض الأفعال المتعلقة بالنشاط السياسي، وتشديد بعض العقوبات، كالإعدام على الاعتداءات الموجهة لحياة الملك أو أوصياء العرش، والأشغال الشاقة المؤبدة لكل من يساعد ماديًا أو يعاون ماليًا هذه الأفعال دون أن تكون له نية الاشتراك فيها مباشرة، وتجريم كل من شرع بالقوة في قلب دستور الدولة، وعقوبة كل من يتطاول على العرش بالحبس.

---

(١) المصدر السابق [ص:١٣١-١٣٦].

الأمن السياسي وإدارة الدولة:

سعى جهاز الأمن السياسي لإحكام سيطرة بريطانيا على مصر، ولتحقيق ذلك تدخل في كافة الشئون المصرية الهامة، فكان مسئول الأمن السياسي (**كين بويد**) يناقش في اجتماعاته مع المندوب السامي **اللورد كيلرن** قضايا عديدة منها:-

- السياسة العليا البريطانية في مصر.
- أحكام القضاء المصري في قضايا القتل الواقعة على أجانب.
- التدخل لدى الحكومة المصرية لضمان الحكم بالإدانة، والإعدام في جرائم القتل ضد الأجانب.
- شروط وأحوال الخدمة لرجال البوليس الأجانب في جهاز البوليس المصري.
- القضايا العمالية في مصر، وما يتصل بها من اضطرابات تهدد الأمن.
- جرائم رجال البوليس البريطانيين أثناء خدمتهم بالمدن المصرية.
- تعيين كبار الموظفين البريطانيين في الحكومة المصرية.
- الموقف السياسي المصري، وأوضاع الحكومات المصرية والأحزاب.
- أوضاع القصر الملكي، وانتخاب الوصي على العرش.
- مناسبات تدخل المعتمدية في شئون الحكومات المصرية.
- تقارير تقدير الموقف التي ترسل من المعتمدية إلى الخارجية البريطانية.
- تعيين وترقية كبار الموظفين المصريين الذين تثق بهم بريطانيا.
- الشئون الداخلية المصرية.
- التحليل السياسي للأحداث.

إلغاء الإدارة الأوربية[1] عام ١٩٣٧:

استمرت **الإدارة الأوربية** في أداء وظيفتها إلى أن وُقعت معاهدة (١٩٣٦) بين مصر وبريطانيا، والتي حددت بقاء الأجانب في البوليس بخمس سنوات، أي حتى عام (١٩٤١)، وفي عام (١٩٣٧) ألغيت الامتيازات الأجنبية **باتفاقية منرو**، فألغيت تلقائيًا الإدارة الأوربية في (١٩٣٧/٣/١)، وأضيفت أعمالها إلى إدارة عموم الأمن العام، وسرح موظفيها الأجانب والمصريين، إما بالإحالة إلى المعاش أو الإلحاق بأعمال أخرى.

ونجح مديرها **كين بويد** في إتلاف كل ما أراد إتلافه من الأوراق، وحمل ما أراد حمله إلى السفارة البريطانية.

الرضا الوظيفي لضباط الأمن السياسي:

مفهوم الرضا الوظيفي[2] يتضمن عددًا من المحاور، كالراتب والتقدم الوظيفي، ومكان وطبيعة، وظروف العمل، وكلما ازداد تحقق الرضا الوظيفي، كلما ارتفعت الروح المعنوية للعاملين، مما يدفعهم للاجتهاد في عملهم.

ونظرًا لدور ضباط الأمن السياسي البارز في حماية عرش الملك والمحتل البريطاني، حاول الاحتلال البريطاني توفير أكبر قدر ممكن من الرضا الوظيفي لهم.

---

(١) "البوليس المصري" [١٩٢٢-١٩٥٢] –[ص:٥٩].

(٢) انظر: كتاب "الرضا الوظيفي لرجل الأمن في أجهزة الأمن العربية" – أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية – ط. [١٩٩٧].

فرواتب أعضاء أجهزة الأمن السياسي كانت أعلى من رواتب نظرائهم من العاملين بأجهزة الشرطة المختلفة[١]، كما تمتعوا بالاستقرار في أماكن عملهم ليتمكنوا من التعرف على الناس، ودراسة أحوالهم.

وبعد وفاتهم منحت أسرهم مكافآت مجزية، **فحسن باشا رفعت**[٢] كان أحد أكبر أعوان الإنجليز بالبوليس المصري، وأرسل إلى روسيا عام (١٩١١) ليتعلم أساليب قمع الحركات الوطنية بجهاز الأمن الروسي (**التشيكا**)، ثم طور خبراته بالدراسة في **سكوتلانديارد** ببريطانيا، وتولى منصب مدير تحقيق الشخصية، ثم مدير الأمن العام.

وبعد وفاته قرر مجلس الوزراء بتاريخ (١٩٤٨/١٢/٥) منح ورثته معاشًا سنويًا قدره ١٢٠٠ جنيه سنويًا بالإضافة لمبلغ ١٠ آلاف جنيه لزوجته وأولاده الستة، وإكمال تعليمهم باليونان على نفقة الدولة.

وفي وثيقة بتاريخ إبريل (١٩٢٩) تتحدث عن وفاة رئيس المخصوص بالإسكندرية (**الكسندر إنجرام**) يوم (١٩٢٩/٢/٢٨) عن: (أرملة وولدين استحقوا نصف المعاش المرتب له عند اعتزاله الخدمة في (١٩٢٥/١١/١) وقدره ٣٩ جنيه، إلى جانب تعويض قدره ٦٠٤٨ جنيه عن مدة خدمة قدرها ٢٣ سنة، حيث كان آخر مرتب يتقاضاه هو ٥٠٠ مليم و١٢٧ جنيهًا شهريًا).

---

(١) "البوليس السياسي في مصر" [١٩٣٧-١٩٥٢] – (محمد خيري طلعت) – رسالة دكتوراه غير منشورة [١٩٩٢] – [ص:١٧٧].

(٢) المصدر السابق [ص:١٧٣،٢٤،١٩].

تقول مذكرة وزارة الداخلية عن أبناء (**إنجرام**): " ويتلقى النجل الأكبر علومه بمدرسة شلبتهام، وكانت رغبة المرحوم والده أن يلحقه بمدرسة روليتش الحربية ليعمل بعد تخرجه منها في المدفعية أو فرقة المهندسين، ويتعلم نجله الثاني بمدرسة دار تموث البحرية، وإن أرملة الفقيد نظرًا لقلة إيرادها السابق إيضاحه سوف لا تتمكن من تحقيق رغبة فقيدها بدون مساعدة مالية ونظرًا للخدمات الجليلة التي قام بها المرحوم (إنجرام بك) لمصر الإيقاع بمتهمي قضية الاغتيالات السياسية ترى الداخلية: (أن يمنح ورثته إعانة قدرها ٢٠٠٠ جنيه."

بينما يمنح ضباط الأمن السياسي هذه المبالغ الخيالية نجد: أن أرملة **الشيخ محمد عبده** مفتي الديار المصرية كانت تأخذ معاشًا شهريًا قدره جنيه واحد و٥٨٣ مليم، لذا ورد في مذكرة مجلس الوزراء بتاريخ (١٩٢٩/٤/٢٣) ما يلي:

" ولا يخفى أن مثل هذا المعاش الضئيل أقل بكثير من أن يكافئ ما كان للفقيد من مترلة دينية واجتماعية في الأقطار الشرقية قاطبة، بل هو أقل مما يكفي هذه السيدة لسد ضرورات المعيشة، وتقترح المالية رفع المعاش إلى ١٥ جنيه شهريًا ".

وقد قررت اللجنة المالية المنبثقة عن مجلس الوزراء الموافقة على رفع المعاش إلى ١٥ جنيه طوال مدة حياة هذه الأرملة [1]

(١) "البوليس المصري" [١٩٢٢-١٩٥٢] – [ص:٨٠].

الفصل السابـع

جهاز المخصوص

(١٩٣٧-١٩٥٢)

ترتب على حل **الإدارة الأوربية** عام ١٩٣٧، انتقال مسئولية الأمن السياسي إلى العناصر المصرية التي تولت إدارة **القسم المخصوص** بوزارة الداخلية وما يتبعه من فروع في بعض المحافظات، وانفردت القاهرة والإسكندرية كل بجهازها الخاص الذي **سمي القلم السياسي**، كما أنشئ بالسراي قسم مخصوص يتبع شرطة القصور الملكية مهمته جمع المعلومات، ومتابعة أعداء الملك الشخصيين.

وبقي الحكمدارون البريطانيون في المحافظات إلى جانب العنصر البوليسي الأوروبي حتى عام (١٩٤٦) بدلاً من عام (١٩٤١) وفق ما نصت عليه معاهدة ٣٦ بسبب الحرب العالمية الثانية، وتكفل **اللواء رسل باشا** بحماية أفراد البوليس خلال فترة الأحكام العرفية (١٩٣٩ -١٩٤٥)، ورفض محاكمة أي منهم على انتهاكاتهم ضد المواطنين بعد إنتهاء الحرب.

وتوسعت أقسام المخصوص لتلبي احتياجات المحتل البريطاني، فمع تزايد جهود النشطاء العرب في مواجهة الاحتلال، أنشئ عام (١٩٣٧) **"مكتب الشئون العربية"**(١) بقيادة **الضابط/ محمد يوسف** لمتابعة العرب المناهضين للاحتلال الإنجليزي، واهتم المكتب بمتابعة الطلبة العرب بالأزهر ممن لهم نشاط سياسي معاد لإنجلترا كالطالب السوري **مصطفى السباعي**(٢)، والطالب/ **هاشم الخازندار** الذي اُتهم بتوزيع منشورات مؤيدة لثورة **رشيد عالي الكيلاني** بالعراق ضد الإنجليز، كما رفض المكتب

(١) "البوليس السياسي في مصر" [١٩٣٧-١٩٥٢] – (محمد خيري طلعت) – رسالة دكتوراه غير منشورة [١٩٩٢] – [ص:١٧٩].
(٢) الكاتب الإسلامي المعروف – تولى منصب المراقب العام للإخوان بسوريا.

السماح للزعيم الفلسطيني **عبد القادر الحسيني** بالإقامة في مصر عام (١٩٤٦)، كما حاول منع **الأمير شكيب أرسلان** من زيارة الإسكندرية عام (١٩٤٦).

كما قام المكتب بناء على توصيات الإنجليز بمصادرة كتاب (**فلسطين أرض الشهداء**) للمؤلف/ **محمد علي الطاهر**، والذي روى فيه فظائع الإنجليز واليهود ضد أهلنا بفلسطين.

وفي عام (١٩٣٧) أنشئ **بوليس حرس الجامعات**[١] بعد المصادمات بين أنصار القمصان الزرقاء[٢] والقمصان الخضراء[٣] بالجامعات، وتكون الحرس الجامعي من ٢٨ ضابط، ومثل الأداة التابعة للمخصوص المتولية متابعة النشاط الطلابي بالجامعات.

كما بدأت سياسة إنشاء المعتقلات فأنشئ **معتقل الطور** عام (١٩٤٠).

وأنشئ قسم جديد بالمخصوص سمي "**مكتب مكافحة النشاط الصهيوني**" بعد اغتيال وزير المستعمرات البريطانية **اللورد موين** في القاهرة عام (١٩٤٤) على يد أفراد عصابة **شتيرن**[٤] الصهيونية.

ومع تزايد التطور التقني، بدأت خلال هذه الفترة سياسة التصنت على هواتف رجال السياسة من خلال أجهزة تصنت وضعت فوق سطح وزارة الداخلية[٥].

---

(١) "البوليس السياسي في مصر" [١٩٣٧-١٩٥٢] – [ص:١٤٥].

(٢) نظيم شبه مسلح أنشأه "حزب الوفد.

(٣) تنظيم شبه مسلح أنشأه حزب مصر الفتاة.

(٤) لقي إبراهام شتيرن مؤسس العصابة مصرعه على يد القوات البريطانية بفلسطين، فثأر له أتباعه بقتل اللورد موين.

(٥) "البوليس السياسي في مصر" [١٩٣٧-١٩٥٢] – [ص:١٩٤].

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية، تركز جهد الأمن السياسي (على اعتقال الألمان المقيمين بمصر، ومراقبة البريد، ومراقبة التجارة في المواد التي تدخل في الصناعات الحربية كـ [القصدير والصفيح]، ومراقبة النشاط الضار بمصالح بريطانيا من قبل الجواسيس، والتحري عن طالبي الالتحاق بخدمة الجيش البريطاني، والبحث عن أسرى الحرب الهاربين)[١]، فضلاً عن مكافحة المقاومة الوطنية، إذ قام ضباط المخصوص بإنشاء جمعيات وطنية سرية لتشجيع الطلبة والشباب على الانضمام لها، مما سهل عليهم معرفة الرموز الشبابية الوطنية والحد من نشاطهم، ومن أبرز هذه الجمعيات جمعية "**اليد السوداء**" وجمعية "**الدم**".

وانتهى الوجود البريطاني بالبوليس بخروج حكمدار القاهرة **اللواء رسل باشا** على المعاش في (١٩٤٦/٨/٣١)، وحل محله تلميذه **اللواء سليم زكي**.

وحرص القسم المخصوص على تكوين ملفات شخصية عن كل الساسة والنشطاء الوطنيين، وبحلول عام (١٩٤٩) كان القسم المخصوص يحتفظ بأكثر من ١٥٠ ألف بطاقة شخصية عن الشخصيات التي أنشأ لها ملفات في أرشيفه[٢]، علمًا بأن عدد سكان مصر آنذاك بلغ ١٨ مليون مواطن.

(١) "البوليس المصري" [١٩٢٢-١٩٥٢] – [ص:٢٩٥].

(٢) "البوليس المصري" [١٩٢٢-١٩٥٢] – (عبد الوهاب بكر) – مكتبة مدبولي – ط [١٩٨٨] – [ص:٣٠١].

← جهاز المخصوص يغتال حسن البنا[1]:

في عام (١٩٢٨) ظهر لاعب جديد على الساحة الدينية، ألا وهو جماعة الإخوان المسلمين وزعيمها الفذ **الأستاذ/ حسن البنا**.

خلال السنوات الأولى من عمر الجماعة (١٩٢٨-١٩٣٦) حاول **الأستاذ/ البنا** الابتعاد بها عن الشئون السياسية، كي يتمكن من تمتين بنائها الداخلي، وإعدادها لدخول حلبة الصراع مع الملك والأحزاب السياسية والمحتل البريطاني، وبالتالي لم تحظ الجماعة باهتمام الأجهزة الأمنية، إذ أُعتبرت مجرد جماعة تدعوا للاهتمام بالأخلاق والأعمال الخيرية، دون أن يكون لها دخل بالسياسة، فكتب **سكريفنر** رئيس القسم المصري بوزارة الخارجية البريطانية إلى مركز مخابرات الشرق الأوسط بالجيش البريطاني "**لا يوجد ما يدعو للاهتمام الجدي بأمر هذه الجماعة**"[٢].

وبعد أن بدأت مجلة **النذير** التابعة للإخوان في الهجوم على **معاهدة الصداقة والتحالف** بين مصر وبريطانيا عام (١٩٣٦) بدأ الاهتمام البريطاني يزداد بشأن الجماعة[٣].

ثم أدى رفض رئيس الوزراء **علي ماهر** اشتراك مصر في الحرب العالمية الثانية، إلى طلب بريطانيا من **الملك فاروق** تعيين حكومة موالية لها، فعين حكومة **حسين سري** عام (١٩٤٠)، ونتيجة الانزعاج الإنجليزي من التمدد الواسع لجماعة الإخوان، طلب

---

(١) استطردت في ذكر تفاصيل عملية الاغتيال لأهميتها التاريخية، ولتوضيح أساليب جهاز المخصوص.

(٢) "من قتل حسن البنا؟" – (محسن محمد) – دار الشروق – ط [١٩٨٧] – [ص:٦٨].

(٣) المصدر السابق: [ص:٢٨].

الإنجليز من **حسين سري** تحجيم نشاط الإخوان، فقام سري بالتضييق عليهم وطرح قانون يحرم على الجمعيات الخيرية المشاركة في العمل السياسي[١].

ولإضعاف جماعة الإخوان قام سري عام (١٩٤٠) بنقل **الأستاذ/ حسن البنا** الذي كان يعمل مدرسا إلى قنا، وبعد عودة البنا للقاهرة، طلبت المخابرات البريطانية عام (١٩٤١) من **حسين سري** اعتقال كلا من البنا ووكيل الجماعة/ **أحمد السكري** بزعم أن الإخوان يقومون بدعايات مضادة للإنجليز، ويجمعون معلومات عن تحركات القوات البريطانية، ويتواصلون مع العاملين في المستودعات والمعسكرات البريطانية، فاعتقلتهم الحكومة، وأُغلقت صحف الإخوان كالتعارف والشعاع والمنار، وأغلقت مطبعتهم، ومنُعت الصحف من نشر أي أخبار عن الجماعة[٢].

أخذ الاهتمام البريطاني بالإخوان يتزايد مع قرب نهاية الحرب العالمية الثانية لثلاثة أسباب:

١. خشية الإنجليز من استغلال الإخوان لإنتهاء الحرب العالمية الثانية لإشعال ثورة شبيهة بثورة (١٩١٩)، والتي طالبت بالاستقلال بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى.

٢. اشتعال الصراع بين أهلنا في فلسطين وبين المستوطنين اليهود، واشتراك الإخوان كطرف داعم للفلسطينيين.

(١) المصدر السابق: [ص:٣٤].

(٢) المصدر السابق: [ص:٤٠].

٣. تكوين الإخوان لجناح العسكري، وتنفيذه عدة عمليات ضد الأجانب المقيمين بمصر.

ففي تقرير للسفارة البريطانية بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٤٤ **" كونت عناصر معينة من كتائب الإخوان فرقة انتحارية .... وأصبحت الجماعة خطرًا محتملاً لا يمكن أن نسقطه من حساباتنا بسبب طابعها العسكري والمعادي للأجانب "** (١).

وحرص الإنجليز على منع أي تمثيل سياسي رسمي لجماعة الإخوان ولو بالتزوير، ففي عام (١٩٤٥) سقط **الأستاذ/ البنا** في جولة الإعادة بانتخابات مجلس النواب بالإسماعيلية نتيجة تزوير فج لصالح المرشح المنافس **د/ سليمان عيد** – متعهد توريد الأغذية للجيش البريطاني بمنطقة القناة.

ومع انتهاء الحرب العالمية صعدت جماعة الإخوان من خطابها السياسي المعارض للاحتلال البريطاني.

ففي (**مؤتمر الإخوان العام**) سنة (١٩٤٥) طالبت الجماعة بتأميم قناة السويس، فكتب **جيمس بوكر** القائم بأعمال السفير البريطاني **" هذه هي المرة الأولى التي يعلن فيها حسن البنا أن للجماعة أغراضا سياسية "** (٢).

ومع تزايد حوادث العنف السياسي واستهداف الأجانب التي قام بها النظام الخاص، أرسل الوزير البريطاني **نشابمان أندورز** رسالة إلى القصر الملكي قال فيها:

---

(١) المصدر السابق: [ص:٦٧].

(٢) المصدر السابق: [ص:٨٣].

" هذه الأحداث هي النتيجة الطبيعية للسماح لمنظمات مثل الإخوان المسلمين بالخروج عن نطاق السيطرة ...، ومن المعروف أن الإخوان المسلمين والحاج أمين الحسيني مفتي القدس السابق يملكون مخازن كبيرة من المتفجرات والأسلحة لاستخدامها في فلسطين ظاهريًا، وسماح أي حكومة بمثل هذا الوضع يعتبر بمثابة دعوة لحدوث متاعب من هذا النوع، وتستطيع الحكومة بالتأكيد أن تقوم بعمل فعال لتحطيم هذه المنظمات "[(١)].

وعلى إثر مقتل اللواء/ **سليم زكي** يوم ٤ ديسمبر (١٩٤٨) في مظاهرات جامعة القاهرة، واتهام الأمن للإخوان بالتحريض عليها، والمشاركة فيها، صدر قرار من رئيس الوزراء **محمود النقراشي** في مساء ٨ ديسمبر (١٩٤٨) بحل جماعة الإخوان المسلمين وجميع شعبها في مصر، وإغلاق الأماكن المخصصة لنشاطها، وضبط أوراقها، وسجلاتها، وأموالها، وممتلكاتها، وحظر اجتماع خمسة أشخاص أو أكثر من أعضائها، وحدد القرار عقوبة المخالفين بالحبس مدة تتراوح بين ستة شهور وعامين، وبغرامة تتراوح من ٢٠٠ إلى ١٠٠٠ جنيه، وأرفق مع القرار أسباب الحل التي قدمها **عبد الرحمن عمار** وكيل وزارة الداخلية، وضُمت المدارس التابعة للجماعة لوزارة المعارف، والمستوصفات لوزارة الصحة، والشركات وضعت تحت إشراف وزارة الداخلية للإنفاق منها بمعرفة وزارة الشئون الاجتماعية على الأعمال الخيرية.

وفور صدور القرار قامت قوة من البوليس باقتحام المركز العام للجماعة بالحلمية الجديدة، وقامت باعتقال كل من فيه ما عدا المرشد، الذي أصر على ركوب عربات الشرطة مع المعتقلين، وقال: " **لا تأخذوا هؤلاء بجريرتي، فأنا أولى منهم**

---

(١) المصدر السابق: [ص: ٤٠٧،٤٠٨].

بالاعتقال؛ وإذا كان الإخوان عصابة إجرامية فأنا رئيسها "، ولكن أصر البوليس على رفض اعتقاله.

وفي تناقض مع المبادئ الديموقراطية التي يرفعها حزب الوفد، علقت **صحيفة الحوادث** المعبرة عن لسان حزب الوفد على قرار الحل قائلة:

" يجب اعتبار يوم الحل عيدًا للديموقراطية يحتفل به، كما تحتفل أوربا بزوال كابوس الفاشية، حيث أنقذ النقراشي البلاد من عار ملفوف بثياب الفضيلة " (١).

وكتب **العقاد** مقالاً بعنوان "مدرسة الجريمة". قال فيه: **" ما من أحد يحتاج إلى تعب ليعلم أن جماعة المجرمين فتنة أجنبية يزودها بالمال والسلاح أناس لا يريدون خيرًا بالإسلام والمسلمين "** (٢)؛ ولم تكتب كلمة واحدة دفاعا عن الجماعة بسبب الرقابة على الصحف، وسكتت الأحزاب ما عدا الحزب الوطني برئاسة فتحي رضوان الذي استنكر القرار في بيان قوي.

وبعد قرار الحل بيومين زار رئيس الديوان الملكي **إبراهيم عبد الهادي** السفارة البريطانية؛ فقال له السفير **رونالد كامبل**:

اعتقد أن الحكومة تأخرت أكثر من اللازم في اتخاذ قرار الحل.

فرد **عبد الهادي**: لا أظن ذلك، وقمعهم سيستمر بقوة(٣).

---

(١) المصدر السابق: [ص:٤١٦].

(٢) المصدر السابق: [ص:٤١٨].

(٣) المصدر السابق: [ص:٤٣٧].

وبعد صدور قرار حل الجماعة بعشرين يومًا في ٢٨ ديسمبر عام (١٩٤٨) قام طالب الطب البيطري، وعضو التنظيم الخاص بالإخوان **عبد المجيد حسن** بارتداء زي ضابط شرطة، وتوجه إلى وزارة الداخلية، وأطلق الرصاص على **النقراشي** أثناء مغادرته الوزارة فقتله، وعدد **عبد المجيد** أسباب قتله للنقراشي:

١. مسئوليته عن هزيمة مصر في حرب٤٨.

٢. حله لجماعة الإخوان.

٣. فشله في المفاوضات مع الإنجليز بخصوص السودان.

٤. تشريده للطلاب الجامعيين بعد مظاهرات ٤ ديسمبر.

وظل **عبد المجيد** يتمسك بهذه الأسباب برغم التعذيب الوحشي الذي تعرض له، إلى أن أطلعه النائب العام على الصحف صباح يوم ١١ يناير عام (١٩٤٩)، وفيها بيان أصدره الشيخ/ **حسن البنا** تعقيبا على الحادث، استنكر فيه اغتيال **النقراشي** وأدان منفذيه، فانهار **عبد المجيد**، واعترف بتفاصيل الحادثة، وأقر أن عضو النظام الخاص الشيخ/ **سيد سابق** أفتى له بجواز قتل النقراشي، وأعترف بمساعدة عضو النظام الخاص وضابط الشرطة **أحمد فؤاد** له في تنفيذ الحادث، فقتلت الشرطة **أحمد فؤاد** أثناء محاولتها القبض عليه، وحكم على **عبد المجيد** بالإعدام، ونفذ فيه الحكم بتاريخ ٢٥ إبريل عام (١٩٥٠).

بعد اغتيال **النقراشي** من قبل النظام الخاص، بدأت خطوات تنفيذ مخطط التخلص من **حسن البنا**، والذي مثل بأفكاره، وتنظيمه خطرًا على عرش الملك، كما مثل قتال

رجاله بضراوة في فلسطين إزعاجا للقوى العالمية، إذ قدرت السفارة البريطانية أن قتل **البنا** سيؤدي لتفكك الجماعة، إذ ورد في تقرير للسفارة البريطانية "**يمكن لجماعة الإخوان أن تنهار للأبد، إذا أزيح حسن البنا عن قيادتها لأي سبب، مع غياب أي خليفة له نفس القدر من الشخصية القيادية، والذكاء اللذان يتمتع بهما البنا**"[(١)].

ومن ثم بدأ جهاز الأمن السياسي يلعب خارج القانون، واشتد التضييق على أفراد الجماعة وعلى **حسن البنا**، فاعتقلت الحكومة كل أعضاء مكتب الإرشاد وعدد كبير من أفراد الجماعة وصل إلى ٦٠٠٠ فرد وفقًا لتقديرات **عبد القادر عودة**، حتى أن عضو الجماعة **عبد البديع صقر** كان يملك نوتة يكتب بها أسماء وعناوين كل من يتعرف عليهم أثناء أسفاره بالقطار، فلما قُبض عليه وضُبطت النوتة، قام جهاز الأمن السياسي بالقبض على كل الأسماء الواردة بها[(٢)]،وصادرت الحكومة أموال الإخوان، ومن ضمنها سياراتهم الشخصية بما فيها سيارة الأستاذ/ **البنا**، فلم يجد أمامه للتنقل سوى ركوب وسائل المواصلات العامة، كما رفضت الداخلية تجديد رخصة المسدس الخاص به، وقامت باعتقال شقيقه ضابط الشرطة **عبد الباسط البنا** الذي يتولى حراسته، ثم قطعت عن منزله خط الهاتف، ووصلت إلى المرشد أنباء عن محاولة تعدها الداخلية لاغتياله أثناء صلاته الفجر بمسجد (**قيسون**)،فقرر أن يداوم على صلاته في المنزل، ولما اشتد التضييق

---

(١) المصدر السابق: [ص:٤٩٧].

(٢) المصدر السابق: [ص:٥٦٢].

عليه طلب **البنا** السماح له للانتقال للإقامة بعزبة صديقه **الشيخ النبرواي** بقليوب، فقام الأمن باعتقال **الشيخ النبراوي** ذو الثمانين عامًا (مصاب بشلل نصفي).

وكان وكيل الداخلية **عبد الرحمن عمار** قد استعان بصديقه القديم الضابط بجرجا (سوهاج حاليًا) **محمود عبد المجيد**، فعينه مديرا لإدارة البحث الجنائي بوزارة الداخلية في أغسطس عام (١٩٤٨)، وكان **عبد المجيد** مشهورًا بميله للعمل خارج القانون إذ قتل ١٥ شخصًا من بين ١٨شخصا كلف بالقبض عليهم أثناء حياته المهنية، وكان يقوم بوضع جثث ضحاياه على عربات الكارو لتطوف بهم الشوارع ردعا لأمثالهم، وفي منصبه الجديد توثقت علاقته **بمحمد إبراهيم** إمام مسئول الأمن السياسي بالقاهرة، وفي يناير عام (١٩٤٩) قام **عبد المجيد** بنقل ٦ ضباط ومخبرين من رجاله المخلصين من جرجا إلى القاهرة.

وفي هذه الأجواء الباطشة أدرك **البنا** دنو أجله، وعزز ذلك رؤيا رآها ٣ مرات في ليلة ١٢ فبراير عام (١٩٤٩)، وجد فيها أنه يأخذ بزمام ناقة يقودها **أبو بكر الصديق** رضي الله عنه، ثم امتدت يد لتأخذ الزمام منه فأولها بانتهاء مهمته.

وفي مساء ١٢ فبراير طلب **محمد الناغي** سكرتير **جمعية الشبان المسلمين** وابن خالة رئيس الوزراء **إبراهيم عبد الهادي**، والوسيط بين الحكومة والإخوان لقاء الأستاذ/ **حسن البنا** بمقر الجمعية بشارع الملكة نازلي (رمسيس حاليا) الساعة الثامنة ليلاً لإخباره بأخر مستجدات الوساطة، وحضر موظف جمعية الشبان المسلمين **محمد الليثي** لبيت **البنا** ليصطحبه للقاء، وذهب **البنا** معه برغم اعتراض أفراد أسرته خشية من غدر الحكومة

به، وظلت الشرطة تتابعه كعادتها منذ غادر منزله إلى مقر الجمعية، وأثناء خروجه من مقر الجمعية بعد انتهاء اللقاء قامت مجموعة جرجا التي استعان بها **محمود عبد المجيد** بإطلاق الرصاص على الأستاذ **البنا** فأصيب بسبع طلقات، ولكن حالته الصحية كانت جيدة، وفي التحقيقات في الحادث بعد ثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٢). قال **محمد حسن** الأمين الخاص للملك فاروق: سمعت **محمد وصفي** " الضابط بالبوليس السياسي وقائد حرس وزارة الداخلية)، وهو يتحدث إلى **أحمد كامل** قائد شرطة القصر الملكي قائلاً: **بعد إصابة حسن البنا رحت المستشفى لأخلص عليه إذا كان حيا** "[١].

وتوفى البنا بمستشفى القصر العيني ليلة الحادث في ظروف غامضة، واستخدم الجناة في هروبهم من مسرح الحادث السيارة الشخصية **لمحمود عبد المجيد**، والتي اضطروا لاستعمالها نتيجة عطل مفاجئ أصاب السيارة المعدة للاستخدام في العملية، وتمكن أحد الشهود من التقاط رقم السيارة (٩٩٧٩) ملاكي القاهرة، وأخبر شاهد العيان **محمد الليثي** بالرقم، فقام الليثي بإبلاغ الصحافة ورجال الشرطة بموقع الحادث برقم السيارة، وسرعان ما اتصل به رائد الأمن السياسي **محمد الجزار**، وطلب منه نسيان رقم السيارة وقال له:

" **إن للشيخ البنا أعداء كثيرون، وهم قادرون على قتلك إن أصررت على ذكر رقم السيارة، وحفاظًا على حياتك أذكر رقمًا آخر** "، ونشرت جريدة المصري رقم السيارة، فلما قرأ مدير الرقابة الصحفية (**توفيق صليب**) الرقم أمر بمصادرة الجريدة، فداهمت قوات الشرطة المطبعة، وصادرت كل الأعداد الموجودة بها، ولكن لم

---

(١) المصدر السابق: [ص:٥١٨].

تتمكن من العثور على ٥٠٠٠ نسخة بيعت بالأسواق، ثم التقى **محمد الجزار بالليثي** ليعرض عليه ٥٠٠ جنيه كدفعة مقدمة مقابل تغيير أقواله، وأن يذكر رقم سيارة شبيه، ولكن **الليثي** ذكر في التحقيقات الرقم الصحيح.

فقام **الجزار** بدفع صديقه مدرس القانون بكلية التجارة **محمد حسني عباس** للشهادة في التحقيقات بأنه تواجد في مكان الحادث أثناء ذهابه لنقابة المحامين، وأن رقم السيارة التي فر فيها الجناة هو (٩٩٩٧)، وليس (٩٩٧٩)، كما قال محمد الجزار في التحقيقات أن **الليثي** كان يعمل مرشدًا للبوليس السياسي حتى عام (١٩٤٨) مقابل ١٠ جنيهات شهريا، وأنه أبلغ عن رقم سيارة الضابط **محمود عبد المجيد** انتقاما من البوليس السياسي الذي توقف عن الاستعانة بجهوده.

واستعان **محمود عبد المجيد** بعمدة جرجا، وبعض ضباط الشرطة ليشهدوا زورًا أنه كان معهم وقت وقوع الحادث، وأصدرت الحكومة تصريحات تتهم رجال النظام الخاص للإخوان بقتل المرشد، وقامت الداخلية باعتقال ٨٠ عضوًا من الإخوان على خلفية الحادث، وقال وكيل الداخلية **عبد الرحمن عمار**:

إن النار تأكل بعضها، وإن الإرهابيين قتلوا شيخهم نتيجة خوفهم من قيامه بتسليم أسمائهم للداخلية)، وبعد الحادث كوفئ **محمود عبد المجيد** بمبلغ مالي قدره ٦٠٠ جنيه، وعين مديرًا لمحافظة جرجا (سوهاج).

وبعد يومين من اغتيال المرشد طلب الجيش المصري من كتائب الإخوان المشاركة بحرب فلسطين الانتقال إلى معسكر الجيش برفح، وفي صباح أول ليلة تالية فوجئ الإخوان بالأسلاك الشائكة تحاصرهم واعتقلوا جميعًا[١].

وبعد نجاح ثورة ٢٣ يوليو، التي قادها عضو النظام الخاص السابق بالإخوان **جمال عبد الناصر**، أمر **عبد الناصر** بإعادة التحقيق في حادث اغتيال **البنا** فتم القبض يوم ٢٥ يوليو[٢] على ضابط الأمن السياسي **محمد الجزار**، والذي أدلى باعترافات عن قضية الاغتيال، ثم قبض على **العميد محمود عبد المجيد** يوم ٢٩ يوليو بمكتبه بجرجا، وكان رقم السيارة **والرائد الجزار** هما مفتاحي الوصول للجناة، فلجأ **العميد محمد وصفي** (المتهم بقتل **البنا** بالمستشفى) للسفارة البريطانية لطلب اللجوء السياسي، ورفضت الخارجية البريطانية الطلب خشية من تأثيره السلبي على علاقتها بالقيادات المصرية الجديدة، فأقدم **وصفي** على الانتحار في بيته خوفا من دخول السجن[٣]، كما حاول ضابط المخصوص **محمد الجزار** الانتحار في السجن الحربي، وانتهت التحقيقات بإحالة ٩ متهمين في القضية لمحكمة الجنايات بينهم ٨ من أفراد الشرطة على رأسهم الضابطين **العميد محمود عبد المجيد والمقدم محمد الجزار**، وقضت المحكمة عام (١٩٥٤) بالسجن مددًا متفاوتة على المتهمين، وكان نصيب **محمود عبد المجيد** حكمًا بالأشغال

---

(١) المصدر السابق: [ص:٥٥٧].

(٢) بعد يومين فقط من قيام الثورة، وقبل مغادرة الملك فاروق لمصر يوم ٢٦ يوليو، مما يدل على شدة اهتمام عبد الناصر بكشف أبعاد القضية.

(٣) لجوء (محمد وصفي) للسفارة البريطانية يؤشر على وجود تعاون وثيق بينهما.

الشاقة لمدة ١٥ سنة، وأفرج عنه **عبد الناصر** عام (١٩٥٥) بعد حدوث خلافات بين **عبد الناصر** وبين الإخوان.

← علاقة المخصوص بالسفارة البريطانية[1]:

أثناء الوجود البريطاني في البوليس، نجح البريطانيون في إقامة مدرسة لهم داخل الجهاز، قوامها مجموعة من صغار الضباط الذين وجدوا طريقهم للمناصب والترقيات من خلال العمل المتفاني لخدمة لاحتلال، ووجدوا التشجيع من جانب الوزارة المصرية التي كان رؤسائها يلتمسون الدعم والرضا من قصر الدوبارة[٢].

وهكذا نمت في داخل البوليس المصري عناصر موالية لبريطانيا، استطاعت أن تصل إلى المراكز القيادية في الجهاز، وبالأخص في الأمن السياسي والقيادة العليا، مما مكن الإنجليز من تكوين جهاز مخابرات داخل جهاز البوليس ينقل لهم كل ما يريدوا معرفته من أسرار السياسة المصرية.

وتكشف الوثائق البريطانية منذ الأربعينيات عن تعاون وثيق في مجال نقل المعلومات بين أجهزة وزارة الداخلية والسفارة البريطانية:

ففي يوليو (١٩٤٢) كان (**القسم المخصوص**) يوافي السفارة البريطانية بمنشورات ضباط الجيش السياسية، وخلال الحرب العالمية الثانية كانت عمليات القبض، والتفتيش

---

(١) "البوليس المصري" [١٩٢٢-١٩٥٢] – [ص: ٣٢٠-٣٣١].

(٢) مقر إقامة المندوب السامي بجاردن سيتي.

والاعتقال تتم بواسطة جماعات مشتركة من ضباط المخابرات البريطانية، والبوليس السياسي المصري.

وفي يناير (١٩٤٤) كان القسم المخصوص بوزارة الداخلية يبعث تقاريره عن التدريب العسكري في مصر للسفارة البريطانية.

وبلغت العلاقات بين جهاز البوليس والسفارة البريطانية إلى حد معرفة السفارة بتوزيع الاختصاصات بين كبار موظفي الجهاز.

ففي تقرير لتقدير الموقف من جانب السفارة في الثاني من سبتمبر (١٩٤٩) يتحدث التقرير عن قرار وزاري عهد فيه إلى (**مرتضى المراغي بك**) وكيل وزارة الداخلية آنئذ بسلطات الرقابة، والأمن العام وإلى (**بدوي خليفة باشا**) الوكيل الآخر للوزارة بالإشراف العام على الإدارة الداخلية لوزارة الداخلية.

وتعلق السفارة على القرار بالتساؤل عما إذا كان (**مرتضى المراغي بك**) يمتلك المؤهلات، والقدرة على معالجة الموقف الأمني الصعب الذي كانت تمر به البلاد، وتنتهي إلى استحسان إحالة الإدارة الداخلية بالوزارة إلى (**بدوي خليفة باشا**)، ويتحدث نفس التقرير عن وصول تقرير سري إلى السفارة عن نشاط جماعة الإخوان المسلمين عن طريق جهاز الأمن السياسي.

كما حاول البوليس السياسي التصدي للتحريض ضد الإنجليز، فداهم محطة لاسلكي كانت تذيع بيانات للإخوان المسلمين تحرض على مقاومة الاحتلال الإنجليزي(١).

(١) أرغمت فاروق على التنازل عن العرش – [ص:١٧٦] – مذكرات (عبد المنعم عبد الرؤوف) – الزهراء للإعلام العربي – ط [١٩٨٨].

ووصلت العلاقة بين جهاز المخصوص والسفارة البريطانية إلى حد إعطاء أسماء رجال البوليس المتصلين بالسفارة أسماء حركية.

فالتقرير الذي قدمه (**إمري**) مسئول السفارة البريطانية في ٦ مايو (١٩٤٩) إلى رئيس جهاز الأمن بالقيادة البريطانية لقوات الشرق الأوسط يكشف عن أسرار العلاقات بين السفارة البريطانية وجهاز البوليس المصري، وعن حقيقة أسماء المتعاملين مع السفارة من كبار الضباط وحجم العلاقات بين الطرفين، واهتمامات السفارة فيما يتعلق بالأحوال السياسية المصرية ... قال (**امري**): **" رأيت (طوبة) في المحافظة يوم ٥ مايو، وكانت المقابلة الضرورية تقطع باستمرار من الزوار الذين كانوا يهنئونه لترقيته إلى رتبة الأميرالاي التي أنعم بها عليه رئيس الوزراء بمناسبة ما قام به ضد الإخوان المسلمين "**.

ويمكن معرفة طوبة من الاطلاع على الأوامر العمومية لوزارة الداخلية بتاريخ ٣ مايو (١٩٤٩)، والتي ذكر فيها أسماء ١٩ ضابط من ضباط الأمن السياسي الذين منحوا رتبًا محلية في ذلك اليوم، وقد شملت الترقيات واحدًا لرتبة اللواء، وخمسة لرتبة الأميرالاي (عميد).

كانت مواقع عمل الأميراليات الخمسة الذين رُقّوا قبل زيارة (إمري) بثلاثة أيام هي:

١. مدير إدارة المباحث الجنائية الأميرالاي **محمود عبد المجيد**[1]، وهو الذي أشرف على قتل الأستاذ/ **حسن البنا**، ومقره الوزارة.

٢. حكمدار بوليس الجيزة (**الأميرالاي محمود جبر**)، ومقره الجيزة.

(١) حبس بعد الثورة بتهمة الاشتراك في قتل الأستاذ/ (البنا).

٣. مدير القسم المخصوص (**الأميرالاي عمر محمد حسن**) ومقره الوزارة.

٤. مفتش ببوليس القاهرة (**الأميرالاي محمد إبراهيم إمام**)(١)، ومقره محافظة القاهرة (مسئول البوليس السياسي).

٥. مفتش ببوليس القاهرة (**الأميرالاي محمد يوسف**)(٢)، ومقره محافظة القاهرة مسئول الشئون العربية.

وقد أخبر (**طوبة**) مسئول السفارة البريطانية بالتالي:

. قال: إن الإخوان المسلمين قد حطموا تمامًا في أعقاب الغارة التي تمت على أوكارهم في شبرا يوم ٤ إبريل (١٩٤٩)، حيث ضبط فيها

- ٢٣ مدفع استن، ومدفع ماكينة، ١١ مسدس بساقية.
- أكثر من ألف قنبلة يدوية.
- أكثر من ١٠ آلاف قطعة جلجنايت، وديناميت أغلبه معبأ في صناديق، ومعد للاستخدام، كميات كبيرة من قطن البارود، ثمانية قنابل زمنية.
- أكثر من نصف مليون طلقة بندقية، وأسلحة صغيرة، جهاز إرسال، ٥ قطع ملابس عسكرية.

قال إن **النحاس باشا** كان يريد مقاطعة الانتخابات المقبلة على زعم أن الانتخابات النزيهة ستكون مستحيلة في ظل الأحكام العرفية، غير أنه (**النحاس**) خضع لضغوط

---

(١) حبس بعد الثورة بالسجن الحربي، ورجح الدكتور/(عبد الوهاب بكر) في كتاب: "البوليس المصري" [١٩٢٢– ١٩٥٢] أن طوبة هو (محمد إمام).

(٢) حبس بعد الثورة بتهمة التآمر على الثورة.

القادة الوفديين الذين تزعمهم (**فؤاد سراج الدين**)، والذين أوضحوا أن مقاطعة أخرى ستعني بُعد الوفد عن السلطة خمس سنوات، وهي مدة تجعل الحزب يتراجع في ظلال النسيان، ثم يتحطم أمام القوة السياسية.

- قدم معلومات عن ضبط دولارات مزيفة من فئة العشرين دولار.
- قدم معلومات عن الشيوعية ونشاطها في مصر والبلاد العربية.
- قدم قائمة بالرحلات الجوية القادمة من الاتحاد السوفييتي.

وتضمن التقرير أسماء حركية لغير (طوبة) من الضباط المصريين بجهاز الأمن أمثال (trombone) (fish).

وفي تقرير أعده **القسم المخصوص** بوزارة الداخلية عن حالة الأمن العام في مصر، وقدمه إلى الوزارة الوفدية في أول يوم لها بتاريخ ١٢ يناير (١٩٥٠)، وحصلت السفارة البريطانية على نسخة منه، فسارعت بإرساله مترجمًا إلى اللغة الإنجليزية إلى وزارة الخارجية البريطانية، نجد أن التقرير يقدم تفاصيل دقيقة للغاية عن عمليات القبض على إيلي شوارتز[١] وزملائه أعضاء اللجنة المركزية لتنظيم نحشم الشيوعي، ويناقش التقرير مشاكل الأمن الداخلي في مصر، ويقسم هذه المشاكل إلى ٥ مشاكل:

١. الشيوعيين.
٢. المعارضة.
٣. الإخوان المسلمين.
٤. المتطرفين والعناصر الإرهابية.

(١) زعيم حركة "إيسكرا" الشيوعية بمصر وصهر موشى ديان.

٥. السيطرة بالأحكام العرفية.

ثم يحلل التقرير في استفاضة كل مشكلة على حدة، ويناقش استمرار العمل بالأحكام العرفية، ويتمسك بضرورة بقائها لمواجهة العناصر المتطرفة، ومواجهة الحركة الشيوعية، وتحرك **جماعة الإخوان المسلمين** المنحلة، ويكشف التقرير بجلاء عن تمسك أجهزة الأمن السياسي بضرورة بقاء الأحكام العرفية كوسيلة أساسية ووحيدة لأمن النظام الحاكم.

وكشف اللواء (**أحمد عبد الهادي**) حكمدار بوليس القاهرة منذ عام (١٩٤٨) وحتى منتصف عام (١٩٥٠)، في شهادته أمام محكمة الثورة في القضية المقامة ضد (**إبراهيم عبد الهادي باشا**) رئيس الوزراء ٢٨ ديسمبر (١٩٤٨) ٢٥ يوليو (١٩٤٩) عن شكل العلاقة بين جهاز البوليس والوجود البريطاني عندما قال في جلسة ٢٩ سبتمبر (١٩٥٣):

" لقد كانت مهمتي أن يعرض الضباط أوراقهم على مكتبي، وكان ضباط القلم السياسي يرسلون تقاريرهم للسفارة البريطانية، وللسراي وللوزارة، وأنا اللي عملته إني قطعت الاتصال بالسفارة، ونقلت الضباط اللي كانوا يقوموا بهذا العمل ".

. ومين كان رئيس القلم السياسي؟.

. كان **أحمد طلعت** وكانوا يتصلوا بكل الجهات، وكانوا مسئولين مني، ولكنهم في الوقت نفسه كانوا يتصلون بكل الجهات.

. وإيه اللي كان مخليك راضي بالوضع ده؟.

. أصل ده نظام قديم وساروا عليه)[١].

وكانت كل المعلومات، والأخبار الهامة تكتب في تقارير يومية ترسل إلى السفارة البريطانية، وكان ضابط البوليس السياسي (**جورج رياض نصير**) هو الذي يتولى كتابة هذه التقارير، حتى أحيل إلى الاحتياط في ١٥ ابريل (١٩٥٢).

والوثائق البريطانية تقدم كل يوم المزيد من أسرار التعاون، والعلاقات بين البوليس المصري والإنجليز بصورة تبين أن هذا الجهاز كان عينًا للانجليز على كل أوجه الحياة في مصر دون ما اعتبار لشكل العلاقة بينه وبين الحكومات المتعاقبة، فأيا كانت هذه الحكومات، فإنه كان يقدم للانجليز كل شيء عنها [٢].

---

(١) "البوليس المصري" [١٩٢٢-١٩٥٢] – [ص:٣٣٠].

(٢) "البوليس المصري" [١٩٢٢-١٩٥٢] – [ص:٣٢٦].

الفصل الثامن

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

انتهت الحرب العالمية الثانية عام (١٩٤٥) بهزيمة دول المحور (**ألمانيا – إيطاليا– اليابان**)، وانهيار النفوذ البريطاني والفرنسي بسبب الخسائر الهائلة التي منيت بها الدولتان في الحرب، وبروز أميركا وروسيا كقوتين عظمتين بلا منافس.

ومن ثم بدأت أميركا تبسط نفوذها على عدد كبير من الدول، ومن بينها الدول التابعة لبريطانيا مثل مصر.

وفي نفس الوقت بدأ الغليان الشعبي ضد فساد النظام الملكي يتزايد بعد الهزيمة في حرب فلسطين عام (١٩٤٨)، كما اشتدت المطالبة الشعبية بجلاء بريطانيا عن مصر، وبدأت سلسلة من العمليات الفدائية القوية ضد قواعد الجيش البريطاني بمنطقة القناة.

وتواصلت أميركا[١] مع بعض أعضاء تنظيم الضباط الأحرار[٢]، ودعمتهم في الانقلاب على الملك الفاسد التابع لبريطانيا، وتوثقت العلاقة بين أميركا وبين النظام الجديد، حتى أن السفير الأميركي بمصر **مستر كافري** رفض تعيين **السنهوري باشا** رئيسا للوزراء بعد الثورة، فاستجاب له مجلس قيادة الثورة[٣]، وتولى **جمال عبد الناصر** منصب وزير الداخلية، ثم دخل **جمال** في صراع عام (١٩٥٤) مع **الرئيس محمد نجيب**، ودعمت القوى الغربية **ناصر** ضد **نجيب**، وفقًا لرواية عضو مجلس قيادة الثورة **خالد محيي الدين** في مذكراته أثناء حديثه عن أجواء الصراع بين **ناصر ونجيب**، حيث قال:

---

(١) تناولت العديد من الدراسات علاقة أميركا بالضباط الأحرار من أبرزها: "الآن أتكلم" ل(خالد محيي الدين) – "كنت رئيسًا لمصر" ل(محمد نجيب) – "لعبة الأمم" ل(مايلز كوبلاند) – "ثورة يوليو الأميركية" ل(محمد جلال كشك).

(٢) (جمال عبد الناصر) – (عبد المنعم أمين) – (علي صبري).

(٣) "الآن أتكلم" – مذكرات (خالد محيي الدين) [ص:١٨٩] – الأهرام – ط[١٩٩٢].

" قابلت بالقاهرة الصحفي الفرنسي روجيه استفان؛ فقال لي:

إن الدوائر الحاكمة في الغرب قررت مساندة جمال ضد نجيب، إنهم الآن يفضلون جمال؛ لأنه سيكون حاكمًا قويًا، ومتفهمًا للأوضاع في آن واحد.

أما نجيب فهو حاكم ضعيف وأمثاله سرعان ما يخضعون لضغط الجماهير... "

[١]، وبالفعل انتهى الصراع بعزل **محمد نجيب**، وتولي **ناصر** منصب الرئيس.

← حل جهاز المخصوص:

مع سقوط النظام الملكي، ونجاح ثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٢)، حرص (**الضباط الأحرار**) على تفكيك بنية النظام الملكي وأجهزته القوية، فتعرض جهاز البوليس بصفة عامة، والأمن السياسي بصفة خاصة لتغييرات واسعة، فجرى إحالة عدد كبير من الرتب العليا بالبوليس إلى المعاش، وجرى تغيير المديرين، وتغيير الحكمداريين بآخرين، وسمح لكثير من الضباط بطلب تسوية حالاتهم، وتيسير إحالتهم إلى المعاش وفق القانون ١٨١ لسنة (١٩٥٢) الذي سمح لطالبي تسوية حالاتهم بضم الباقي عن مدة خدمتهم، حتى سن الستين إلى مدة خدمتهم الحقيقية بحد أقصى قدره سنتان.

وألغي **القسم المخصوص والقلم السياسي** وتولت المخابرات الحربية مسئوليات الأمن السياسي داخليًا وخارجيًا إلى أن أنشئت **إدارة المباحث العامة** في ٢٢ أغسطس (١٩٥٢).

(١) "الآن أتكلم" – مذكرات (خالد محيي الدين) – [ص:٢٨٦] – الأهرام ط [١٩٩٢].

تلا ذلك إنشاء **هيئة المخابرات العامة**[١] التي أصبحت المسئول الرئيسي عن الأمن السياسي الخارجي، مع اعتبارها الهيئة الأم لجميع أجهزة الخدمة السرية.

المخابرات الأميركية والمباحث العامة (أمن الدولة):

كان الضعف النسبي لأجهزة الأمن الحربية، والسياسية قبيل الثورة من أحد أسباب نجاح الثورة، فقد كان أمن الجيش خاضعًا لسيطرة المخابرات الحربية التي كانت مجرد وحدة صغيرة تتكون من ١٥ ضابط، وبالتالي لم يكن لهم القدرة على الإحاطة بكافة أنواع النشاط السري داخل الجيش.

أما الأمن السياسي فلم يكن به سوى ٢٤ ضابط، وهذا الضعف أزعج **جمال عبد الناصر**، فقد خشي أن يتكرر الانقلاب الذي قام هو به، ومن هنا رأى إعادة بناء أجهزة الأمن.

واختار (**عبد الناصر**) (**زكريا محيي الدين**) ليتولى مسئولية المخابرات الحربية، واستعان بالضابط **صلاح الدسوقي**[٢] لتأسيس جهاز أمن سياسي قوي.

ولتوضيح الملابسات المحيطة بتأسيس جهاز المباحث العامة، أورد شهادة كل من **اللواء صلاح الدسوقي، واللواء أحمد رأفت النحاس** أول رئيس للجهاز، يقول **صلاح الدسوقي**: " بعد قيام الثورة كانت هناك حقيقة واضحة، وهي أن الثورة ما زالت بلا جهاز أمني قوي يمكنه التصدي لرياح المؤامرات،

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن نشأة جهاز المخابرات العامة انظر: كتاب (صلاح نصر) – "الثورة– المخابرات– النكسة " – دار. الخيال ط. [١٩٩٩].

(٢) عمل (صلاح الدسوقي) كمندوب للجيش في وزارة الداخلية، وتولى فيما بعد منصب محافظ القاهرة، ثم تولى منصب سفير، ثم اختلف مع عبد الناصر، وظل خارج البلاد.

والأنشطة السرية الموجهة ضد الثورة، ولم تكن الثورة تملك المعلومات الكافية، والتي تنير الطريق لحظة اتخاذ القرار، وكان ذلك أثرًا جانبيًا للسياسة التي فرضت على مصر قبل الثورة، حيث لم يكن مسموحًا لمصر أن يكون لها جهاز أمني قومي قوي يخدم مصالحها، وكان الجهاز الأمني الوحيد المعني بالنشاط السياسي والسري الداخلي هو جهاز القلم المخصوص الذي كان يلعب دور موازي لجهاز أمن الدولة الآن مع الفارق، فعلى الرغم من عراقة هذا الجهاز إلا أنه أنشئ في البداية لخدمة سلطات الاحتلال في مواجهة المصريين

ومن ثم أصدر مجلس قيادة الثورة قرارًا بإقالة كافة عناصر القلم السياسي من القمة إلى القاعدة، وكان أول من أحيل إلى التقاعد هو (**إبراهيم بك إمام**)[١] مدير الجهاز، وكل من تورط بشكل قوي مع النظام السابق للثورة، وحل محل هؤلاء عناصر شابة تم انتدابهم من إدارات الداخلية المختلفة[٢].

وأذكر أن **عبد الناصر** قال لي: يا صلاح أنت عيناي وأذناي في الوزارة، ولا أريد أية أخطاء، ولي مطلبات شخصيات:

أولهما: أنني لا أريد سماع أية معلومة تتعلق بالأمن من أحد بعد أن تصبح متداولة؛ أما المطلب الثاني: فقد كان مفاجئًا لي حيث قال **عبد الناصر**: لا أحب يا صلاح أن يحدث لي مثلما حدث للنقراشي باشا بوزارة الداخلية، وكان يقصد عملية اغتيال **النقراشي باشا** داخل مبنى وزارة الداخلية "

واقترح **زكريا محيي الدين** دمج المباحث العامة في جهاز المخابرات بعد فصله عن وزارة الداخلية للاستفادة من عناصره البشرية ذات الخبرة الطويلة والمعرفة التامة بكافة الفصائل والتنظيمات السياسية في مصر، بالإضافة إلى:

---

(١) تعرض (محمد إمام) للاعتقال بالسجن الحربي فور قيام الثورة.

(٢) قارن بين أسلوب الضباط الأحرار في تفكيك بنية النظام الملكي، وبين أسلوب التعامل مع بنية نظام مبارك بعد ثورة ٢٥يناير.

أن جهاز المباحث العامة كان يملك أرشيفًا سياسيًا طويلاً يمتد لأكثر من مئة سنة.

ولكني اقترحت اقتراحًا بديلاً، وهو أن يتم اختيار بعض ضباط المباحث العامة وصف الضباط، والمخبرين من ذوي القدرات، والمواهب في مجالاتهم المهنية، وخاصة من سبق لهم العمل في متابعة الأنشطة السياسية للإخوان، والشيوعيين وغيرها من التنظيمات المختلفة، وأن يتم ضم هؤلاء الضباط إلى المخابرات العامة بشكل نهائي، وقلت أنه في حالة الاستغناء عن خدماتهم من المخابرات العامة لا يجب أن يعود هؤلاء إلى الخدمة في الداخلية مرة أخرى، بل تتم إحالتهم إلى التقاعد حفاظًا على سرية العمل في الجهاز، واقترحت أيضًا أن تحتفظ المخابرات بنسخة طبق الأصل من أرشيف المباحث العامة ذي العمر الطويل، والذي يحوي كل كبيرة وصغيرة عن الحياة السياسية في مصر.

وتمت الموافقة على إرسال مجموعة مختارة بعناية من ضباط المباحث العامة إلى مدرسة المخابرات المركزية الأمريكية للحصول على دورة تدريبية كأول بادرة للتعاون الأمني بيننا وبين المخابرات الأمريكية، وقد لاقى طلبي قبولا كبيرا من الأمريكيين، وخاصة أن العلاقات بينهم وبين قادة الثورة كانت لا تزال في وضع جيد.

وبالفعل استدعيت إلى مكتبي الضباط السبعة الذين اخترتهم على مسئوليتي الشخصية وهو: [**عبد الفتاح رياض، أحمد الوتيدي، يسري الجزار، كوثر عبد القادر، محيي خفاجة، أنور نصار، محيي سالم**]، وهناك تم تدريبهم على فنون مكافحة الجاسوسية، والمراقبة، وتأمين المنشآت، والشخصيات الهامة. كذا تم تدريبهم على فنون التحقيق والاستجواب، وجمع الأدلة وأساليب التفاوض إلى آخر فروع العمل المخابراتي.

وقد استغرقت هذه الدورة ستة أسابيع اجتازها الضباط بنجاح منقطع النظير، وعادوا إلى مصر بالفعل في نهاية النصف الأول من عام (١٩٥٤)، وفي صحبتهم كمية من الكتب والمراجع، والأجهزة الفنية المساعدة، وكانت هذه الكتب والأجهزة نواة القاعدة العلمية التي اعتمدنا عليها فيما بعد.

وأذكر أنه حين عاد أعضاء البعثة إلى مصر تم تقسيمهم ما بين جهاز المخابرات العامة ووزارة الداخلية " (١).

ويكمل **اللواء أحمد رأفت النحاس** أول رئيس للمباحث العامة الحديث عن ظروف إنشاء المباحث العامة في ٢٢ أغسطس سنة (١٩٥٢) قائلاً:

" طلبني مدير الأمن العام الجديد، لدراسة كيفية إنشاء الإدارة الجديدة التي صدر قرار وزير الداخلية بإنشائها وسميت إدارة أمن الدولة، وعينت مديرًا لها وبقينا في المناقشة حتى الصباح، واتفقنا على استمرار الاجتماعات بالوزارة، وأن أقوم أنا بعمل مشروع متكامل لهذه الإدارة وأعرضه في الاجتماع التالي لدراسته، وفعلاً تم ذلك بعد عدة اجتماعات يومية بالوزارة.

وتوجهت إلى رئاسة مجلس الوزراء في ١٧ أغسطس (١٩٥٢)، حيث قابلت رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية/ **علي ماهر باشا**، ومعي مشروع القرار بإنشاء هذه الإدارة فناقشني في التسمية، وعرض أن نسميها إدارة المباحث العامة كالتسمية المستخدمة في فرنسا للإدارة المماثلة فوافقت ووقع قرار إنشائها بهذا الاسم، وأقر حركة نقل الضباط الذين اخترتهم مؤقتا إليها، وكان عددهم ١٢٢ ضابطًا من رتب مختلفة عُيِّنوا بالإدارة نفسها وفي فروعها في جميع أنحاء الجمهورية.

---

(١) لمزيد من التفصيل عن نشأة المباحث العامة انظر: (عبد الناصر) وزيرًا للداخلية، (محمد صلاح الزهار) – ط[٢٠٠٠] – [ص:٢١٤–٢٣٣].

وبدأت العمل من اليوم التالي بالوزارة في المكاتب التي كانت مخصصة للقسم المخصوص الملغي، وكانت عبارة عن خمس غرف(١).

وكان من بين هؤلاء الضباط ٦ ضباط من المخصوص، فضلاً عن عدد ممن تولوا مناصب هامة(٢) بالدولة فيما بعد مثل: (**حسن طلعت** رئيس المباحث العامة، **وممدوح سالم** وزير الداخلية ورئيس الوزراء، **وأحمد رشدي** وزير الداخلية، **وحسن أبو باشا** رئيس جهاز مباحث أمن الدولة ووزير الداخلية، **والنبوي إسماعيل** وزير الداخلية، **وسعد الشربيني**(٣) محافظ الدقهلية ".

---

(١) كتاب (عبد الناصر) وزيرًا للداخلية – (محمد صلاح الزهار)–[ص:٢٣٣].

(٢) انظر: قائمة أسماء الضباط في "البوليس السياسي في مصر" [١٩٣٧–١٩٥٢] – [ص:١٩٨].

(٣) قتل المقدم (عمرو سعد الشربيني) في عملية اغتيال رئيس مجلس الشعب، (رفعت المحجوب) عام [١٩٩٠]، حيث كان يتولى حراسة المحجوب.

ضباط المخصوص في المباحث العامة:

لم يلبث **اللواء أحمد رأفت النحاس** كثيرًا على قمة جهاز المباحث العامة؛ إذ سرعان ما تمت الإطاحة به في ٢٣ سبتمبر (١٩٥٣) لاعتراضه على بعض قرارات وزير الداخلية آنذاك **جمال عبد الناصر**، وفي أواخر أيام **النحاس** تم (نقل بعض ضباط المباحث العامة لجهات شرطية أخرى، وإعادة تعيين ضباط من جهاز المخصوص بدلاً منهم)[١]، ثم تولى ضابط البوليس السياسي **عبد العظيم فهمي** رئاسة المباحث العامة، وبذلك تم وصل الانقطاع التاريخي الذي حدث بين جهاز المخصوص والمباحث العامة، بما يضمن للثاني الاستفادة من الخبرات المتراكمة للأول.

تكشف شهادة كل من **صلاح الدسوقي وأحمد النحاس**، عن طبيعة الأسلوب الذي اتبعه الضباط الأحرار لتفكيك منظومة الأمن السياسي الموالية للملك ولبريطانيا، وكيفية بناء منظومة أمن سياسي موالية للنظام الجديد، ويمكن إيجازها كالتالي:

١. إلغاء جهاز المخصوص، والقبض على قياداته **كمحمد إبراهيم إمام ومحمد يوسف**، وإحالة باقي القيادات للتقاعد، مما كفل القضاء فعليًا على نفوذ الجهاز.

٢. تكوين جهاز جديد من عناصر شابة، كانت تعمل بإدارات أخرى بالداخلية، وبرئاسة ضابط الشرطة **أحمد النحاس** والمشهود له بالكفاءة، وبذلك ضُمن ولاء عناصر الجهاز الجديد للثورة.

---

(١) كتاب (عبد الناصر) وزيرًا للداخلية – [ص:٢٤٣].

٣. بعد مضي عام على الثورة ،واستقرار الجهاز الأمني الجديد، تمت الاستعانة بعدد من ضباط المخصوص للاستفادة من خبراتهم، كما تمت الإطاحة **بأحمد النحاس**، دون أن يمثل التحاق الضباط القدامى بالمباحث العامة؛ أي تهديد لولاء الجهاز لقيادة الثورة.

٤. استفاد مجلس قيادة الثورة من علاقاته القوية بأميركا، لتدريب أفراد الجهاز الجديد ورفع مستواهم الأمني.

وحرصت القيادة السياسية الجديدة على تشعب اهتمامات الجهاز السياسي الجديد بما يتفق واهتماماتها، ومحاولتها منذ البداية إحكام قبضتها على كل أوجه الحياة السياسية في البلاد، فتكون جهاز المباحث العامة من[1]:

١- مكتب شئون الأجانب.

٢- مكتب مكافحة الصهيونية:

وكان دوره الحد من النشاط الضار بمصالح البلاد، ومراقبة الجمعيات والنوادي الجمعيات الخيرية والاجتماعية والأنشطة الرياضية التي ينتظم فيها شباب الطائفة الإسرائيلية التي كانت موجودة بمصر في ذلك الوقت، والبحث والتحري عن الإسرائيليين وغيرهم من رعايا الدول العربية الذين يرغبون في تجديد إقامتهم بالبلاد، ومكافحة تهريب النقد إلى الخارج.

(١) "البوليس المصري" [١٩٢٢-١٩٥٢] -[ص:٣٣٣].

٣- مكتب شئون الطلبة:

ويهتم بإبعاد التيارات الحزبية عن الطلبة، وإبعاد تأثير الجماعات والأحزاب أو الهيئات المتطرفة أو ذات الميول والمبادئ الهدامة عنهم، وكان من واجبات ضباط هذا المكتب المرور على الكليات والمعاهد والمدارس لتفقد حالة الدراسة، ومراقبة الطلبة الشيوعيين، والكشف عن تذمر الطلبة.

٤- مكتب شئون الصحافة:

للتحري عن الصحفيين وتنفيذ متطلبات إدارة المطبوعات ونيابة الصحافة والنشر والتنفيذ تعليمات الرقابة العسكرية.

٥- مكتب مراقبة المطابع:

لملاحظة نشاط دور الطباعة حتى لا يتمكن أحد من طبع أو إعداد نشرات مثيرة للخواطر أو تتضمن ما يخالف القانون أو تسئ إلى النظام الجديد، ومراقبة موظفي وعمال هذه الدور للتعرف على ميولهم.

٦- مكتب شئون العمال:

لملاحظة النشاط اليساري داخل صفوف العمال، ونشاط النقابات العمالية، ومراقبة اجتماعاتها.

٧- مكتب المراقبة والتحريات:

لمراقبة الخطرين على أمن الدولة وأنصار العهد السابق.

٨- مكتب شئون الأحزاب:

لمراقبة نشاط الأحزاب السابقة، ومحاولتها استرداد ما فقدته على يد النظام الجديد، ومناهضة الشائعات ومحاربة التفرقة الدينية.

٩- مكتب مكافحة الشيوعية.

١٠- الأرشيف والأعمال الكتابية.

المباحث العامة على خطى المخصوص:

سارت المباحث العامة على خطى المخصوص، وكان أول تحدي واجهته هو إضراب العمال بكفر الدوار حيث قامت إدارة مصنع كفر الدوار في ١٢ أغسطس (١٩٥٢)، بنقل مجموعة من العمال إلى فرع المصنع بكوم حمادة، فأعلن العمال إضرابهم عن العمل، وقاموا بوقفة احتجاجية لإعلان مطالبهم، وعندما حضرت قوات البوليس لفض الإضراب حدثت اشتباكات انتهت بمقتل ٩ أشخاص بينهم اثنان من رجال البوليس، وقامت قوات الجيش والشرطة بالقبض على العشرات من العمال، وعُرضوا على محكمة عسكرية برئاسة عضو مجلس قيادة الثورة **عبد المنعم أمين**[(١)]، فحكمت المحكمة بإعدام العاملين **محمد خميس** (١٩سنة)، **ومحمد البقري** (١٧سنة)، ونفذ فيهما الحكم بتاريخ ٧ سبتمبر (١٩٥٢).

(١) عرف (عبد المنعم أمين) بعلاقاته القوية بالأميركان، وكان يعد من أبرز رجالهم بمجلس قيادة الثورة.

وعلق الرئيس **محمد نجيب** على تقارير المباحث العامة التي عرضت عليه أثناء أحداث الشغب بكفر الدوار قائلا " **وجدت على مكتبي أكوام من التقارير المخيفة، والتي تفرض علينا الخوف من الاضطرابات العمالية، وتطالبنا بالضرب بيد من حديد على كل من يتصور إمكانية قلب العمال علينا، وأحسست أنها تقارير كاذبة، وأنها كتبت بنفس الأسلوب الذي كان يكتب به البوليس السياسي تقاريره للملك ، لقد تغير العهد وتغير الرجال؛ لكن أسلوب هذه التقارير لم يتغير** "[1].

وفي عام (١٩٦٤) تولى رئاسة المباحث العامة ضابط القسم **المخصوص حسن طلعت**[2]، وسبق لطلعت أن شارك في قمع أعمال المقاومة ضد الإنجليز التي كان يقوم بها الإخوان في القناة عام (١٩٥٤)، ثم أشرف على المجازر الدموية بحق الإخوان المسلمين عام (١٩٦٥)، وكان من أشهر تلاميذه: **اللواء فؤاد علام** ، ويعود **لحسن طلعت** فضل إنشاء قوات الأمن المركزي عام (١٩٦٩)؛ إذ: (شاهد أثناء رحلة عمل له بفرنسا فرقتين فرنسيتين لحفظ الأمن إحداهما: تدعى **crs** تقوم بدور مثيل لدور الأمن المركزي، والثانية: تدعى **الجندرمة**، وهى فرقة بالجيش تعمل بالأعمال البوليسية في وقت السلم تبعًا لوزير الداخلية، وتعمل في وقت الحرب تبعًا لوزير الحربية، فنقل الفكرة بعد عودته للمسئولين، وتم إنشاء **قوات الأمن المركزي** والتي بلغ تعدادها بحلول عام (١٩٧٠) ما يزيد عن ٨ آلاف جندي[3].

---

(١) "كنت رئيسا لمصر" مذكرات (محمد نجيب) – المكتب المصري الحديث – ط. [١٩٨٤] –[ص:١٧٢].

(٢) خدم بأجهزة الأمن السياسي من عام [١٩٣٩] إلى عام[١٩٧١]، وله كتاب بعنوان: "في خدمة الأمن السياسي" [١٩٣٩–١٩٧١].

(٣) "مذكرات قادة المخابرات والمباحث" – (محمد الجوادي) – دار الخيال – ط[١٩٩٩] – [ص:٣٧٥].

واستمرت العلاقة القوية بين جهاز المباحث العامة وأجهزة الأمن الأجنبية، وتلقى أغلب قيادات المباحث العامة دورات تدريبية بالخارج.

وانتهى الحال **بحسن طلعت** سجينًا ضمن مجموعة **عبد الناصر** التي اعتقلها **السادات** في أحداث ١٥ مايو (١٩٧١)، وتغير اسم جهاز المباحث العامة ليصير قطاع مباحث أمن الدولة.

ويلاحظ أن معظم وزراء الداخلية بعد عام (١٩٧١) كانوا من ضباط المباحث العامة **كممدوح سالم** (١٩٧١—١٩٧٥)، **والسيد فهمي** (١٩٧٥-١٩٧٧)، **والنبوي إسماعيل** (١٩٧٧-١٩٨٢)، **وحسن أبو باشا** (١٩٨٢-١٩٨٤)، **وأحمد رشدي** (١٩٨٤-١٩٨٦)، **وعبد الحليم موسى** (١٩٩٠-١٩٩٣) **وحبيب العادلي** (١٩٩٧-٢٠١١).

ويعد **حبيب العادلي** من آخر ضباط المباحث العامة الباقين في المشهد السياسي، حيث التحق بالمباحث العامة عام (١٩٦٥)، وخدم بمكتب الشئون العربية، وحصل على (دورة مكافحة إرهاب بأميركا عام (١٩٨٥)[(١)]، ثم عين رئيسا لجهاز مباحث أمن الدولة عام (١٩٩٥)، ثم وزيرًا للداخلية عام (١٩٩٧)، وانتهى به الحال سجينًا بعد ثورة ٢٥ يناير (٢٠١١).

❀ ❀ ❀

(١) "قادة الشرطة في السياسية المصرية" [١٩٥٢-٢٠٠٠] – (محمد الجوادي) – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ط [٢٠٠٨] – [ص:٦٧٠].

الخاتمة

من خلال استعراض تاريخ أجهزة الأمن السياسي منذ إنشائها حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٢)، نجد أنها نشأت في عام(١٨٠٥) لحماية الحاكم المستبد، ثم سخرها الإنجليز لحماية مصالحهم وحلفائهم، وتطورت تطورًا كبيرًا بعد ثورة (١٩١٩)، لتستفيد من قصورها في عدم القدرة على التنبؤ باندلاع حدث شعبي ضخم مثل الثورة، وبالتالي وسعت اهتماماتها ومجالات عملها لتتمكن من رصد الرأي العام بدقة، مما يسهل عليها كبح جماح أي ثورة شعبية مستقبلية تهدد هيمنة الاحتلال، وبدءًا من الأربعينات، أخذت تجاوزاتها تزداد، فظهرت ممارسات مثل:

تعذيب الخصوم السياسيين وتصفيتهم جسديًا في خروج سافر على القوانين المنظمة لعملها، وتمتعت آنذاك بمظلة حماية ضمنت لها عدم المحاسبة على جرائمها وتجاوزاتها، لتتحول إلى دولة داخل الدولة، تسعى لتحقيق هدفين:-

١. حماية النظام الحاكم.

٢. حماية المحتل البريطاني.

ثم ازداد تغولها بعد تأسيسها الثاني عقب نجاح ثورة ٢٣ يوليو، فديس الشعب وامتهنت كرامته، وسرقت أمواله، وسنت تشريعات تخنق حرياته، وعلقت المشانق، وفتحت المعتقلات للأحرار من أبنائه.

وباستدعاء تواريخ خدمة أبرز قيادات جهاز الأمن السياسي:

نجد أن **سليم زكي** كان تلميذا **لإنجرام وكين بويد**، ثم تتلمذ على يده **حسن طلعت**، وتتلمذ **حسن أبو باشا** على يد **حسن طلعت**، وتتلمذ على يديهما كل من **فؤاد علام وحبيب العادلي**، وتتلمذ **حسن عبد الرحمن** على يدي **علام والعادلي**.

- العميد **إلكسندر إنجرام** خدم بالأمن السياسي بمصر٢٣ سنة (١٩٠٢-١٩٢٥)
- **كين بويد**(١) خدم بالأمن السياسي بمصر ١٥ سنة (١٩٢٣-١٩٣٧).
- **اللواء سليم زكي** خدم بالأمن السياسي ٢٨ سنة (١٩٢٠-١٩٤٨).
- **اللواء حسن طلعت** خدم بالأمن السياسي ٣٢ سنة (١٩٣٩-١٩٧١).
- **اللواء حسن أبو باشا** خدم بالأمن السياسي ٣٢ سنة (١٩٥٢-١٩٨٤).
- **اللواء فؤاد علام** خدم بالأمن السياسي ٢٦ سنة (١٩٥٩-١٩٨٥).
- **اللواء حبيب العادلي** خدم بالأمن السياسي ٤٦ سنة (١٩٦٥-٢٠١١).

(١) كان يعمل قبل توليه منصب مدير الإدارة الأوربية عام [١٩٢٣] مديرًا عامًا بوزارة الخارجية المصرية براتب ١٢٠٠ جنيه في السنة.

وهذا التوريث التاريخي للخبرات يكشف أحد أهم أسباب استمرار أجهزة الأمن السياسي في أداء نفس الأدوار عبر العهود المختلفة، بالرغم من تغير اسم الجهاز وشكل النظام الحاكم، مما يستدعي عدم الاكتفاء بتغيير اسم الجهاز بعد ثورة ٢٥ يناير (٢٠١١) إلى قطاع الأمن الوطني، وإنما يستلزم فتح حوار مجتمعي يطرح تصورات ومقترحات لإيجاد جهاز أمني حقيقي، يعمل على خدمة الشعب لا الاقتصار على خدمة النظام الحاكم وحلفائه بالداخل والخارج.

ولا يسعني في خاتمة الدراسة إلا أن أذكر بثلاثة ملاحظات هامة:

١. حملات تطهير الشرطة من العناصر الوطنية، و التي قام بها الإنجليز أثناء إشرافهم على الشرطة (١٨٨٢-١٩٤٦)، وخصوصًا عقب احتلالهم لمصر عام (١٨٨٢)، وعقب ثورة (١٩١٩)، أدت لهيمنة الشخصيات غير الوطنية على منظومة الشرطة المصرية، وهو ما يفسر السلوك القمعي الذي تميز به جهاز الشرطة آنذاك في تعامله مع المواطنين.

٢. التغيرات السياسية الكبرى التي مرت بها مصر صاحبها دائمًا اعتقال كبار مسئولي جهاز الأمن السياسي، فبعد ثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٢) تم اعتقال رئيس المخصوص **اللواء محمد إبراهيم إمام** في السجن الحربي، وبعد حركة التصحيح في ١٥ مايو (١٩٧١) تم اعتقال رئيس المباحث العامة **اللواء حسن طلعت** لمدة ٤ شهور، وبعد ثورة ٢٥ يناير (٢٠١١) تم القبض على رئيس مباحث أمن **الدولة اللواء حسن عبد الرحمن**، ولعل ذلك يكون عبرة لمن يأتي بعدهم.

٣. إن تاريخ الحركات الجهادية والمقاومة التي تصدت للمحتل وأعوانه، بدءًا من الحزب الوطني بقيادة **مصطفى كامل**، **ومحمد فريد**، **وعبد العزيز جاويش** ومرورًا **بجمعية التضامن الأخوي**(١)، ورموزها:

(إبراهيم الورداني، وعبد العزيز علي، وآل عنايت)، وإنتهاء بالجماعات الإسلامية المعاصرة، يؤشر على أصالة الشعب المصري ورفضه للظلم والاستبداد، واستعداده للتضحية من أجل الحرية والكرامة.

---

(١) يلاحظ أن نظام آخذ البيعة في جمعية التضامن الأخوي يشبه كثيرًا نظام أخذ البيعة لدى النظام الخاص بالإخوان المسلمين،كما أن عمليات التنظيمين تشابهت كثيرًا، كما أن عضو جمعية التضامن الأستاذ (عبد العزيز على) انضم لتنظيم (سيد قطب) عام (١٩٦٥)؛ مما يوحي بوجود علاقة بين جمعية التضامن الأخوي والنظام الخاص.



ضباط جهاز المخصوص



وكيل وزارة الداخلية عبد الرحمن عمار .. صاحب مذكرة حل جماعة الإخوان


لحظات القبض على محمد نجيب ١٤ نوفمبر ٥٤

الرئيس: محمد نجيب لحظة القبض عليه من أنصار جمال عبد الناصر.



الأستاذ/ سيد قطب في المعتقل.



أحمد الرفاعي رحمه الله.



زنزانة لبثت فيها٨٢ يوم قبل ترحيلي لمعتقل أبو زعبل. ارتفاع العتبة كان مقصوداً لملئ أرضيتها بالماء ، لكي لا أتمكن من النوم.



معتقل أبو زعبل شديد الحراسة.



مع شاويش معتقل أبي زعبل ... الشاويش حسين .. بعد ثورة ٢٥ يناير.



الأخ طارق علي أثناء وقفة تطالب بحل جهاز الأمن الوطني، وأصيب بعدها إصابة بالغة في أحداث العباسية.



صورة اللواء حبيب العادلي ببدلة السجن.

المراجع

١- البوليس في مصر (١٨٠٥-١٩٢٢) (عبد الوهاب بكر) - رسالة ماجستير غير منشورة عام (١٩٧٧) آداب عين شمس.

٢- البوليس المصري (١٩٢٢-١٩٥٢) (عبد الوهاب بكر) - مكتبة مدبولي - ط [١٩٨٨].

٣- البوليس السياسي في مصر (١٩٢٢-١٩٣٦) (محمد خيري طلعت) - رسالة ماجستير غير منشورة عام (١٩٨٦) آداب عين شمس.

٤- البوليس السياسي في مصر (١٩٣٧-١٩٥٢) (محمد خيري طلعت) - رسالة دكتوراه غير منشورة عام (١٩٩٢) آداب عين شمس.

٥- الشرطة والنضال الوطني (١٨٨١-١٩٨١) - مركز بحوث الشرطة - ط [١٩٨٢].

٦- الثائر الصامت - مذكرات (عبد العزيز علي) - دار المعارف - ط [١٩٨٠].

٧- الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي - (عبد الرحمن الرافعي) - دار المعارف ط [١٩٨٣].

٨- أضواء على النشاط الشيوعي في مصر (١٩٢١-١٩٥٠) - د/ (عبد الوهاب بكر) - دار المعارف - ط [١٩٨٣].

٩- أرغمت فاروق على التنازل عن العرش - مذكرات (عبد المنعم عبد الرؤوف) - الزهراء للإعلام العربي - ط [١٩٨٨].

١٠- الآن أتكلم - مذكرات (خالد محيي الدين) - الأهرام - ط [١٩٩٢].

١١- الإخوان وأنا - (فؤاد علام) - المكتب المصري الحديث - ط [١٩٩٦].

١٢- ثورة (١٩١٩) - تاريخ مصر القومي من (١٩١٤) إلى (١٩٢١) - (عبد الرحمن الرافعي) - دار المعارف - ط [١٩٨٧].

١٣- جماعات التكفير في مصر الأصول التاريخية والفكرية - (عبد العظيم رمضان) - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ط [١٩٩٥].

١٤- حسن البنا متى؟ وكيف؟ ولماذا؟ - (رفعت السعيد) - دار الطليعة الجديدة - ط [١٩٩٧].

١٥- (الثورة - المخابرات - النكسة) - (صلاح نصر) - دار الخيال- ط [١٩٩٩].

١٦- "في ضوء القمر" - مذكرات قادة العمل الوطني السري والاغتيالات السياسية [١٩١٠-١٩٢٥] - (محمد الجوادي) - مكتبة الشروق الدولية - ط [٢٠٠٨].

١٧- (عبد الناصر) وزيرًا للداخلية - (محمد صلاح الزهار) - ط [٢٠٠٠].

١٨- قادة الشرطة في السياسية المصرية [١٩٥٢-٢٠٠٠] - (محمد الجوادي) - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ط [٢٠٠٨].

١٩- كنت رئيسا لمصر- مذكرات (محمد نجيب) - المكتب المصري الحديث - ط (١٩٨٤).

٢٠- مذكرات قادة المخابرات والمباحث - (محمد الجوادي) - دار الخيال - ط [١٩٩٩].

٢١- ملخص دراسة الوجه الآخر للحركة الإسلامية - التقرير الاستراتيجي الثاني لمجلة البيان.

٢٢- "من قتل حسن البنا" - (محسن محمد) - دار الشروق - ط [١٩٨٧].

٢٣- ٥ أيام هزت مصر(التاريخ السري لمصر بالوثائق البريطانية والأميركية) - (محسن محمد) - ط [١٩٨٤].

٢٤- ٥٠ عاما على ثورة [١٩١٩] - مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة - الأهرام - ط[١٩٦٩].

الفهرس

	العنوان	الصفحة
	أهمية الدراسة	٣
	الفصل الأول: موجز تاريخ جهاز الأمن السياسي المصري	٧
	الفصل الثاني: الأمن السياسي (١٨٠٥-١٨٨٢)	١٢
١	لاظوغلي وديوان الوالي (١٨٠٥)	١٤
٢	تأسيس القلم المخصوص (١٨٥٧)	١٥
٣	محاولات اغتيال الخديوي إسماعيل (١٨٦٩)	١٦
٤	تصفية وزير المالية (١٨٧٦)	١٧
	الفصل الثالث: الاحتلال البريطاني (١٨٨٢)	١٨
١	إعادة هيكلة البوليس (١٨٨٣)	٢٠
٢	تصفية مؤسسات الدولة من العناصر الثورية	٢٢
٣	بدء المقاومة السرية	٢٢
٤	تأسيس جهاز أمن الحدود	٢٣
٥	انهيار نظام دوفرين	٢٤
٦	فصل الضباط الوطنيين	٢٤
	الفصل الرابع: جمعية التضامن الأخوي	٢٦
١	اغتيال بطرس غالي (١٩١٠)	٢٩
٢	تداعيات الاغتيال	٣٤
٣	إنشاء مكتب الخدمة السرية (١٩١٠)	٣٤
٤	سن قوانين تجرم المقاومة	٣٦
٥	تزايد الاغتيالات	٣٦
٦	ضباط الشرطة وجمعية التضامن الأخوي	٣٨
	الفصل الخامس: ثورة (١٩١٩)	٤٢
١	الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)	٤٣
٢	محاولة اغتيال السلطان حسين كامل ١٩١٥	٤٤
٣	إنشاء المكتب العربي (١٩١٦)	٤٥
٤	اندلاع الثورة	٤٦
٥	البوليس وقمع الثورة	٤٩
٦	تطهير البوليس من العناصر الثورية	٥٢

الفصل السادس: أجهزة الأمن السياسي (١٩١٩-١٩٣٧)		٥٤
١	إنشاء القسم المخصوص (١٩١٩)	٥٥
٢	جدول بعمليات "جمعية التضامن الأخوي"	٥٨
٣	إنشاء الإدارة الأوربية (١٩٢٢)	٦٦
٤	أسباب عدم اكتشاف منفذي الاغتيالات	٦٨
٥	نظرية "عقل أوروبي وأيد مصرية"	٧٠
٦	سليم زكي الأب الروحي لأجهزة الأمن السياسي	٧١
٦	قضية الاغتيالات الكبرى	٧٢
٧	مواقف تاريخية لحظة الإعدام	٧٥
٨	التدرج الوظيفي لسليم زكي ومقتله	٧٦
٩	أساليب الإدارة الأوروبية لمواجهة المقاومة	٧٨
١٠	الأمن السياسي والتيارات الشيوعية	٨٠
١١	إنشاء مكتب العمل (١٩٣٠)	٨١
١٢	قمع مظاهرات الطلبة (١٩٣٥)	٨٢
١٣	الأمن السياسي وإدارة الدولة	٨٤
١٤	إلغاء الإدارة الأوربية (١٩٣٧)	٨٥
١٥	الرضا الوظيفي لضباط الأمن السياسي	٨٥
الفصل السابع: جهاز المخصوص (١٩٣٧-١٩٥٢)		٨٨
١	جهاز المخصوص يغتال حسن البنا	٩٢
٢	علاقة المخصوص بالسفارة البريطانية	١٠٣
الفصل الثامن: ثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٢)		١١٠
١	حل جهاز المخصوص	١١٢
٢	المخابرات الأميركية والمباحث العامة (أمن الدولة)	١١٣
٣	ضباط المخصوص في المباحث العامة	١١٨
٤	المباحث العامة على خطى المخصوص	١٢١
الخاتمة		١٢٤
١	الصور	١٢٩
المراجع		١٣٤
الفهرس		١٣٨